أعداء الإنسانية يحرقون البشر على الهواء.. والعالم يتفرج

تطاير الأجساد فى غـــزة.. وتفحُّم النازحين فى الســودان

كتبت - سحر رمضان:

شهدت غزة والسودان أمس محارق مروّعة ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلى شمال القطاع، وميليشيا الدعم السريع التى استهدفت خيام النازحين بسوق عطبرة شمال السودان الشقيق الذى دخل سنة الحرب الثالثة من دوامة الموت. أحرقت إسرائيل الفلسطينيين على الهواء مباشرة، وشاهد العالم جثث الضحايا المتطايرة، فيما ظلت صورة الطفل على فرج عالقة على الشاشات مستغيثا بعالم أخرس. واستشهد وأصيب المئات وعجزت الإسعاف والدفاع المدنى عن الوصول لإنقاذ ما تبقى من الأرواح.

يأتى ذلك فى وقت أظهرت فيه صور أقمار صناعية عن دمار واسع فى مدينة رفح جنوب القطاع، حيث يعمل الاحتلال الإسرائيلى على نسف المبانى السكنية بشكل كامل. وكشف المدير العام لوزارة الصحة فى قطاع غزة، منير البرش أن ٥٠٪ من شهداء مجزرة سوق جباليا شمال القطاع من النساء والأطفال، وقال إن ١٨ مستشفى خرج عن الخدمة كليا فى القطاع، وأن ٣٥٠ ألف شخص مصابون بأمراض مزمنة محرومون من الرعاية الصحية ومصيرهم الموت فى حال حدوث مضاعفات. وأوضح أن المرضى الذين استشهدوا نتيجة عدم توفر الرعاية الصحية والمضاعفات، أكبر بكثير من الأرقام المعلنة.

وكانت مديرة دائرة المختبرات الطبية وبنوك الدم فى قطاع غزة، سحر غانم، قد أعلنت فى وقت سابق أن القطاع يعانى نقصا حادا فى المواد اللازمة لإجراء فحوص الدم. وقالت إن الفحوص الأولية الخاصة

بأصحاب الأمراض المزمنة مفقودة. وأوضحت أن دائرة المختبرات استلمت خلال فترة الهدنة كميات محدودة من المواد اللازمة لإجراء الفحوص. وشددت على أن المشكلة الكبرى تكمن فى تدمير نحو ٧٠٪ من المعدات الطبية. وطالبت حكومة حماس فى غزة بفتح ممر إنسانى فورى بنداء «ما قبل الكارثة الكبرى».

وحذرت منظمة أطباء بلا حدود من زيادة عدد المصابين بحروق فى غزة منذ استئناف القوات الإسرائيلية للأعمال العدائية فى ١٨ مارس، وأكدت استقبالها ١٠٠ مصاب بالحروق يوميا فى عيادات بمدينة غزة. وقالت: «أجرينا أكثر من ألف عملية جراحية لمصابى الحروق فى غزة ٧٠٪ منهم أطفال منذ مايو ٢٠٢٤».

وأكدت المنظمة أن مرضى الحروق فى القطاع يعانون أوضاعًا إنسانية مأساوية، وسط انهيار القطاع الصحى واستمرار الحصار الإسرائيلى الذى يمنع دخول الإمدادات الطبية الأساسية، بما فى ذلك المسكنات. وأوضحت المنظمة فى بيان لها أن الإصابات

الناتجة عن الحروق لم تعد مجرد جروح، بل تحولت إلى معاناة يومية طويلة الأمد، فى ظل غياب الرعاية الكافية. وأشارت إلى أن العديد من المرضى يعانون من حروق شديدة تغطى ما يصل إلى ٤٠٪ من أجسادهم، نتيجة انفجارات القنابل أو حوادث الطهى البدائى داخل الملاجئ المكتظة.

من ناحية أخرى، وفيما يتعلق بحرب الإبادة الجماعية التى تستهدف بعض دول المنطقة وإعادة رسم خريطتها، ارتكبت ميليشيا الدعم السريع فى السودان سلسلة محارق مروعة، راح ضحيتها عشرات النازحين من الأشقاء وأصيب آخرون. وأعلنت شبكة أطباء السودان استشهاد وإصابة أكثر من ٥٠ شخصا فى قصف مسيرة تابعة لميليشا الدعم الإرهابية لمخيم نازحين فى عطبرة شمال السودان.

يأتى ذلك فى الوقت الذى أعلنت فيه المفوضية الأممية لشؤون اللاجئين أن نحو ١٣ مليون شخص فى السودان أجبروا على الفرار من ديارهم بسبب الحرب.

كما استشهد وأصيب العشرات إثر تعرض أحد معسكرات النازحين بمحلية شندى فى ولاية نهر النيل، لهجوم بواسطة طائرة مسيرة. وتعرض معهد التدريب المهنى التابع للسكة الحديد بمنطقة المقرن فى محلية شندى، الذى تقيم فيه عشرات الأسر النازحة من الولايات الأخرى للقصف بواسطة طائرة مسيرة. كما قصفت «الدعم السريع» محطة عطبرة للكهرباء، ويعد هذا الهجوم جزءًا من سلسلة هجمات متكررة بطائرات مسيرة، استهدفت فى الآونة الأخيرة محطات الكهرباء فى مدن شمال السودان، من بينها مروى ودنقلا والدبة وعطبرة. وأعلنت الأمم المتحدة أن المئات من المدنيين قتلوا، بينهم ما لا يقل عن ١٢ من العاملين فى المجال الإنسانى، فى قصف مدفعى استهدف مخيمى الفاشر وزمزم فى إقليم دارفور غرب السودان، مما أدى إلى موجة نزوح غير مسبوقة.

الوفد

صحيفة يومية أسسها فؤاد سراج الدين
عام ١٩٨٤ برئاسة تحرير مصطفى شردى

الحق فوق القوة .. والأمة فوق الحكومة
تصدر عن حزب الوفد المصرى

alwafd

خمسة جنيهات
١٨
صفحة

رئيس حزب الوفد ورئيس مجلس الإدارة
د. عبدالسند يمامة

رئيس التحرير
عاطف خليل

السبت ٢٦ أبريل ٢٠٢٥م - ٢٧ شوال ١٤٤٦هـ - ١٨ برمودة ١٧٤١ق
العدد ١١٩٢٨ - السنة التاسعة والثلاثون

FUTURE UNIVERSITY IN EGYPT
جـامـعـة المستقبـل
Call 16383
www.fue.edu.eg

رؤية

«حسبة برما»

بقلم: عاطف خليل

«حسبة برما» لم يعد مثلًا قديماً، بل أصبح حقيقة داخل كل بيت مصرى، ولسان حال كل رب أسرة فى ظل موجة الغلاء التى تضرب بشدة الاستقرار الأسرى والمجتمعى.

غالبية الأسر المصرية بحاجة إلى خبير اقتصادى متخصص فى فرض حالة تقشف ليمر الشهر بسلام دون أضرار أسرية أو اقتراض أو استدانة، بعد أن أصبحت معادلة الإيرادات والمصروفات معقدة، وإن كنت أعتقد أن هذا الخبير سيُكتب له الفشل مقدما لتراجع الدخل الشهرى خاصة لوجود فجوة كبيرة تتسع يومًا بعد يوم.. ولم يعد أمام رب الأسرة سوى التنازل عن غالبية المتطلبات اليومية الأساسية، كى يستمر على قيد الحياة!

فالحسابات لا تجدى، والراتب لا يكفى، وبات مرتب أول الشهر كالطيف، سريعاً ما يختفى ويضرب رب الأسرة كفاً بكف، ماذا يفعل والجيب «فاضى» وكابوس الأسعار يحاصره ساعة تلو أخرى؟!

إذا كانت تلك الحسبة المعقدة وغير المتكافئة لمن يتقاضون الحد الأدنى، فما بالنا بالسواد الأعظم ممن يعتمدون فى دخلهم على العمل بـ«اليومية»، وما أدراك ما عمال اليومية، يوماً يعملون وعشرة بلا عمل، فهؤلاء لن تجدى معهم لا حسبة برما، ولا برما نفسها، هؤلاء يهل عليهم أول كل شهر حيث يكون الراتب ضيفاً ثقيلاً يمشى قبل أن يأتى، ويبقى الإيجار والكهرباء والدروس والتموين.. إلخ من المتطلبات اليومية الأساسية، وإذا حاول أحدهم أن يسد باباً من البنود يجد أبواباً أخرى كثيرة لا تزال مفتوحة، هذه قصص متكررة من الواقع الأليم الذى تعيشه أسر كثيرة، تحولت حياتهم إلى معاناة مستمرة.

ولا شك أن الطبقة المتوسطة والفقيرة تعانى من ضغوط الدخل وتصاعد الأسعار منذ بداية الإصلاحات الاقتصادية التى بدأتها الحكومة مما أسفر عن حالة من العجز المعيشى الذى يضرب الاستقرار الأسرى.

التقارير الرسمية تشير إلى أن الطعام والشراب يستهلك حوالى ٤٠٪ من الدخل الشهرى، وتشير التقارير إلى أن الأسرة المصرية كانت تضع خطة شهرية لمصاريف المدارس والادخار والطوارئ سابقاً وأصبحت الآن تتعامل بنظام اليوم بيومه!

البعض اتجه إلى البحث عن عمل إضافى ليرفع دخله، والآخر يكمل مشواره بنظام الجمعيات لكى تعينه على الحياة، وجميعها حلول تضغط الأسر نفسياً وتمثل عبئاً جديدًا يضاف إلى الأعباء الموجودة.

تشير الإحصاءات أيضاً إلى تحول عدد كبير من الأسر إلى التعليم الحكومى لعجزها عن سداد مصروفات المدارس الخاصة، أما فى القطاع الصحى فقد تحول قطاع كبير من المصريين إلى التأمين الحكومى رغم أنه لا يقدم شيئًا بعد أن أضحت زيارة العيادات الخاصة من الرفاهية.

ولا شك أن المواطن يعيش حالة من الصراع اليومى بين الخضراوات والمنتجات الأخرى التى تتغير أسعارها يومًا تلو الآخر كالطماطم والفراخ والألبان والزيوت، وأصبح يبحث عن بدائل البدائل.

بات رب الأسرة مهموماً ومشغولاً على مدار الساعة ليجد مخرجاً من الأزمة التى تسيطر عليه بصفة يومية.

كان الله فى عون الفقراء ومحدودى الدخل، فى ظل حكومة تعمل بلا رؤية ولا خطة، وتركت هؤلاء يواجهون قسوة الحياة وحدهم.

ورغم انخفاض بعض أسعار السلع، فإنها لا تزال تفوق القدرة الشرائية للمواطن، وأصبحت لمن استطاع إليها سبيلاً.. ولأن الحكومة لا تسمع إلا صوتها فإننا وصلنا إلى هذه الحالة غير المُرضية للجميع.

تنفيذ ٨٢٪ من محطة بحر البقر

كتبت - نشوة الشربينى:

قال الدكتور هانى سويلم، وزير الموارد المائية والرى، إن الوزارة تشارك فى تحقيق التنمية الشاملة بشبه جزيرة سيناء، من خلال العديد من المشروعات التنموية الكبرى فى مجال الموارد المائية. ويأتى ذلك فى ضوء احتفال المصريين بأعياد تحرير سيناء.

وأشار «سويلم» إلى الإنجاز الكبير الذى تحقق من خلال تنفيذ محطة معالجة مياه مصرف بحر البقر والتى تعد ثانى أكبر محطة على مستوى العالم لمعالجة مياه الصرف الزراعى بطاقة تصل إلى ٥.٦٠ مليون متر مكعب يومياً، لافتاً إلى ما تمثله هذه المحطة والمسارات الناقلة للمياه المنتجة منها لمناطق الاستصلاح بشمال ووسط سيناء من خطوة كبرى فى مجال دعم التنمية فى سيناء، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة ودعم الأمن الغذائى فى مصر، من خلال استصلاح مساحات جديدة من الأراضى الزراعية بشمال سيناء، موضحاً أنه يجرى العمل بالمسارين الناقلين رقم (١) ورقم (٢) بنسبة تنفيذ تصل إلى حوالى ٨٢٪ لرى زمام ٢١٠ آلاف فدان، وتجرى أعمال الزراعة بزمام ٩٧ ألف فدان بمنطقتى سهل الطينة وجنوب القنطرة شرق.

وأضاف «سويلم» أن الدولة أنشأت ١٧ تجمعاً تنموياً وسكنياً بشمال وجنوب سيناء تشتمل على مكونات آبار جوفية وأراضٍ زراعية ومنازل سكنية ومنشآت إدارية وخدمية لخدمة الأهالى فى سيناء. وأوضح الوزير أنه يجرى تنفيذ ٥٦١ منشأ متنوعاً، عبارة عن سدود وحواجز وقنوات صناعية وبحيرات وخزانات أرضية وأحواض وجسور ومعابر ومفيضات بمحافظتى شمال وجنوب سيناء، والتى لها أهمية كبيرة فى حماية المواطنين والمنشآت من أخطار السيول، بالإضافة إلى حصاد مياه الأمطار وتجميعها فى البحيرات الصناعية أمام سدود الحماية لاستخدامها بمعرفة التجمعات البدوية فى المناطق المحيطة، وتوفير الاستقرار للتجمعات البدوية نتيجة تغذية الآبار الجوفية.

نقطة ومن أول السطر
وزارة المالية - مصلحة الضرائب المصرية
ملحق 14 صفحة داخل العدد

دعم ومساندة استثنائية من الرئيس السيسى للتسهيلات الضريبية

المأموريات والمراكز والمناطق الضريبية بدأت تنفيذ قوانين «التيسيرات الضريبية» بحوافز استثنائية

وزير المالية: تطبيق دقيق لما أعلناه ومتابعة مستمرة.. لاستعادة ثقة الممولين

خدمات ضريبية عادلة ومُحفِّزة للجميع.. «معًا نبدأ صفحة جديدة.. ثقة.. شراكة.. ومساندة»

نطبق الآن حلولًا غير تقليدية لإنهاء المنازعات الضريبية وغلق «الملفات القديمة»

«الفحص بالعينة» لكل المراكز الضريبية من الموسم الحالى.. ومقابل التأخير لن يتجاوز «أصل الضريبة»

توسيع القاعدة الضريبية بتخفيف العبء والتكلفة والتحفيز على التسجيل «نقطة ومن أول السطر»

أقول لزملائى من العاملين بالضرائب:

نثق فى كفاءتكم وقدرتكم على بناء حالة إيجابية جديدة مع الممولين

تواصلوا معهم بشتى الطرق.. وكلّموهم بشكل مباشر.. وشجّعوهم على الاستفادة من الحوافز الضريبية

إشادة من مجتمع الأعمال وخبراء الاقتصاد ورجال الإعلام: مبادرة مُشجِّعة.. لخلق بيئة أعمال صديقة للمستثمرين

بحضور ٥٠ زعيماً و٢٠٠ ألف شخص

اليـــوم.. العـــالم يودع «البـــابا»

كتبت - أمانى زكى:

بدأت كاتدرائية القديس بطرس، أمس، فى استقبال المعزين الذين جاءوا من مختلف أنحاء العالم، فى مشهد يعكس الحب والإجلال الذى يكنه المؤمنون للبابا فرانسيس الذى توفى عن عمر ٨٨ عامًا نتيجة سكتة دماغية. وكان الحشد فى ساحة القديس بطرس هائلًا، حيث اقترب عدد المعزين من ١٣٠ ألف شخص، مع استمرار وصول آلاف آخرين طوال فترة الأيام التى سبقت الجنازة، مما يعكس تأثير البابا الكبير على الكنيسة الكاثوليكية والمجتمع الدولى. وتزامن الحدث مع تحضيرات ضخمة لإقامة الجنازة اليوم، حيث أُغلقت كاتدرائية القديس بطرس بشكل مؤقت أمس لتتيح المجال أمام الحشود الكبيرة التى اصطفّت لتوديع البابا الراحل. وبعد مرور ثلاث ساعات من إغلاق الكاتدرائية، أُعيد فتح الأبواب لتمكين المعزين من الدخول. كما تم ختام نقل النعش فى مراسم خاصة، حيث شارك فيه كبار الكرادلة من أنحاء العالم.

أما على المستوى السياسى، فتشهد الجنازة العديد من الشخصيات السياسية الدولية البارزة، حيث يحضر نحو ٥٠ رئيس دولة و١٠ ملوك.

ورغم الطابع الروحانى للمراسم، إلا أن الجنازة تمثل حدثًا دبلوماسيًا حساسًا، حيث شهدت العلاقات بين الفاتيكان وإسرائيل حالة من التوتر بسبب مواقف البابا التى كانت تنتقد الحروب فى غزة. وقد عبّر رئيس الوزراء الإسرائيلى بنيامين نتنياهو عن تعازيه للكنيسة الكاثوليكية والمجتمع الكاثوليكى، رغم أن إسرائيل قررت عدم إرسال مسؤول رفيع المستوى إلى الجنازة، واكتفت بإرسال السفير الإسرائيلى فى روما فقط. وبدت الاستعدادات الأمنية للجنازة ضخمة، حيث طُلب من السلطات الإيطالية التعاون مع الفاتيكان لتأمين الحدث، وتم نشر أكثر من ٨ آلاف شرطى إيطالى، إضافة إلى الحرس السويسرى الخاص بالفاتيكان، لتأمين ساحة القديس بطرس التى كانت ستستقبل مئات الآلاف من الحجاج. وجُهزت القوات بأحدث التقنيات لمكافحة الطائرات المسيرة، وأُرسل قناصة على أسطح المبانى لضمان الأمان، فيما كانت الطائرات المقاتلة فى حالة تأهب.

يبدأ قداس الجنازة فى ساحة القديس بطرس وسط حضور حوالى ٢٠٠ ألف حاج. ونقلت جثة البابا فرانسيس إلى كنيسة سانتا ماريا ماجورى، حيث سيتم دفنه فى قبر بسيط، ويُكتب على قبره فقط اسم «فرنسيسكوس»، فى تعبير عن تواضعه الكبير وحبه للناس. ويتميز القبر بأنه غير مزخرف، وهو ما يعكس شخصية البابا المتواضعة.

وبينما يتم الاحتفال بهذه الجنازة التاريخية، تزايدت التكهنات بشأن من سيكون خليفة البابا فرانسيس. ومن المتوقع أن تبدأ عملية انتخاب البابا الجديد فى ٥ مايو المقبل بعد فترة حداد رسمى. وتشمل الأسماء المرشحة لخلافة البابا: الكاردينال لويس أنطونيو تاجلى من الفلبين، والكاردينال بييترو بارولين من إيطاليا، فى حين لا يزال المشهد غير واضح فى ظل غياب مرشح واضح، مما يثير تساؤلات حول مستقبل الفاتيكان فى ظل التغييرات المنتظرة.

الجنازة، رغم كونها لحظة وداع روحى، تفتح صفحة جديدة فى تاريخ الفاتيكان، فهى ليست مجرد حدث دينى، بل نقطة تحول دبلوماسية وسياسية قد تؤثر على دور الكنيسة الكاثوليكية فى العالم المعاصر، حيث يتعين على الفاتيكان أن يواجه تحديات كبيرة تتعلق بكيفية ملاءمة دوره فى عالم يزداد فيه التعقيد والتوترات الدبلوماسية بين القوى الكبرى.

سعر النسخة فى الخارج
الكويت 300 فلس - السعودية 3 ريالات - الإمارات العربية المتحدة 4 دراهم - سلطنة عمان 300 بيسة - الجمهورية اليمنية 30 ريالاً - المملكة المتحدة 1 استرلينى - تونس 800. دينار

الوفد
صحيفة يومية تصدر عن
حزب الوفد
أسسها عام ١٩٨٤
فؤاد سراج الدين
برئاسة تحرير
مصطفى شردى

مستشار التحرير
سامى أبوالعز

رؤساء التحرير التنفيذيون
طارق تهامى
كاظم فاضل
مصطفى عبيد
محمود على الدين
سامى الطراوى
محمد بحيرى

مدير التحرير والمشرف على الديسك
د. إبراهيم عبدالمعطى

المدير الفنى
أشرف حسن

مستشار التحرير الفنى
أشرف عزب

مدير الإعلانات
خالد الشيخ

مدير الإنتاج
إبراهيم صابر

المقر الرئيسى :
الحزب والتحرير والإعلانات
١ شارع بولس حنا الدقى الجيزة
ص، ب : ٣٥٧ إمبابة
تليفون: ٣٣٣٨٣١١١-٣٣٣٨٣٢٢٢
فاكس: ٣٣٣٥٩١٣٥-٣٧٦٠٢٠٠٧
إدارة الإعلانات
٠١١١٠٣٣٣١٣
الوفد على الإنترنت
alwafd.org
البريد الإلكترونى للوفد:
elestma3@gmail.com
alestma3@yahoo.com
التوزيع والاشتراكات
مؤسسة الأخبار
مركز خدمة العملاء
٢٥٨٠٦٤٢٠ - ٢٥٨٠٦٢١٨-٢٥٨٠٦٢٤١

الاشتراكات
الاشتراك السنوى: ١٨٢٥ جنيها
الاشتراك ٦ شهور: ٩١٥ جنيها
ثلاثة شهور: ٤٦٠ جنيها

«ترامب» لـ«بوتين»: توقف يا «فلاديمير»

«ويتكوف» يعود إلى موسكو وسط تصاعد الضربات الروسية ورفض «زيلينسكى» التراجع

كتبت - أمانى زكى:

واصلت روسيا قصفها لأوكرانيا بطائرات مسيّرة، فى الوقت الذى عاد فيه المبعوث الأمريكى ستيف ويتكوف إلى موسكو لإحياء جهود السلام، بينما تصاعد الجدل حول مقترحات الرئيس الأمريكى دونالد ترامب، التى وصفها الكرملين بـ«الجدية»، لكنّها أثارت انتقادات حادة من كييف ولندن، وسط تمسك الرئيس الأوكرانى فولوديمير زيلينسكى برفض التنازل عن أى أراضٍ تحت الاحتلال الروسى، بما فيها شبه جزيرة القُرم.

كما ذكرت وكالتا الأنباء الروسيتان ماش وشوت أن ضابطا كبيرا فى الجيش الروسى قتل اليوم الجمعة بعد انفجار سيارة فى بلدة بالاشيخا فى منطقة موسكو.

وأوضح ماش أن الضابط هو ياروسلاف موسكاليك، نائب رئيس إدارة العمليات الرئيسية فى هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة الروسية.

وأفادت وكالة «أسوشيتد برس» بأن ثلاث ضحايا لقوا حتفهم، بينهم طفل وامرأة مسنّة تبلغ من العمر ٧٦ عامًا، وأصيب عشرة آخرون، بعد أن أصابت طائرة روسية بدون طيار مبنى سكنيًا فى مدينة بافلوغراد بمنطقة دنيبروبيتروفسك، جنوب شرق أوكرانيا. وأعلن سيرهى ليساك، رئيس الإدارة الإقليمية، عبر تيليجرام، أن القوات الروسية أطلقت ١٠٣ طائرات بدون طيار من طراز شاهد وطائرات وهمية على خمس مناطق أوكرانية خلال الليل، ما أدى إلى موجة دمار جديدة. تزامن القصف مع وصول ويتكوف إلى موسكو، فى زيارة هى الثانية خلال شهر أبريل، والرابعة منذ يناير. ويُنظر إلى عودته كجزء من مساعٍ مكثّفة تقودها إدارة ترامب الجديدة للوصول إلى اتفاق ينهى الحرب، التى دخلت عامها الثالث. ويأتى هذا التحرك بعد أيام من تأكيد المتحدث باسم الكرملين ديمترى بيسكوف أن مقترحات ترامب «تستحق الدراسة الجادة».

أكد وزير الخارجية الروسى سيرجى لافروف عن موقف أكثر انفتاحاً، قائلاً لشبكة «سى بى إس نيوز» إن موسكو «مستعدة للتوصل إلى اتفاق، ولكن لا تزال هناك بعض النقاط المحددة التى تحتاج إلى ضبط دقيق، ونحن مشغولون بهذا». وأضاف مادحاً ترامب: «ربما هو الزعيم الوحيد على وجه الأرض الذى أدرك الحاجة إلى معالجة الأسباب الجذرية لهذا الوضع».

أما الرئيس الأمريكى دونالد ترامب، فقد صرّح بلهجة مباشرة: «أقول لبوتين: توقف عن هذه الحرب. توقف عن محاولة الاستيلاء على البلاد بأكملها. هذا هو التنازل الكبير الذى نقدمه. نحن نمنحهم فرصة للانسحاب دون إذلال». وأضاف: «نريد سلامًا دائمًا، لا هدنة موقتة». واعتبرت وسائل إعلام أميركية هذا التصريح نبرة جديدة فى انتقاد الرئيس الروسى.

ورغم الطرح الأمريكى، لا تزال العقبات قائمة أمام أى اتفاق. فقد جدد زيلينسكى تمسكه الكامل بسيادة بلاده على جميع أراضيها، قائلاً: «نفعل كل ما اقترحه شركاؤنا؛ ولا نستطيع أن نفعل إلا ما يتوافق مع تشريعاتنا والدستور». ويحظى زيلينسكى بدعم ثابت من زعماء غربيين بارزين، بينهم رئيس الوزراء البريطانى كير ستارمر، والرئيس الفرنسى إيمانويل ماكرون، والأمين العام لحلف الناتو مارك روته، الذى صرّح بأن «موسكو، وليس كييف، هى التى تحتاج إلى المضى قدمًا فى المفاوضات».

الانتقادات الموجهة لمقترحات ترامب جاءت أيضًا من داخل المعسكر الغربى. فقد هاجم رئيس الوزراء البريطانى السابق بوريس جونسون اتفاق السلام المقترح، وقال لصحيفة «الجارديان»: «أوكرانيا لن تحصل على أى شىء بموجب الشروط التى عرضها ترامب»، مؤكدًا أن مثل هذه المقترحات تمثل «صفقة سيئة» لأوكرانيا. ويعتقد جونسون، ومعه عدد من المسؤولين الأوروبيين، أن المبادرة الأمريكية قد تؤدى إلى وقف إطلاق نار يخدم المصالح الروسية، دون ضمانات حقيقية لإستعادة الأراضى المحتلة أو منع التصعيد مستقبلاً.

وعلى الجانب الروسى، تواصل موسكو التنصل من أى التزام صريح بسحب قواتها من الأراضى الأوكرانية، كما لم تطرح حتى الآن جدولًا زمنيًا لانسحاب محتمل. ويرى مراقبون أن التحرك الأمريكى يمثل اختبارًا كبيرًا لنيات الكرملين، ومدى استعداده لقبول تسوية لا تشمل شروطًا مفروضة على كييف.

فى هذه الأجواء، يواصل ويتكوف التحرك بهدوء بين العواصم، حاملاً ما يصفه مسؤولون أمريكيون بـ«مبادرة سلام متكاملة» تنال دعم ترامب وتستند إلى «مقاربة واقعية» للحل، دون المساس بجوهر السيادة الأوكرانية. لكن تفاصيل هذه المبادرة لا تزال غامضة، ما يزيد من الشكوك حول جدواها.

فى الوقت نفسه، تستمر روسيا فى تعزيز مكاسبها الميدانية، مستفيدة من الانقسامات الغربية والتردد الدولى. وتدرك كييف أن التراجع عن مواقفها قد يؤدى إلى فقدان الدعم العسكرى والسياسى، ما يفسر رفضها المتكرر لأى «صفقات مؤقتة».

وفى هذا السياق، كشفت رويترز عن وثيقتين توضحان حجم الخلاف بين المقترحات الأمريكية والموقف الأوكرانى-الأوروبى. فقد تضمنت مبادرة ويتكوف، التى وصفها وزير الخارجية الأمريكى ماركو روبيو بـ«الإطار العام»، اعترافاً رسمياً بسيطرة روسيا على شبه جزيرة القرم ومناطق من شرق وجنوب أوكرانيا، مقابل ضمانات أمنية لكييف لا تشمل الانضمام إلى الناتو. فى المقابل، ترفض الوثيقة الأوروبية-الأوكرانية الاعتراف بسيطرة روسيا على أى أراض، وتؤجل مناقشة وضع السيادة إلى ما بعد وقف إطلاق النار.

أما بشأن الأمن، فقد اكتفت مقترحات ويتكوف بالإشارة إلى «ضمانات قوية» من دول صديقة، وتنص الوثيقة المنافسة على الحق الكامل لأوكرانيا فى استضافة قوات أجنبية دون قيود، وفق آلية شبيهة بالمادة الخامسة فى حلف الناتو. واقتصادياً، تطالب الوثيقة الأوكرانية بتخفيف تدريجى للعقوبات على روسيا، مقابل تنفيذ الاتفاق، مع آلية لإعادة فرض العقوبات عند الخروقات، إلى جانب الحصول على تعويضات من الأصول الروسية المجمدة. أما الوثيقة الأمريكية، فتنص على رفع فورى للعقوبات، دون تحديد مصادر واضحة للتعويضات.

وتعد هذه الوثائق أول عرض شامل للخلافات التى تعيق التوصل إلى اتفاق، فى لحظة يُراهن فيها ترامب على تحقيق اختراق دبلوماسى قبل تصاعد إضافى فى الحرب.

وسط مطالب الأمم المتحدة بـ«ضبط النفس»

الهند وباكستان تتنازعان «إقليم كشمير» بتبادل إطلاق النار

كتبت - هيام سليمان:

أفادت مصادر عسكرية هندية بأن الجيش الهندى قام بالرد على إطلاق نار من جانب القوات الباكستانية استهدف بعض المواقع الهندية على طول خط السيطرة فى جامو وكشمير.

ويقسم خط السيطرة إقليم كشمير المتنازع عليه بين الهند وباكستان، حيث تدعى كل منهما أحقيتها فيه. وقالت المصادر لقناة «إن دى تى فى» الهندية إن قوات الأمن «ردت بفاعلية» على الجيش الباكستانى، وأشاروا إلى عدم وقوع إصابات. وأضافت المصادر: «بدأت باكستان بإطلاق النار من أسلحة خفيفة فى بعض المناطق على طول خط السيطرة، وقد تم الرد بفاعلية على هذا الهجوم».

وأفاد مسؤول إدارى كبير فى الشطر الباكستانى من كشمير، بأن القوات الباكستانية والهندية تبادلت إطلاق النار على طول خط السيطرة الفعلى، الذى يشكل الحدود بين البلدين فى كشمير. وصرّح سيد أشفق جيلانى بأنه «وقع تبادل لإطلاق النار بين موقعين فى وادى ليبا، ولم يتم استهداف السكان المدنيين والحياة مستمرّة والمدارس مفتوحة».

يشار إلى أن التوترات قد تصاعدت بين الهند وباكستان عقب هجوم فى الشطر الهندى من كشمير، وأسفر عن مقتل ٢٦ سائحا. وألقت نيودلهى باللائمة فى المذبحة على مجموعة يزعم أنها تعمل من باكستان، الأمر الذى تنفيه إسلام أباد. وأمرت الهند وباكستان بطرد مواطنى كل دولة من أراضى الأخرى، وأعلنت نيودلهى أنها بصدد تعليق العمل بمعاهدة لتقاسم المياه مع باكستان.

فى سياق متصل، حثت الأمم المتحدة الهند وباكستان على ممارسة «أقصى درجات ضبط النفس» فيما كثفت الدولتان المسلحتان نووياً الإجراءات الدبلوماسية الانتقامية عقب هجوم مميت على سياح فى إقليم كشمير المتنازع عليه.

بقلم: النائب
حازم الجندى

ذكرى تحرير سيناء ومعركة البناء والتنمية والتعمير

حلت علينا ذكرى عظيمة غالية على قلوبنا جميعاً.. ذكرى النصر والعزة والكرامة، وهى الذكرى الـ٤٣ لاحتفالات تحرير سيناء أرض الفيروز، التى كانت ملحمة وطنية حفرها التاريخ بأحرف من نور فى ذاكرة الأمة، فأتقدم بخالص التهنئة للرئيس عبدالفتاح السيسى، رئيس الجمهورية، والقائد الأعلى للقوات المسلحة، وإلى وزير الدفاع، ورجال وأبطال القوات المسلحة البواسل.

ستظل ذكرى تحرير سيناء عالقة فى أذهان وقلوب المصريين عبر الأجيال المختلفة، مستعيدين معها ذكريات نصر أكتوبر ١٩٧٣ التى كانت بداية الطريق نحو استعادة شبه جزيرة سيناء من الاحتلال الإسرائيلى، إذ تلتها معارك تفاوضية قادت لتحرير الأرض فى الـ ٢٥ من أبريل عام ١٩٨٢، إلا أن إسرائيل ماطلت برفض الانسحاب من مدينة طابا، التى حررت فى مارس ١٩٨٩، بعد سنوات عبر التحكيم الدولى، فمعركة التحرير لم تكن وليدة اللحظة وإنما جاءت نتيجة عمل مكثف وجاد من الدولة المصرية بكل مكوناتها على مدار سنوات طويلة، انتصرت فيها مصر عسكرياً وسياسياً ودبلوماسياً على دولة الاحتلال الإسرائيلى.

تحية تقدير وإجلال لكل من دفع دمه وروحه من أجل استعادة هذه البقعة الغالية من أرض مصر، التى تحظى بمكانة خاصة جداً فى نفوس المصريين.

إن ذكرى تحرير سيناء تأتى كل عام حاملة معها عبق النصر وروح الكبرياء الوطنية، لتؤكد أن للأوطان تاريخاً لا يمحى، وأن للشعوب إرادة إذا اجتمعت كانت قادرة على تغيير مصيرها مهما بلغت التحديات، إذ كانت معركة تحرير سيناء محطة فارقة فى تاريخ مصر، ولولا التلاحم الوثيق بين الجيش والشعب، والإيمان العميق بأن سيناء جزء لا يتجزأ من الهوية المصرية، لما تحقق هذا الإنجاز العظيم الذى نحتفى به اليوم.

ومن معارك التحرير، إلى معارك البناء، انطلقت الدولة المصرية إيماناً بأن التنمية والقضاء على الفقر هى حائط الصد الأول لحماية الأرض من مطامع المحتلين والإرهابيين، فتحركت الدولة جاهدة، لتسريع وتيرة البناء فى تلك الرقعة الجغرافية التى تمثل ٦٪ من إجمالى مساحة البلاد، وتستمر الدولة المصرية فى معركة بناء وتنمية وتعمير سيناء، ولا تتوانى فى بذل أى جهد فى سبيل ذلك، حيث تعتبر شبه جزيرة سيناء محوراً أساسياً ضمن استراتيجيات التنمية المستدامة للجمهورية الجديدة، لما لها من أهمية جغرافية ومكانة تاريخية، بالإضافة إلى كونها أحد أهم أركان الاقتصاد المصرى بما تمتلكه من موارد ومقومات طبيعية وبشرية.

إن الجهود التنموية التى تبذلها الدولة لتعمير سيناء، عبر مشروعات قومية تشمل جميع القطاعات الحيوية، ضمن رؤية استراتيجية لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة فى هذه البقعة الحيوية من أرض مصر، حيث تم إنشاء وتطوير ٧ مدن جديدة، مخطط أن تستوعب أكثر من ٥ ملايين نسمة، إلى جانب تنفيذ ما يزيد عن ١١٠ آلاف وحدة سكنية، كما تم تنفيذ ٥٢١٦ بيتاً بدوياً، بتكلفة ٦,٩ مليار جنيه، وكذلك تنفيذ ٤ قرى صيادين بشمال سيناء، فى حين يجرى تنفيذ المرحلة الأولى لـ ٤ تجمعات بدوية، وعدد من التجمعات السكنية بشمال وجنوب سيناء، وغيرها من مشروعات البنية التحتية.

بالإضافة إلى ذلك يولى الرئيس عبدالفتاح السيسى اهتماماً كبيراً بالمواطن السيناوى، وهناك طفرة كبيرة فى الخدمات الصحية، ومحافظة شمال سيناء ضمن محافظات المرحلة الثانية لمنظومة التأمين الصحى الشامل، وهناك ٦٠ منشأة طبية من المقرر أن تقدم خدمات التغطية الصحية الشاملة بالمحافظة.

واليوم نحيى ذكرى تحرير سيناء الخالدة، والدولة المصرية تواجه تحديات كبيرة فى ظل التهديدات المحيطة بنا فى المنطقة وتصدى مصر للمخطط الصهيونى لتهجير الفلسطينيين من قطاع غزة إلى سيناء، وهى معركة أخرى انتصرنا وسننتصر فيها بفضل إرادة الدولة المصرية وعزيمتها وقوة جيشها وتلاحم شعبها واصطفافه خلف القيادة السياسية وقواتنا المسلحة الباسلة، فلن نفرط فى ذرة رمل من أرض سيناء الطاهرة.

«الخارجية الصينية»: أمريكا أكبر معرقل للسلام

واشنطن تعزز قوتها العسكرية وتؤجج الصراعات العالمية

كتبت - هيام سليمان:

قالت وزارة الخارجية الصينية، فى تصريحات صحفية، إن واشنطن تعزز قوتها العسكرية وتؤجج الصراعات العالمية وهى أكبر معرقل لنظام منع الانتشار النووى، وذلك على خلفية أزمة الرسوم الجمركية.

وتابعت الخارجية الصينية: سياسة الضغوط والتهديدات الأمريكية ليست الطريقة الصحيحة للتعامل معنا. وردًا على تقرير نشرته صحيفة وول ستريت جورنال نقلًا عن مسؤول فى البيت الأبيض يفيد بأن الولايات المتحدة تدرس خفض الرسوم الجمركية المفروضة على الصين من مستواها الحالى البالغ ١٤٥٪ إلى ما بين ٥٠٪ و٦٥٪، أى إلى نحو النصف، وكذلك على خلفية تقارير إعلامية أشارت إلى تصريح للرئيس الأمريكى دونالد ترامب قال فيه إن الأمر يعتمد على الصين فى ما يتعلق بسرعة خفض الرسوم، صرّح المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية، قوه جياكون أمس الأول بأن هذه الحرب الجمركية فُرضت من طرف واحد من قبل الولايات المتحدة. وأكد «جياكون» أن موقف الصين كان دائمًا ثابتًا وواضحًا، مشيرًا إلى أنه إذا كانت الولايات المتحدة ترغب حقًا فى حل الخلافات عبر الحوار والتفاوض، فعليها التخلى عن سياسة الضغوط القصوى، والتوقف عن إطلاق التهديدات وممارسة الإكراه، والدخول فى حوار مع الصين على أساس المساواة والاحترام المتبادل والمعاملة بالمثل.

شركة مجموعة الاهلى للزراعات الحديثه

راس المرخص به ٥٠٠ مليون المدفوع ١٥٠ مليون

دعـــوة إخطار ثان

لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية

لشركة مجموعة الاهلى للزراعات الحديثه
والمقرر انعقادها يوم الاثنين الموافق ١٢ / ٥ / ٢٠٢٥

تحيه طيبه وبعد،،،

يتشرف رئيس مجلس أداره شركة مجموعة الاهلى للزراعات الحديثه بدعوة سيادتكم لحضور اجتماع الجمعية العامة العاديه والمقرر انعقادها بمشيئة الله تعالى يوم الأثنين الموافق ١٢/ ٥ /٢٠٢٥ فى تمام الساعة الثالثه عصراً بمقر الشركة بالعنوان الكائن فى ١٢ شارع اسماعيل كمال المتفرع من اسماعيل سميكه – الدور السادس – النزهه – مصر الجديده – القاهرة .

وذلك للنظر فى جدول الأعمال الاتى:-

أولا : النظر فى زيادة رأسمال الشركة المصدر من ١٥٠ مليون جنيه الى ٢٥٠ مليون جنيه بزيادة قدرها ١٠٠ مليون جنيه موزعه على واحد مليار سهم بقيمة اسمية للسهم قدرها ١٠ قروش للسهم على ان تمول الزيادة نقداً وعلى ان يقتصر الاكتتاب فى الزيادة على قدامى المساهمين الحاليين بالشركة وعدم تداول حق الاكتتاب .

ثانيا : النظر فى تعديل المادة السادسة والسابعة من النظام الاساسى للشركة .

ثالثا : النظر فى عرض دراسة الجدوى التفصيلية عن استخدام اموال الزيادة والعوائد المتوقعه على المساهمين .

رابعا: النظر فى تضمين عرض تقرير مجلس الادارة على الجمعية العامة العادية بنهاية كل سنة من السنتين الماليتين لاصدار اسهم الزيادة بتفاصيل اوجه استخدام حصيلة زيادة راس المال وذلك وفقا للمادة ٤٨ من قواعد القيد بالبورصه المصرية .

هذا ونوجه عناية السادة المساهمين الى مايلى :

- لكل مساهم الحق فى حضور اجتماع الجمعية العامة للمساهمين بطريق بالاصاله او بالانابه ولا يجوز للمساهم ان يمثل فى اجتماع الجمعية العامة للشركة عن طريق الوكالة عددا من الاصوات يجاوز ١٠٪ من مجموع الاسهم الاسمية التى يتكون منها رأسمال الشركة وبما لا يجاوز ٢٠٪ من الاسهم الممثلة فى الاجتماع .
- لا يجوز للمساهم من غير اعضاء مجلس الادارة ان ينيب عنه احد اعضاء مجلس الادارة فى حضور الجمعية العامة .
- يشترط لصحه الانابه ان تكون ثابته بتوكيل كتابى .
- يجب على المساهمين الذين يرغبون فى حضور اجتماع الجمعية العامة ان يثبت أنهم اودعوا اسهمهم فى مركز الشركة او فى أحد البنوك المعتمده قبل انعقاد الجمعية بثلاثه ايام كاملة على الاقل .
- يلزم لحضور الاجتماع ان يثبتوا المساهمين انهم اودعوا اسهمهم فى مركز الشركة كشف حساب معتمد صادر من احدى شركات سجلات الاوراق المالية قبل انعقاد الجمعية بثلاثه ايام كاملة على الاقل وان يرفقوا مع هذا الكشف شهادة من شركة ادارة سجلات الاوراق المالية بتجميد هذا الرصيد من الاسهم لحين انقضاء الجمعية .
- لا يكون انعقاد الجمعية العامة العادية صحيحاً الا اذا حضره مساهمون يمثلون نصف راسمال الشركة على الاقل فاذا لم يتوافر الحد الادنى فى الاجتماع الاول وجب دعوه الجمعية العامة الى اجتماع ثان يعقد خلال الثلاثين يوماً التالية للاجتماع الاول ويعتبر الاجتماع الثانى صحيحا ايا كان عدد الاسهم الممثلة فيه ويعقد الاجتماع الثانى يوم الاثنين الموافق ١٩ / ٥ / ٢٠٢٥ وذلك فى حالة عدم اكتمال النصاب القانونى للجمعية للانعقاد الاول .

يتم توجيه الاسئلة والاستفسارات مكتوبه الى اداره الشركة قبل انعقاد الجمعية بثلاث ايام على الاقل

رئيس مجلس الادارة
احمد رفعت عبد الرحمن النجدى

شركة نهر الخير للتنمية و الاستثمار الزراعى و الخدمات البيئية

شركة مساهمة مصرية
رأس المال المرخص به مليار جنيه مصرى- راس المال المصدر و المدفوع ٢٠٠ مليون جنيه مصرى
مقيدة سجل تجارى تحت رقم ٥١٤٥٥ مكتب سجل تجارى استثمار القاهرة

دعـــوة إخطار أول

لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية

لشركة نهر الخير للتنمية و الاستثمار الزراعى و الخدمات البيئية (ش.م.م)
و المقرر انعقادها يوم السبت الموافق ٢٠٢٥/٥/١٧

يتشرف رئيس مجلس ادارة شركة نهر الخير للتنمية و الاستثمار الزراعى والخدمات البيئية (ش.م.م) بدعوة سيادتكم لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية للشركة و المقرر انعقادها يوم السبت الموافق ٢٠٢٥/٥/١٧ فى تمام الساعة الثالثة عصرا بفرع الشركة بمركز ديرمواس – محافظة المنيا.

وذلك للنظر فى جدول الأعمال الآتى:

أولا: المصادقة على تقرير مجلس الادارة عن نشاط الشركة عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠٢٤/١٢/٣١.
ثانيا: المصادقة على تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية المستقلة و المجمعة للشركة عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠٢٤/١٢/٣١.
ثالثا: المصادقة على تقرير الحوكمة السنوى للشركة عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠٢٤/١٢/٣١ و تقرير مراقب الحسابات عنه.
رابعا: التصديق على القوائم المالية المستقلة و المجمعة للشركة عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠٢٤/١٢/٣١.
خامسا: ابراء ذمة السادة أعضاء مجلس الادارة و اخلاء مسئوليتهم عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠٢٤/١٢/٣١.
سادسا: التصديق على حساب توزيع أو حجب الأرباح عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠٢٤/١٢/٣١.
سابعا: تحديد بدلات و مكافآت رئيس و أعضاء مجلس الادارة عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠٢٥/١٢/٣١.
ثامنا: التصديق و التجديد على تعيين السيد مراقب حسابات الشركة و تحديد اتعابه عن السنة المالية ٢٠٢٥ و اعتماد محضر مجلس الادارة بتعيين مراقب الحسابات بتاريخ ٢٠٢٤/٨/٢٢.
تاسعا: الترخيص لمجلس الادارة بالتبرع خلال عام٢٠٢٥ بمبلغ ١٠٠ألف جنيه و مبلغ ١٠٠ألف جنيه للمسئولية الاجتماعية للشركة.
عاشرا: الموافقة على محضر مجلس الادارة بتاريخ ٢٠٢٤/٦/١٠ و الخاص بتمويل من نائب رئيس مجلس الادارة و العضو المنتدب و المساهم الرئيسى بالشركة من حسابه الشخصى و محضر مجلس الادارة بتاريخ٢٠٢٤/١١/٧ الخاص بعدم المشاركة فى زيادة رأسمال شركة سلتى للاستثمار.

هذا و نوجه عناية السادة المساهمين الى ما يلى:

- لكل مساهم الحق فى حضور اجتماع الجمعية العامة للمساهمين بطريق الاصالة أو بالانابة و لا يجوز للمساهم أن يمثل فى اجتماع الجمعية العامة للشركة عن طريق الوكالة عددا من الاصوات يجاوز ١٠٪ من مجموع الاسهم الاسمية التى يتكون منها رأسمال الشركة و بما لا يجاوز ٢٠٪ من الأسهم الممثلة فى الاجتماع.
- لا يجوز للمساهم من غير أعضاء مجلس الادارة أن ينيب عنه احد أعضاء مجلس الادارة فى حضور الجمعية العامة.
- يشترط لصحة الانابة أن تكون ثابتة بتوكيل كتابى.
- يجب على المساهمين الذين يرغبون فى حضور اجتماع الجمعية العامة أن يثبت أنهم أودعوا اسهمهم فى مركز الشركة أو فى أحد البنوك المعتمدة قبل انعقاد الجمعية بثلاثة أيام كاملة على الأقل.
- يلزم لحضور الاجتماع أن يثبت المساهمين أنهم أودعوا فى مركز الشركة كشف حساب معتمد صادر من احدى شركات سجلات الاوراق المالية قبل انعقاد الجمعية بثلاثة أيام كاملة على الأقل و أن يرفقوا مع هذا الكشف شهادة من شركة ادارة سجلات الاوراق المالية بتجميد هذا الأسهم لحين انقضاء الجمعية.
- لا يكون انعقاد الجمعية العامة العادية صحيحا إلا اذا حضره مساهمون يمثلون نصف رأسمال الشركة على الأقل فاذا لم يتوافر الحد الادنى فى الاجتماع الاول يتم عقد اجتماع ثانى للجمعية العامة العادية بذات مكان انعقاد الاجتماع الاول يوم الأحد الموافق ٢٠٢٥/٥/٢٥ و ذلك فى تمام الساعة الثالثة عصرا و يعتبر الاجتماع الثانى صحيحا أيا كان عدد الاسهم الممثلة فيه.
- يتم توجيه الاسئلة و الاستفسارات مكتوبة إلى ادارة الشركة قبل انعقاد الجمعية بثلاث أيام على الاقل.

رئيس مجلس الادارة
لواء أ.ح/ احمد محمد رفقى احمد عبد الرحيم

الأستاذ الدكتور
عبدالسند يمامة
رئيس حزب الوفد
رئيس مجلس الإدارة
يتقدم بخالص العزاء إلى الأستاذ
على البحراوى
رئيس التحرير الأسبق
لوفاة نجله
للفقيد الرحمة
وللأسرة الصبر والسلوان

النائب الدكتور
أيمن محسب
عضو الهيئة العليا
يتقدم بخالص العزاء إلى الأستاذ
على البحراوى
رئيس التحرير الأسبق
لوفاة نجله
للفقيد الرحمة
وللأسرة الصبر والسلوان

عاطف خليل
رئيس التحرير
وجميع الزملاء بمؤسسة الوفد الإعلامية
يتقدمون بخالص العزاء إلى الزميل
على البحراوى
رئيس التحرير الأسبق
لوفاة نجله
للفقيد الرحمة
وللأسرة الصبر الجميل

مراكز الخدمة والصيانة

معًا
نبدأ صفحة
جـديـدة

وزارة المالية
مصلحة الضرائب المصرية

نقطة ومن أول السطر

ثقة.. شراكة.. مسانده

وزارة المالية
MINISTRY OF FINANCE

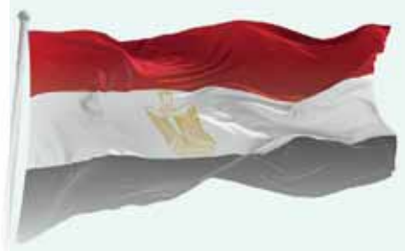

إشراف: عبدالقادر إسماعيل

دعم ومساندة استثنائية من الرئيس السيسى للتسهيلات الضريبية

وزير المالية: تطبيق دقيق لما أعلناه ومتابعة مستمرة لاستعادة ثقة الممولين

المأموريات والمراكز والمناطق الضريبية بدأت تنفيذ قوانين «التيسيرات الضريبية» بحوافز استثنائية

إجراءات وقواعد تنفيذية واضحة ومحددة.. لإنجاح مسار تبسيط المنظومة الضريبية

سأكون بين زملائى وشركائنا من الممولين فى المأموريات والمراكز لتذليل أى عقبات أولًا بأول

كوادر بشرية مؤهلة للدعم الفنى والتواصل الفعَّال مع المجتمع الضريبى.. ميدانيًا وإلكترونيًا

خدمات ضريبية عادلة ومُحفِّزة للجميع.. «معًا.. نبدأ صفحة جديدة.. ثقة.. شراكة.. ومساندة»

درسنا سويًا التحديات الضريبية.. وحددنا الأولويات.. وحزمة التيسيرات دخلت حيز التنفيذ

نُطبق الآن حلولًا غير تقليدية لإنهاء المنازعات الضريبية وغلق «الملفات القديمة»

«الفحص بالعينة» لكل المراكز الضريبية من الموسم الحالى.. ومقابل التأخير لن يتجاوز «أصل الضريبة»

توسيع القاعدة الضريبية بتخفيف العبء والتكلفة والتحفيز على التسجيل «نقطة ومن أول السطر»

خططوا لمشروعاتكم.. واعرفوا الالتزامات الضريبية المستقبلية عبر منظومة «الرأى المسبق»

يحق لصغار الممولين حتى ٢٠ مليون جنيه سنويًا فى كل الأنشطة الاستفادة من الحوافز والإعفاءات والتيسيرات غير المسبوقة

عدد كبير من الجهات المحايدة يتولى تقييم «التسهيلات الضريبية» على أرض الواقع من منظور الممولين

تناغم المجموعة الوزارية الاقتصادية يدعم توجه الدولة نحو تهيئة بيئة استثمارية جاذبة

أقول لزملائى من العاملين بالضرائب:

نثق فى قدرتكم على بناء حالة إيجابية جديدة مع الممولين

فخورون بحماسكم.. مع بدء هذا المسار المُحفِّز للإصلاح الضريبى

(التفاصيل داخل الملحق)

معًا نبدأ صفحة جديدة

نقطة ومن أول السطر

ثقة.. شراكة.. مساندة

قوانين «التسهيلات الضريبية» صدرت.. والمـــــــ

كجوك: تخفيف الأعباء والالتزامات عن كل المولـــــــ

أكد أحمد كجوك، وزير المالية، أننا ملتزمون بتنفيذ التوجيهات الرئاسية بالتطبيق الدقيق والمتابعة المستمرة للحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية، التى أصدرها الرئيس عبدالفتاح السيسى، لاستعادة ثقة الممولين، موضحًا أن تناغم المجموعة الوزارية الاقتصادية يدعم توجه الدولة نحو تهيئة بيئة استثمارية جاذبة، وأضاف أن المأموريات والمراكز والمناطق الضريبية بدأت تنفيذ قوانين «التيسيرات الضريبية» على أرض الواقع بحوافز استثنائية، وإجراءات وقواعد تنفيذية واضحة ومحددة، تضمن إنجاح مسار تبسيط المنظومة الضريبية، والإسهام فى تحسين بيئة الأعمال.

قال الوزير:: «سأكون بين زملائى وشركائنا من الممولين فى المأموريات والمراكز لتذليل أى عقبات أولًا بأول، وهناك كوادر بشرية مؤهلة للدعم الفنى والتواصل الفعَّال مع المجتمع الضريبى، ميدانيًا وإلكترونيًا».

أضاف: نستهدف تقديم خدمات ضريبية عادلة ومُحفِّزة لجميع الممولين.. «معًا.. نبدأ صفحة جديدة.. ثقة.. شراكة.. ومساندة»، وقد درسنا سويًا التحديات الضريبية، وحددنا الأولويات، ودخلت حزمة التيسيرات حيز التنفيذ، والآن نُطبق حلولًا غير تقليدية لإنهاء المنازعات الضريبية وغلق «الملفات القديمة»، وأصبح نظام الفحص بالعينة يشمل كل المراكز الضريبية بدءًا من الموسم الحالى، وأن مقابل التأخير لن يتجاوز «أصل الضريبة».

وجه الوزير حديثه لمجتمع الأعمال قائلًا: «خططوا لمشروعاتكم.. واعرفوا الالتزامات الضريبية المستقبلية عبر منظومة «الرأى المسبق» بمصلحة الضرائب المصرية، مؤكدًا أن توسيع القاعدة الضريبية سيكون بتخفيف الأعباء والالتزامات عن كل الممولين والتكلفة أيضًا والتحفيز على التسجيل دون النظر للماضى «نقطة ومن أول السطر».

أشار كجوك إلى أنه يحق لصغار الممولين الذين لا يتجاوز حجم أعمالهم ٢٠ مليون جنيه سنويًا فى كل الأنشطة الاستفادة من الحوافز والإعفاءات والتيسيرات غير المسبوقة التى يتضمنها النظام الضريبى المبسط، لافتًا إلى أن هناك عددًا كبيرًا من الجهات المحايدة يتولى تقييم «التسهيلات الضريبية» على أرض الواقع من منظور الممولين.

وجه الوزير حديثه لزملائه من العاملين بمصلحة الضرائب المصرية، قائلًا: «نثق فى قدراتكم على بناء حالة إيجابية جديدة مع الممولين، ونحن فخورون بحماسكم مع بدء هذا المسار المُحفِّز للإصلاح الضريبى».

قانون رقم ٥ لسنة ٢٠٢٥

فى شأن تسوية أوضاع بعض الممولين والمكلفين

باسم الشعب
رئيس الجمهورية
قرر مجلس النواب القانون الآتى نصه، وقد أصدرناه:

مادة (١)

فى تطبيق أحكام هذا القانون يُقصد بالألفاظ والعبارات التالية المعنى المبين قرين كل منها:

١- المصلحة: مصلحة الضرائب المصرية.

٢- القانون الضريبى: قانون الضريبة على الدخل أو الضريبة على القيمة المضافة أو فرض رسم تنمية الموارد المالية للدولة أو ضريبة الدمغة.

مادة (٢)

لا يجوز أن تتم المحاسبة الضريبية سواء بالنسبة للضريبة على الدخل أو الضريبة على القيمة المضافة أو ضريبة الدمغة أو رسم تنمية الموارد المالية للدولة، لغير المسجلين بمصلحة الضرائب المصرية عن الفترات الضريبية السابقة على تاريخ العمل بهذا القانون، ويعد تاريخ العمل بهذا القانون هو تاريخ بدء مزاولة النشاط حكمًا فى تطبيق أحكام قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥، وأحكام قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦.

ويشترط لتطبيق حكم الفقرة الأولى من هذه المادة الآتى:

١- تقديم طلب للتسجيل بالنسبة إلى الضريبة على الدخل، وبالنسبة للضريبة على القيمة المضافة وفقًا لحالات وجوب التسجيل المقررة قانونًا، وذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون، ويجوز لوزير المالية مد هذه المدة لمرة واحدة.

٢- ألا يكون قد اتخذت أية إجراءات فى مواجهة طالب التسجيل من جانب المصلحة قبل تاريخ العمل بهذا القانون.

٣- أن يتم تقديم جميع المستندات اللازمة للتسجيل على كافة المنظومات الإلكترونية للمصلحة وفقًا لمراحل الإلزام.

مادة (٣)

للممولين أو المكلفين الذين لم يتقدموا بإقراراتهم عن أى فترة من الفترات الضريبية بداية من سنة ٢٠٢٠ وحتى الفترات السابقة على تاريخ العمل بهذا القانون الحق فى تقديم هذه الإقرارات، وتشمل هذه الإقرارات جميع النماذج المقررة قانونًا بما فى ذلك المستندات المنصوص عليها فى المادة (١٢) من قانون الإجراءات الضريبية الموحد الصادر بالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠.

وللممولين أو المكلفين الذين تقدموا بإقراراتهم الضريبية عن الفترات الضريبية المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من هذه المادة الحق فى تقديم إقرارات ضريبية معدلة حال وجود سهو أو خطأ أو بيانات لم يتم إدراجها بتلك الإقرارات دون احتساب مقابل تأخير أو ضريبة إضافية عن الفترة ما بين تقديم الإقرارات الأصلية والإقرارات المعدلة.

ويسرى حكم الفقرة الثانية من هذه المادة على الإقرارات الضريبية المعدلة التى تم تقديمها بعد المواعيد المقررة قبل تاريخ العمل بأحكام هذا القانون.

وفى تطبيق أحكام هذه المادة، لا تسرى العقوبات المنصوص عليها فى قانون الإجراءات الضريبية الموحد المشار إليه، والجزاءات المالية المقررة بموجب أى قانون ضريبى آخر، بشرط تقديم الإقرارات المنصوص عليها فى الفقرتين الأولى والثانية من هذه المادة خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون.

مادة (٤)

للممولين أو المكلفين الذين قامت المصلحة بإجراء فحص تقديرى لهم عن الفترات الضريبية المنتهية قبل ٢٠٢٠/١/١ طلب إنهاء المنازعات عن هذه الفترات المنظورة أمام أى مرحلة من مراحل نظر النزاع، وفقًا للآتى:

١ – أداء ضريبة تعادل نسبة (٣٠٪) من الضريبة المستحقة من واقع الإقرار المقدم من الممول أو المكلف عن كل فترة من الفترات الضريبية محل النزاع دون الإخلال بسداد الضريبة المستحقة بالإقرار.

٢- أداء ضريبة تعادل قيمة الضريبة واجبة الأداء من واقع آخر اتفاق سابق على الفترة أو الفترات الضريبية محل النزاع مضافًا إليها نسبة (٤٠٪)، وذلك فى الحالات الآتية:

(أ) عدم تقديم الإقرار الضريبى عن الفترة أو الفترات الضريبية محل النزاع.

(ب) تقديم الإقرار الضريبى عن الفترة أو الفترات الضريبية محل النزاع بدون ضريبة مستحقة.

(ج) تقديم الإقرار الضريبى عن الفترة أو الفترات الضريبية محل النزاع منتهيًا إلى خسائر ضريبية.

ويكون للممول أو المكلف سداد الضريبة المستحقة ومقابل التأخير أو الضريبة الإضافية على أقساط، وفقًا للآتى:

١- (٢٥٪) خلال الثلاثة أشهر الأولى من تاريخ الإخطار بنموذج السداد.

٢- (٢٥٪) خلال الثلاثة أشهر التالية للمدة المنصوص عليها فى البند (١).

٣- (٢٥٪) خلال الثلاثة أشهر التالية للمدة المنصوص عليها فى البند (٢).

٤- (٢٥٪) خلال الثلاثة أشهر التالية للمدة المنصوص عليها فى البند (٣).

وذلك كله دون احتساب مقابل تأخير أو ضريبة إضافية على تلك الأقساط.

مادة (٥)

للممولين أو المكلفين الذين قامت المصلحة بإجراء فحص لهم عن الفترات الضريبية المنتهية قبل ٢٠٢٠/١/١ بناءً على دفاتر وحسابات منتظمة، طلب إنهاء المنازعات عن هذه الفترات، والمنظورة أمام أى مرحلة من مراحل نظر النزاع مقابل التجاوز عن (١٠٠٪) من مقابل التأخير أو الضريبة الإضافية والمبالغ الإضافية، وذلك بشرط قيام الممول أو المكلف بسداد أصل دين الضريبة كاملًا خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم طلب إنهاء المنازعة.

مادة (٦)

يلتزم الممولون أو المكلفون الراغبون فى الاستفادة من أحكام المادتين (٤، ٥) من هذا القانون بتقديم طلب إلى المصلحة لإنهاء المنازعة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون، يتضمن اسم الممول أو المكلف، ورقم التسجيل ورقم الدعوى أو الطعن، وأنواع الضرائب، وفترات النزاع المطلوب إنهاؤها وفقًا لأحكام هاتين المادتين، وغير ذلك من البيانات اللازمة على النموذج المعد لذلك، وعلى المصلحة فور تلقى الطلب وقيده إخطار قلم كتاب المحكمة المختصة، أو أمانة سر لجنة الطعن أو اللجنة الداخلية المنصوص عليهما بقانون الإجراءات الضريبية الموحد المشار إليه بطلب الإنهاء خلال ثلاثين يومًا من تاريخ تقديم الطلب، ويلتزم قلم كتاب المحكمة أو أمانة سر اللجنة بعرض ذلك الإخطار على رئيس المحكمة أو رئيس اللجنة، بحسب الأحوال، خلال خمسة أيام عمل من تاريخ الاستلام.

ويترتب على الإخطار المنصوص عليه فى الفقرة الأولى من هذه المادة وقف نظر النزاع بقوة القانون لمدة ثلاثة أشهر تبدأ من اليوم التالى لانقضاء مدة الخمس أيام المشار إليها.

كما يترتب على إخطار اللجنة أو المحكمة المنظور أمامها النزاع بسداد الضريبة المستحقة طبقًا لأحكام المادتين (٤، ٥) من هذا القانون انتهاء النزاع بقوة القانون.

ويجوز بقرار من وزير المالية مد المدة المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من هذه المادة لمدة أخرى مماثلة.

مادة (٧)

للأشخاص الطبيعيين الذين قاموا خلال السنوات الخمس السابقة على تاريخ العمل بهذا القانون بتصرف عقارى، أو تصرف فى أوراق مالية غير مقيدة فى بورصة الأوراق المالية ولا يزاولون أنشطة أخرى خاضعة للضريبة على الدخل، طلب المحاسبة عن الضريبة على التصرفات العقارية أو ضريبة الأرباح الرأسمالية على التصرف فى الأوراق المالية المشار إليها المستحقة على هذا التصرف، ويترتب على سداد الضريبة المستحقة خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون التجاوز عن (١٠٠٪) من مقابل التأخير.

وفى جميع الأحوال، لا يجوز للمصلحة المحاسبة عن التصرفات المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من هذه المادة التى مضى على التصرف فيها خمس سنوات.

وللأشخاص الطبيعيين المنصوص عليهم فى الفقرة الأولى من هذه المادة تقديم طلب للمصلحة لإنهاء المنازعة القائمة فى شأن الضريبة على التصرفات العقارية أو الضريبة على الأرباح الرأسمالية على التصرف فى الأوراق المالية غير المقيدة فى البورصة فى أى مرحلة من مراحل النزاع، وذلك على النموذج المعد لذلك مقابل سداد الضريبة المستحقة على التصرف خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم طلب إنهاء المنازعة، ويترتب على ذلك التجاوز عن (١٠٠٪) من مقابل التأخير، وتسرى على هذا الطلب المواعيد والإجراءات والأحكام المنصوص عليها فى المادة (٦) من هذا القانون.

مادة (٨)

فى جميع الأحوال، لا يترتب على إنهاء المنازعة بين الممول أو المكلف والمصلحة وفقًا لأحكام هذا القانون حق للممول أو المكلف فى استرداد ما سبق سداده.

مادة (٩)

يصدر بتحديد نماذج الطلبات المنصوص عليها فى المواد (٤، ٥، ٦، ٧) من هذا القانون قرار من رئيس المصلحة.

مادة (١٠)

يُصدر وزير المالية القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون خلال شهر من تاريخ العمل به.

مادة (١١)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية، ويُعمل به اعتبارًا من اليوم التالى لتاريخ نشره.

يُبصم هذا القانون بخاتم الدولة، ويُنفذ كقانون من قوانينها.

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٣ شعبان سنة ١٤٤٦ هـ (الموافق ١٢ فبراير سنة ٢٠٢٥ م).
عبد الفتاح السيسى

رسالة طمأنة لغير المسجلين:
«واثقين فيك»

- بَادِرْ وسَجِّلْ فى ضريبة الدخل أو القيمة المضافة قبل ١٢ مايو ٢٠٢٥ و«اللى فات مات»
- لا محاسبة ضريبية عن الفترات السابقة واعتبار ١٣ فبراير ٢٠٢٥ تاريخ بدء مزاولة النشاط لغير المسجلين

انضم إلينا..وكبِّر مشروعك

- قدِّم الإقرارات الضريبية فى المواعيد القانونية المحددة
- سِجلْ فى المنظومات الإلكترونية لمصلحة الضرائب
- التزم بإصدار الفاتورة الإلكترونية أو الإيصال الإلكترونى

آليات مُيسّرة لتسوية المنازعات الضريبية وخلق بيئة استثمارية مستقرة وجاذبة

01 تسوية المنازعات الضريبية الناتجة عن الفحص التقديرى خلال الفترات ما قبل ٢٠٢٠ مقابل أداء نسبة من الضريبة.. وتقسيطها بشكل ربع سنوى لمدة عام دون مقابل تأخير على الأقساط

02 تسوية المنازعات الناتجة عن فحص الدفاتر والحسابات للفترات قبل ٢٠٢٠ مقابل التجاوز عن ١٠٠٪ من غرامة التأخير أو الضريبة الإضافية والمبالغ الإضافية

03 تسوية المنازعات الناتجة عن التصرفات العقارية وأرباح الأسهم غير المقيدة بالبورصة مقابل التجاوز عن ١٠٠٪ من غرامة التأخير

04 التجاوز عن ١٠٠٪ من مقابل التأخير لمن يطلب المحاسبة عن التصرفات العقارية أو أرباح الأسهم غير المقيدة بالبورصة خلال السنوات الخمس الماضية

05 مصلحة الضرائب لن تقوم بالمحاسبة عن التصرفات العقارية والأسهم غير المقيدة بعد مضى خمس سنوات على التصرف فيها

- آليات مستحدثة ومبسطة للتصالح فى المخالفات الضريبية «التى لا تتعلق بمستحقات ضريبية»
- جواز التصالح فى مخالفات عدم تطبيق نظام الخصم تحت حساب الضريبة

أموريات والمراكز بدأت التنفيذ على أرض الواقع

ين وتوسيع القاعدة الضريبية وتحسين بيئة الأعمال

قانون رقم ٦ لسنة ٢٠٢٥

بشأن بعض الحوافز والتيسيرات الضريبية للمشروعات التى لا يتجاوز حجم أعمالها السنوى ٢٠ مليون جنيه

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس النواب القانون الآتى نصه، وقد أصدرناه:

الفصل الأول

تعريفات وأحكام عامة

مادة (١)

فى تطبيق أحكام هذا القانون، يُقصد بالألفاظ والعبارات التالية المعنى المبين قرين كل منها:

١- المشروعات الخاضعة لأحكام هذا القانون: المشروعات التى لا يتجاوز حجم أعمالها السنوى عشرين مليون جنيه التى تطلب الاستفادة من أحكام هذا القانون بما فى ذلك الأنشطة المهنية سواءً أكانت مسجلة ضريبيًا فى تاريخ العمل به أم غير مسجلة.

٢- المصلحة: مصلحة الضرائب المصرية.

٣- القانون الضريبى: قانون الضريبة على الدخل أو الضريبة على القيمة المضافة.

مادة (٢)

مع عدم الإخلال بالقواعد والإجراءات المنصوص عليها فى القانون الضريبى، يكون تحديد حجم أعمال المشروع الخاضع لأحكام هذا القانون، وفقًا لأى من المعايير الآتية:

١- بيانات آخر ربط ضريبى نهائى للمشروع المسجل لدى المصلحة فى تاريخ العمل بهذا القانون.

٢- بيانات آخر إقرار ضريبى يقدمه المشروع المسجل لدى المصلحة ولم يحاسب ضريبيًا حتى تاريخ العمل بهذا القانون.

٣- بيانات الإقرار الذى يقدمه المشروع الذى يُسجل ضريبيًا بعد تاريخ العمل بهذا القانون.

٤- البيانات المتاحة من خلال منظومة الفاتورة الإلكترونية أو الإيصال الإلكترونى.

مادة (٣)

يشترط للاستفادة من الحوافز والتيسيرات الضريبية المنصوص عليها فى هذا القانون، ما يأتى:

١- الالتزام بتقديم الإقرارات الضريبية المنصوص عليها بالمادة (١٢) من هذا القانون فى المواعيد القانونية.

٢- الانضمام إلى المنظومات الإلكترونية للمصلحة بما فى ذلك الفاتورة الإلكترونية أو الإيصال الإلكترونى طبقًا لمراحل الإلزام التى يصدر بها قرار من رئيس المصلحة، وإصدار الفواتير أو الإيصالات المقررة.

مادة (٤)

لا تسرى أحكام هذا القانون على الحالات الآتية:

١- أنشطة الاستشارات المهنية التى يتحقق (٩٠٪) على الأقل من حجم أعمالها السنوى من تقديم استشارات مهنية لشخص أو شخصين.

٢- المشروعات التى تقوم بأى فعل أو سلوك بقصد الدخول تحت مظلة هذا القانون بغير وجه حق بما فى ذلك تقسيم أو تجزئة النشاط القائم دون وجود مبرر اقتصادى ويقع عبء إثبات ذلك على المصلحة.

ويجوز بقرار من وزير المالية استثناء بعض الأنشطة من البند رقم (١) من هذه المادة.

مادة (٥)

لا يجوز للمشروعات الخاضعة لأحكام هذا القانون العدول عن طلب الاستفادة من أحكامه قبل مضى خمس سنوات تبدأ من اليوم التالى لتقديم طلب الاستفادة.

مادة (٦)

يعمل فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى هذا القانون بالقانون الضريبى أو بقانون الإجراءات الضريبية الموحد الصادر بالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠، بحسب الأحوال.

الفصل الثانى

الحوافز الضريبية

مادة (٧)

تعفى المشروعات الخاضعة لأحكام هذا القانون من رسم تنمية الموارد المالية للدولة وضريبة الدمغة ومن رسوم التوثيق والشهر لعقود تأسيس الشركات والمنشآت وعقود التسهيلات الائتمانية والرهن المرتبطة بأعمالها وغير ذلك من الضمانات التى تقدمها للحصول على التمويل، كما تعفى من الضريبة والرسوم المشار إليها عقود تسجيل الأراضى اللازمة لإقامة تلك المشروعات.

مادة (٨)

تعفى الأرباح الرأسمالية الناتجة عن التصرف فى الأصول الثابتة أو الآلات أو معدات الإنتاج للمشروعات الخاضعة لأحكام هذا القانون من الضريبة المستحقة على هذه الأرباح.

مادة (٩)

لا تخضع توزيعات الأرباح الناتجة عن نشاط المشروعات الخاضعة لأحكام هذا القانون للضريبة المقررة على هذه التوزيعات وفقًا للقانون المنظم للضريبة على الدخل.

مادة (١٠)

تحدد الضريبة على الدخل المستحقة على المشروعات الخاضعة لأحكام هذا القانون على النحو الآتى:

١- (٠,٤٪) من حجم الأعمال للمشروعات التى يقل حجم أعمالها السنوى عن خمسمائة ألف جنيه

٢ - (٠,٥ ٪) من حجم الأعمال للمشروعات التى يبلغ حجم أعمالها السنوى خمسمائة ألف جنيه ويقل عن مليونى جنيه.

٣- (٠,٧٥٪) من حجم الأعمال للمشروعات التى يبلغ حجم أعمالها السنوى مليونى جنيه ويقل عن ثلاثة ملايين جنيه.

٤- (١٪) من حجم الأعمال للمشروعات التى يبلغ حجم أعمالها السنوى ثلاثة ملايين جنيه ويقل عن عشرة ملايين جنيه.

٥- (١,٥٪) من حجم الأعمال للمشروعات التى يبلغ حجم أعمالها السنوى عشرة ملايين جنيه ولا يجاوز عشرين مليون جنيه.

وحال تجاوز حجم الأعمال السنوى للمشروع عشرين مليون جنيه عن أى سنة خلال مدة خمس سنوات من تاريخ طلب الاستفادة من أحكام هذا القانون بنسبة لا تجاوز (٢٠٪) ولمرة واحدة يستمر المشروع فى الاستفادة من هذه الأحكام وفقًا لسعر الضريبة المقرر بالبند رقم (٥) من هذه المادة، فإذا تم تجاوز حجم الأعمال السنوى للمشروع هذه النسبة أو تكرار تحققها خلال المدة المذكورة تنتهى استفادة المشروع من أحكام هذا القانون من السنة التالية.

الفصل الثالث

التيسيرات الضريبية

مادة (١١)

لا تخضع المشروعات الخاضعة لأحكام هذا القانون لنظام الخصم أو الدفعات المقدمة تحت حساب الضريبة المنصوص عليهما فى قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥

مادة (١٢)

يكون للمشروعات الخاضعة لأحكام هذا القانون نموذج مستقل للإقرار الضريبى السنوى عن نشاطها التجارى أو الصناعى أو المهنى، يصدر بتحديده قرار من وزير المالية بناءً على عرض رئيس المصلحة، ويقدم فى ذات المواعيد المنصوص عليها فى قانون الإجراءات الضريبية الموحد المشار إليه، أما بالنسبة إلى الإقرار الضريبى الخاص بالضريبة على القيمة المضافة فيتم تقديمه عن كل ثلاثة أشهر على النموذج المعد لهذا الغرض خلال الشهر التالى لانتهاء هذه الفترة مقترنا بسداد الضريبة.

ويقتصر التزام المشروعات الخاضعة لأحكام هذا القانون بالنسبة إلى الضريبة على المرتبات وما فى حكمها على تقديم إقرار التسوية الضريبية السنوية المنصوص عليه فى قانون الإجراءات الضريبية الموحد المشار إليه مقترنًا بسداد الضريبة.

ويكون فحص الإقرارات الضريبية للمشروعات الخاضعة لأحكام هذا القانون بعد مضى خمس سنوات من تاريخ طلب الاستفادة من أحكام هذا القانون، وذلك على مستوى الضريبة على الدخل، والضريبة على القيمة المضافة.

مادة (١٣)

تعفى المشروعات الخاضعة لأحكام هذا القانون من إمساك السجلات والدفاتر والمستندات المنصوص عليها فى قانون الإجراءات الضريبية الموحد المشار إليه، وعليها الالتزام بالنظم المبسطة للسجلات والدفاتر والمستندات والإجراءات التى يصدر بها قرار من وزير المالية بناءً على عرض رئيس المصلحة.

الفصل الرابع

أحكام ختامية

مادة (١٤)

يصدر وزير المالية القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون خلال شهر من تاريخ العمل به.

مادة (١٥)

تلغى المواد أرقام (٨٥، ٨٦، ٨٧، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩) من قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر الصادر بالقانون رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠

مادة (١٦)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية، ويُعمل به اعتبارا من أول الشهر التالى لتاريخ نشره.

يُبصم هذا القانون بخاتم الدولة، ويُنفذ كقانون من قوانينها.

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٣ شعبان سنة ١٤٤٦ هـ

(الموافق ١٢ فبراير سنة ٢٠٢٥ م)

عبد الفتاح السيسى

قانون رقم ٧ لسنة ٢٠٢٥

بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الضريبية الموحد

الصادر بالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس النواب القانون الآتى نصه، وقد أصدرناه:

(المادة الأولى)

تضاف إلى قانون الإجراءات الضريبية الموحد الصادر بالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠ مواد جديدة بأرقام (٤٥مكررًا، ٧٥ مكررًا، ٧٥ مكررًا ١)، نصها الآتى:

مادة (٤٥ مكررًا):

فى تطبيق أحكام القوانين الضريبية، لا يجوز أن يتجاوز مقابل التأخير أو الضريبة الإضافية نسبة (١٠٠٪) من أصل الضريبة المستحق عليها مقابل التأخير أو الضريبة الإضافية.

مادة (٧٥ مكررًا):

يجوز للوزير أو من يفوضه التصالح فى الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون أو القانون الضريبى التى ليس محلها مستحقات ضريبية مقابل دفع تعويض لا يقل عن نصف الحد الأدنى للغرامة المنصوص عليها فيه ولا يجاوز ضعف هذا الحد وذلك قبل رفع الدعوى الجنائية.

ولا يسقط الحق فى التصالح برفع الدعوى الجنائية إذا دفع تعويض يعادل الحد الأدنى للغرامة ولا يجاوز ثلاثة أمثال هذا الحد، وذلك قبل صدور حكم فى الموضوع، فإذا صدر حكم بات جاز له التصالح نظير دفع تعويض يعادل أربعة أمثال الحد الأدنى للغرامة ولا يجاوز الحد الأقصى لها.

وفى جميع الأحوال، يكون الدفع إلى خزانة المصلحة أو إلى من يرخص له فى ذلك من الوزير.

مادة (٧٥ مكررًا ١):

للوزير أو من يفوضه التصالح فى الجريمة المنصوص عليها فى المادة (١٣٥) من قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ مقابل سداد ما يلى:

١- تعويض يعادل نسبة (١٢,٥٪) من المبالغ التى لم يتم استقطاعها أو خصمها أو تحصيلها.

٢- تعويض يعادل نسبة (١٢,٥٪) من المبالغ التى تم استقطاعها أو خصمها أو تحصيلها ولم يتم توريدها بالإضافة الى أصل هذه المبالغ ومقابل التأخير.

(المادة الثانية)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية، ويُعمل به اعتبارًا من اليوم التالى لتاريخ نشره.

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة، ويُنفذ كقانون من قوانينها.

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٣ شعبان سنة ١٤٤٦ هـ

(الموافق ١٢ فبراير سنة ٢٠٢٥ م).

عبد الفتاح السيسى

الوفد
ملحق خاص عن التسهيلات الضريبية
العدد ١١٩٢٨- السنة التاسعة والثلاثون
السبت ٢٦ أبريل ٢٠٢٥- ٢٧ شوال ١٤٤٦ هـ -١٨ برمودة ١٧٤١ ق
لمزيد من الأخبار والتقارير المصورة ALWAFD.NEWS

معًا نبدأ صفحة جديدة

نقطة ومن أول السطر

04

ثقة.. شراكة.. مساندة

20 إجراءً

أول خطوة من «التسهيلات الضريبية» فى مسار الثقة والشراكة والمساندة لمجتمع الأعمال

01 | نظام ضريبى متكامل ومبسط ومحفز لأى مشروعات أو أنشطة مهنية لا تتجاوز إيراداتها ٢٠ مليون جنيه سنويًا

02 | وضع حد أقصى لمقابل التأخير أو الضريبة الإضافية لا يتجاوز أصل الضريبة المستحقة

03 | تشجيع غير المسجلين ضريبيًا على التسجيل وفتح صفحة جديدة دون النظر للماضى

04 | آليات مُيسِّرة لتسوية المنازعات الضريبية وخلق بيئة استثمارية مستقرة وجاذبة

05 | آليات مستحدثة ومبسطة للتصالح فى المخالفات الضريبية التى لا تتعلق بمستحقات ضريبية

06 | السماح بتقديم أو تعديل الإقرارات والنماذج الضريبية من عام ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٤ دون عقوبات أو جزاءات أو غرامات

07 | تسريع وتسهيل إجراءات رد ضريبة القيمة المضافة وزيادة عدد المستفيدين

08 | مضاعفة حد الالتزام بتقديم دراسة تسعير المعاملات بين «الأشخاص المرتبطة» ليصبح ٣٠ مليون جنيه سنويًا

09 | منظومة متطورة للمقاصة المركزية تسمح للممولين بالتسويات الإلكترونية بين مستحقاتهم ومديونياتهم الحكومية

10 | التوسع فى نظام الفحص بالعينة ليشمل كل المراكز الضريبية

11 | تطوير قطاع البحوث الضريبية لضمان توحيد الفتاوى والآراء الصادرة عنه

12 | النشر المسبق للمستندات المطلوبة للفحص الضريبى ومنح الممولين الوقت الكافى لتجهيزها

13 | وحدة دائمة للرأى المسبق لتوضيح الآثار الضريبية المستقبلية للمستثمرين

14 | تعزيز دور وحدة دعم المستثمرين لتلقى الشكاوى والمستندات إلكترونيًا للتيسير على شركائنا

15 | تبسيط الإقرارات الضريبية بالاعتماد على البيانات المتاحة بالمنظومات الإلكترونية

16 | إلغاء الإقرارات غير المؤيدة مستنديًا مرحليًا للأشخاص الاعتبارية والأفراد

17 | توحيد ونشر قواعد وآليات الفحص الضريبى طبقًا للنشاط

18 | جهات محايدة لقياس مدى رضاء الممولين عن الخدمات الضريبية لضمان التطوير المستدام

19 | تحديث الموقع الإلكترونى لمصلحة الضرائب وبوابة متطورة لشكاوى الممولين

20 | أدلة إرشادية توضح حقوق وواجبات المستثمرين والحوافز والتسهيلات الواردة بالقوانين الضريبية

مصلحتك أولاً

من هنا.. ننطلق

الوزير.. فى «حالة حوار» ممتدة مع مجتمع الأعمال حول أولويات الإصلاح الضريبى

بلورة رؤية توافقية مشتركة من خلال جلسات الاستماع الضريبى

إبراهيم سرحان:

كل الدعم لتطبيق حزمة «التسهيلات الضريبية» وفقًا لأفضل المعايير التكنولوجية

أكد إبراهيم سرحان، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة «إى. فاينانس»، أننا حريصون على تقديم الدعم اللازم لتطبيق الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية، وفقًا لأفضل المعايير التكنولوجية، على نحو يسهم فى تحقيق مستهدفات وزارة المالية برؤيتها الجديدة، التى يتبناها أحمد كجوك، وزير المالية، وترتكز على مد جسور الثقة والشراكة والمساندة للمجتمع الضريبى، وتحفيزهم بشتى الطرق الممكنة للتوسع فى أنشطتهم الإنتاجية والتصديرية.

أوضح إبراهيم سرحان أننا جاهزون بحلول رقمية متطورة، تدفع مسار التيسير على المجتمع الضريبى، من خلال الإسهام الفعَّال فى رفع كفاءة المنظومة الضريبية، وبناء نظام رقمى متكامل وشامل؛ بما يسهم فى تقديم خدمات ضريبية أسهل وأسرع للممولين.

الوفد
ملحق خاص عن التسهيلات الضريبية
العدد ١١٩٢٨- السنة التاسعة والثلاثون
السبت ٢٦ أبريل ٢٠٢٥م- ٢٧ شوال ١٤٤٦ هـ -١٨ برمودة ١٧٤١ ق
لمزيد من الأخبار والتقارير المصورة ALWAFD.NEWS

معًا نبدأ صفحة جديدة

نقطة ومن أول السطر

05

ثقة.. شراكة.. مساندة

نظام ضريبى مبسط ومتكامل لأى أنشطة لا تتجاوز إيراداتها ٢٠ مليون جنيه سنويًا

حوافز وتيسيرات غير مسبوقة فى كل أنواع الضرائب لتخفيف الأعباء والالتزامات الضريبية

9 إعفاءات ضريبية

- رسم تنمية الموارد المالية للدولة
- رسوم التوثيق والشهر لكل من:
  - عقود تأسيس الشركات والمنشآت
  - عقود التسهيلات الائتمانية والرهن
  - الضمانات المقررة للحصول على التمويل
- ضريبة الدمغة
- ضريبة الأرباح الرأسمالية
- نظام الخصم تحت حساب الضريبة أو الدفعات المقدمة
- ضريبة توزيعات الأرباح
- ضريبة ورسوم التوثيق والشهر على عقود تسجيل الأراضى اللازمة لإقامة المشروعات

ضريبة نسبية مبسطة على الإيرادات السنوية.. دون الحاجة لحساب صافى الأرباح

- **٠,٤%** من الإيرادات التى تقل عن نصف مليون جنيه
- **٠,٥%** من الإيرادات التى تتراوح بين نصف مليون جنيه حتى أقل من ٢ مليون جنيه
- **٠,٧٥%** من الإيرادات التى تتراوح بين مليونى جنيه حتى أقل من ٣ ملايين جنيه
- **١%** من الإيرادات التى تتراوح بين ٣ ملايين جنيه حتى أقل من ١٠ ملايين جنيه
- **١,٥%** من الإيرادات التى تتراوح بين ١٠ ملايين جنيه حتى أقل من ٢٠ مليون جنيه

إقرارات إلكترونية

- إقرار سنوى مبسط للضريبة على الدخل.. وآخر لضريبة المرتبات والأجور
- إقرارات ربع سنوية وليست شهرية للقيمة المضافة
- أول فحص ضريبى بعد خمس سنوات.. تأكيدًا لثقتنا فى شركائنا
- نظم مبسطة للسجلات والدفاتر والمستندات والإجراءات

إتاحة نماذج تسوية المنازعات الضريبية.. إلكترونيًا

أعلنت رشا عبد العال رئيس مصلحة الضرائب المصرية، إتاحة نماذج تسوية المنازعات الضريبية، وهى نموذج تسوية المنازعات وفقًا لأحكام القانون رقم ٥ لسنة ٢٠٢٥، ونموذج طلب المحاسبة عن التصرفات العقارية والتصرف فى الأوراق المالية غير المقيدة المنصوص عليها بالمادة ٧ من القانون رقم ٥ لسنة ٢٠٢٥، ونموذج إنهاء النزاع وفقًا لأحكام القانون رقم ١٦٠ لسنة ٢٠٢٤، وذلك من خلال البوابة الإلكترونية لمصلحة الضرائب المصرية: www.eta.gov.eg، ويمكن لجميع الممولين ملء هذه النماذج إلكترونيًا بكل سهولة.

أوضحت، أن الإجراءات المطلوبة للاستفادة من هذه التسهيلات تشمل تقديم الطلب إلكترونيًا من خلال موقع مصلحة الضرائب، وقيام المأمورية المختصة باتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بالتنسيق مع مراحل نظر النزاع المختلفة ولحين انتهاء المنازعة.

أكدت، أن قانون إنهاء المنازعات رقم ١٦٠ لسنة ٢٠٢٤ يأتى فى إطار الجهود المبذولة منذ إطلاق الحزمة الأولى من التسهيلات الضريبية، التى تستهدف سرعة الفصل فى الطعون المنظورة أمام لجان الطعن والمحاكم، مما يسهم فى تقليل مدة النزاعات الضريبية، وتحقيق العدالة الضريبية، وهو ما سيكون له أثر إيجابى فى تحسين مناخ الاستثمار، وتعزيز الاستقرار الاقتصادى.

أضافت أن إنهاء المنازعات الضريبية خطوة مهمة نحو التحول الرقمى الشامل للمنظومة الضريبية؛ حيث تسعى مصلحة الضرائب إلى تعزيز الثقة بين أطراف المجتمع الضريبى، وتوفير حلول فعالة للتحديات التى تواجه النظام الضريبى الإلكترونى، بما يسهم فى تحقيق الشفافية، والحوكمة، وتوحيد معايير التقييم، وهو ما يدعم تطوير المنظومة الضريبية وتحفيز الاستثمار.

أشارت إلى أن القوانين الجديدة استجابت لمطالب المجتمع الضريبى، نظرًا للدور المهم الذى تلعبه فى تخفيض عدد النزاعات المعروضة أمام مراحل نظر المنازعات، وتسريع الوصول إلى حلول توافقية.

دعت الممولين والمسجلين الذين لديهم منازعات ضريبية إلى سرعة تقديم طلبات تسوية المنازعات وفقًا لأحكام القانون رقم ٥ لسنة ٢٠٢٥ فى موعد غايته ١٢ مايو ٢٠٢٥ للمنازعات عن الفترات قبل الأول من يناير ٢٠٢٠ والمبادرة بتقديم طلبات إنهاء المنازعات عن أى فترة وفقًا للقانون رقم ١٦٠ لسنة ٢٠٢٤ للمنازعات المنظورة أمام لجان الطعن الضريبى أو المحاكم وذلك قبل ٣٠ يونيو ٢٠٢٥، مؤكدةً أن لجان إنهاء المنازعات مستمرة فى نظر النزاعات الحالية واستقبال الطلبات الجديدة حتى هذا الموعد.

أضافت أن القانون رقم ٥ لسنة ٢٠٢٥ يوفر حلولًا مناسبة لجميع الحالات، سواء الفحص التقديرى أو الدفترى، مع إمكانية تقسيط الضريبة ومقابل التأخير والضريبة الإضافية بالنسبة للحالات التقديرية على ٤ أقساط ربع سنوية، دون التعرض لاحتساب فوائد تأخير على عملية التقسيط.

قالت إنه يتم الرد على كل الاستفسارات والتساؤلات من خلال الخط الساخن ١٦٣٩٥.

«مصلحتك أولًا»

ثقة ومصداقية وشفافية.. من أجل بيئة ضريبية مُحفِّزة للاستثمار

شراكة ويقين وخدمات إلكترونية متطورة للمجتمع الضريبى

هوية بصرية جديدة لمصلحة الضرائب المصرية، تتجسد فى «لوجو» جديد وعودة شعار: «الضرائب.. مصلحتك أولًا».

أكدت رشا عبدالعال رئيس مصلحة الضرائب المصرية أن هذا التطوير يأتى متزامنًا مع بدء تنفيذ حزمة التسهيلات الضريبية الأولى، التى تهدف إلى بناء علاقة شراكة حقيقية بين مصلحة الضرائب ومجتمع الأعمال والممولين، ترتكز على أسس من اليقين، والخدمة المتطورة، وتبسيط الإجراءات، مع تبنى أحدث الحلول التكنولوجية.

يحمل التصميم الجديد لـ«اللوجو» دلالات واضحة تعكس التوجهات والرؤية المستقبلية لوزارة المالية ومصلحة الضرائب.. فاللون الأخضر يرمز إلى الاستمرارية والنمو وهو ما يعكس التزامنا بتوفير بيئة ضريبية داعمة ومُحفِّزة للاستثمار.. بينما يحمل التمثيل الحديث للهرم دلالة الأسهم المالية، التى ترمز إلى الشراكة واليقين والخدمات المتطورة، فى إشارة واضحة إلى التقدم التكنولوجى والتحول الرقمى الذى تنتهجه الوزارة والمصلحة.

ويجسد اللون الأزرق مبادئ الثقة والمصداقية والشفافية، التى تعد الركيزة الأساسية فى علاقة مصلحة الضرائب مع الممولين، تحقيقًا للتكامل والشراكة الحقيقية من أجل دعم الاقتصاد الوطنى.

الوفد
ملحق خاص عن التسهيلات الضريبية
العدد ١١٩٢٨- السنة التاسعة والثلاثون
السبت ٢٦ أبريل ٢٠٢٥م- ٢٧ شوال ١٤٤٦ هـ -١٨ برمودة ١٧٤١ ق
لمزيد من الأخبار والتقارير المصورة ALWAFD.NEWS

معًا نبدأ صفحة جديدة

نقطة ومن أول السطر

ثقة.. شراكة.. مساندة

06

أهم 20 سؤالاً حول قوانين «التسهيلات الضريبية»

أسئلة واستفسارات تدور فى أذهان الممولين حول قوانين حزمة «التسهيلات الضريبية».. رصدنا أهم ٢٠ سؤالاً، وأجوبتها، بما يسهم فى نشر الوعى الضريبى.

01 هل تتم المحاسبة الضريبية لغير المسجلين بمصلحة الضرائب المصرية عن السنوات السابقة؟

لا تتم المحاسبة الضريبية عن الفترات السابقة، ويعتبر تاريخ بدء مزاولة النشاط هو ٢٠٢٥/٢/١٣، حكمًا بالنسبة لقانون الضريبة على الدخل، والضريبة على القيمة المضافة، وضريبة الدمغة، ورسم التنمية، ولكن يوجد شروط للاستفادة من ذلك.

02 ما شروط الاستفادة من عدم المحاسبة الضريبية لغير المسجلين بمصلحة الضرائب المصرية؟

١ – تقديم طلب للتسجيل بالنسبة للضريبة على الدخل خلال ٣ أشهر من تاريخ ١٣/ ٢/ ٢٠٢٥.
٢ – تقديم طلب للتسجيل بالنسبة للضريبة على القيمة المضافة خلال ٣ أشهر من تاريخ ١٣/ ٢/ ٢٠٢٥، وذلك وفقًا لحالات وجوب التسجيل المقررة قانونًا.
٣ – ألا يكون قد اتخذت أى إجراءات من جانب المصلحة فى مواجهة طالب التسجيل قبل تاريخ ١٣/ ٢/ ٢٠٢٥.
٤ – أن يقوم مقدم طلب التسجيل بتقديم جميع المستندات اللازمة للتسجيل على كل المنظومات الإلكترونية وفقًا لمراحل الإلزام.

03 هل يمكن تقديم الإقرارات الضريبية التى لم يتم تقديمها عن الفترات الضريبية السابقة؟

نعم يحق للممولين والمكلفين تقديم كل الإقرارات والمستندات المنصوص عليها بالمادة ١٢ من قانون الإجراءات الضريبية الموحد رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠، وذلك عن الفترات الضريبية ٢٠٢٠-٢٠٢٤، التى انتهى الموعد الأصلى لتقديمها قبل ٢٠٢٥/٢/١٣ دون توقيع أى عقوبات أو جزاءات مالية بشرط تقديم تلك الإقرارات خلال الفترة من تاريخ ١٣/ ٢/ ٢٠٢٥ حتى ١٢/ ٨/ ٢٠٢٥.

04 هل يحق تقديم إقرارات ضريبية معدلة عن الفترة السابقة؟

نعم يحق تقديم إقرارات ضريبية معدلة عن الفترات الضريبية ٢٠٢٠-٢٠٢٤ دون احتساب أى غرامات تأخير أو ضريبة إضافية عن الفترة بين تاريخ تقديم الإقرار الأصلى والإقرار المعدل، وذلك حال وجود سهو أو خطأ أو بيانات لم يتم إدراجها فى الإقرارات الأصلية بشرط تقديم تلك الإقرارات خلال الفترة من تاريخ ١٣/ ٢/ ٢٠٢٥ حتى ١٢/ ٨/ ٢٠٢٥.

05 ما الآليات الجديدة لإنهاء المنازعات الضريبية الخاصة بالفحص التقديرى؟

تتضمن الآليات الجديدة: تسوية المنازعات القديمة عن السنوات قبل ٢٠٢٠ من خلال أداء ضريبة تعادل ٣٠٪ من ضريبة الإقرار الضريبى المقدم عن سنة المنازعة، إضافة إلى سداد ضريبة الإقرار حال عدم سدادها.

وفى حالة عدم وجود ضريبة بإقرار «سنة المنازعة» أو عدم تقديم إقرار لسنة المنازعة أو كان الإقرار منتهيًا إلى خسائر ضريبية يتم تسوية المنازعة مقابل سداد ضريبة تعادل ٤٠٪، من واقع آخر اتفاق بين المصلحة والممول بالإضافة إلى سداد الضريبة المستحقة وفقًا لآخر اتفاق.

06 هل يجوز تقسيط الضريبة الناتجة عن تسوية نزاعات الفحص التقديرى؟

نعم يجوز تقسيطها لمدة عام على ٤ أقساط ربع سنوية وذلك دون احتساب مقابل تأخير أو ضريبة إضافية على هذا التقسيط.

07 ما الآلية الجديدة لإنهاء المنازعات الضريبية الخاصة بفحص الدفاتر والحسابات؟

تسوية المنازعات القديمة عن السنوات قبل ٢٠٢٠ من خلال التنازل عن المنازعة وسداد الضريبة المستحقة فى مقابل التجاوز عن ١٠٠٪، من مقابل التأخير أو الضريبة الإضافية والمبالغ الإضافية.

08 كيف يستفيد الشخص الذى قام بتصرف عقارى أو فى أوراق مالية غير مقيدة من القانون رقم ٥ لسنة ٢٠٢٥؟

لو لم يكن قد تمت محاسبته عن تصرفاته خلال السنوات الخمس السابقة على تاريخ العمل بالقانون، يقدم طلبًا للمحاسبة، ويسدد الضريبة، ولو كان قد تمت محاسبته وعنده منازعة يتنازل عنها ويسدد الضريبة، وفى المقابل يتم التجاوز عن ١٠٠٪، من مقابل التأخير.

09 هل يحق لمصلحة الضرائب المصرية بعد العمل بالقانون رقم ٥ لسنة ٢٠٢٥ محاسبة الأشخاص الطبيعيين الذين قاموا بتصرف عقارى أو تصرف فى أوراق مالية غير مقيدة فى البورصة مضى عليه أكثر من ٥ سنوات؟

لا يحق للمصلحة محاسبة هؤلاء الأشخاص الطبيعيين عن التصرفات التى مضى عليها ٥ سنوات.

10 ما الحوافز والتيسيرات الضريبية التى تم منحها للمشروعات التى لا تتجاوز إيراداتها السنوية ٢٠ مليون جنيه؟

الإعفاء من رسم تنمية الموارد المالية للدولة، والإعفاء من ضريبة الدمغة، والإعفاء من رسوم التوثيق والشهر لعقود تأسيس الشركات والمنشآت وعقود التسهيلات الائتمانية والرهن المرتبطة بأعمالها وكذلك عقود تسجيل الأراضى، والإعفاء من ضريبة الأرباح الرأسمالية الناتجة عن التصرف فى الأصول الثابتة أوالآلات أو معدات الإنتاج، والإعفاء من الضريبة على توزيعات الأرباح، والإعفاء من نظام الخصم تحت حساب الضريبة أو الدفعات المقدمة.. واستحداث ضريبة نسبية مبسطة للضريبة على الدخل تُحسب على الإيرادات السنوية، وتسهيل وتبسيط الالتزامات والإجراءات الضريبية لهذه الفئة من المشروعات.

11 ما الضريبة النسبية المستحقة على هذه المشروعات؟

١ – ٠,٤ ٪ من رقم الأعمال للمشروعات التى يقل حجم أعمالها السنوى عن ٥٠٠ ألف جنيه.
٢ – ٠,٥٪ من رقم الأعمال للمشروعات التى يبلغ حجم أعمالها السنوى ٥٠٠ ألف ويقل عن مليونى جنيه.
٣ – ٠,٧٥٪ من رقم الأعمال للمشروعات التى يبلغ حجم أعمالها السنوى مليونى جنيه
ويقل عن ٣ ملايين جنيه.
٤ – ١٪ من رقم الأعمال للمشروعات التى يبلغ حجم أعمالها السنوى ٣ ملايين جنيه ويقل عن ١٠ ملايين جنيه.
٥ – ١,٥٪ من رقم الأعمال للمشروعات التى يبلغ حجم أعمالها السنوى ١٠ ملايين جنيه ويقل عن ٢٠ مليون جنيه.

12 ما شروط الاستفادة من الحوافز والتيسيرات التى تم منحها للمشروعات التى لا تتجاوز إيراداتها السنوية ٢٠ مليون جنيه؟

١ – تقديم طلب للاستفادة من القانون رقم ٦ لسنة ٢٠٢٥، بشأن بعض الحوافز والتيسيرات للمشروعات التى لا يتجاوز رقم أعمالها السنوى ٢٠ مليون جنيه.
٢ – الالتزام بتقديم الإقرارات الضريبية فى الميعاد القانونى.

يشترط للاستفادة من هذه الحوافز والتيسيرات ما يلى:

٣ – الانضمام إلى المنظومات الإلكترونية بما فى ذلك منظومة الفاتورة الإلكترونية والإيصال الإلكترونى طبقًا لمراحل الإلزام وإصدار فواتير أو إيصالات إلكترونية.

13 ما الالتزامات الضريبية على هذه المشروعات؟

١ – تقديم الإقرار الضريبى السنوى بالنسبة للضريبة على الدخل خلال الفترة من أول يناير حتى نهاية مارس بالنسبة للشخص الطبيعى ونهاية أبريل بالنسبة للشخص الاعتبارى.
٢ – تقديم ٤ إقرارات بالنسبة للضريبة على القيمة المضافة بشكل ربع سنوى بدلًا من الإقرار الشهرى.
٣ – تقديم إقرار التسوية السنوية لضريبة المرتبات بدلًا من تقديم ١٢ نموذج سداد شهرى و٤ نماذج ربع سنوية.
٤ – أول فحص ضريبى سيكون بعد مضى ٥ سنوات.

14 ما المشروعات التى يمكن أن تستفيد من هذه الحوافز والتيسيرات؟

المشروعات التى لا يتجاوز رقم أعمالها السنوى ٢٠ مليون جنيه سواءً كان المشروع نشاطًا تجاريًا أو صناعيًا أو مهنيًا أو أنشطة التجارة الإلكترونية وصناعة المحتوى وغيرها من الأنشطة والمشروعات.

15 ما الأنشطة التى لا تسرى عليها أحكام هذا القانون؟

لا تسرى أحكام هذا القانون على الأنشطة التالية:

١ – أنشطة الاستشارات المهنية التى يتحقق ٩٠٪ على الأقل من حجم أعمالها السنوى من تقديم استشارات مهنية لشخص أو شخصين، ويجوز لوزير المالية استثناء بعض الأنشطة من هذا البند.
٢ – المشروعات التى تقوم بأى فعل أو سلوك بقصد الدخول تحت مظلة هذا القانون بغير وجه حق بما فى ذلك تقسيم أو تجزئة النشاط القائم دون مبرر اقتصادى ويقع عبء إثبات ذلك على المصلحة.

16 هل يحق للمشروعات العدول عن طلب الاستفادة من هذا القانون؟

لا يمكن للمشروعات الخاضعة لهذا القانون العدول عن طلب الاستفادة من أحكام هذا القانون قبل مضى ٥ سنوات من اليوم التالى لتاريخ تقديم طلب الاستفادة.

17 هل يحق للمشروعات المنضمة للنظام الضريبى المبسط الاستمرار فى الاستفادة من الحوافز المقررة عند تجاوز إيراداتها السنوية ٢٠ مليون جنيه، فى أى عام؟

نعم وذلك فى الحالة التالية:

إذا تجاوز رقم الأعمال السنوى للمشروع ٢٠ مليون جنيه فى أى سنة خلال مدة السنوات الخمس بنسبة لا تجاوز ٢٠٪، ولمرة واحدة يستمر المشروع فى الاستفادة من أحكام هذا القانون وفقًا لسعر الضريبة ١,٥٪، من حجم الأعمال السنوى، فإذا تجاوز المشروع نسبة ٢٠٪، أو تكرر تحققها خلال مدة السنوات الخمس تنتهى استفادة المشروع من أحكام هذا القانون من السنة التالية.

18 هل يجوز سداد مقابل التأخير فى حدود الضريبة المستحقة فقط والتجاوز عن نسبة مقابل التأخير التى تفوق أصل الضريبة؟

نعم وفقًا لأحكام القانون رقم ٧ لسنة ٢٠٢٥

19 هل يجوز التصالح فى عقوبة التأخر عن تقديم إقرار صفرى لمدة لا تتجاوز ٦٠ يومًا؟

نعم وذلك فى الحالة التالية:

يجوز التصالح مقابل دفع تعويض لا يقل عن ١٥٠٠جنيه ولا يزيد على ٦٠٠٠ جنيه وذلك قبل رفع الدعوى الجنائية.

20 هل يجوز التصالح فى عقوبة الامتناع عن تطبيق نظام الخصم تحت حساب الضريبة؟

نعم يجوز التصالح مقابل سداد تعويض يعادل ١٢,٥٪ من المبالغ التى لم يتم خصمها أو استقطاعها أو تحصيلها أو توريدها تحت حساب الضريبة بالإضافة إلى أصل هذه المبالغ ومقابل التأخير.

معًا نبدأ صفحة جديدة

نقطة ومن أول السطر

07

ثقة.. شراكة.. مساندة

وزير المالية.. فى حوار مفتوح مع القيادات والأعضاء التنفيذيين بالمأموريات الضريبية:

«التسهيلات الضريبية» ستنجح بكفاءتكم.. ثقتى فيكم بلا حدود

عامِلوا الممولين بقدر كبير من الثقة والمساندة والوضوح.. «إنهم شركاء الحاضر والمستقبل»

تواصلوا معهم بشتى الطرق.. وكلِّموهم بشكل مباشر.. وشجِّعوهم على الاستفادة من الحوافز الضريبية

اذهبوا إليهم.. اسمعوهم.. واعملوا على حل مشاكلهم

سنظل نطوِّر أنفسنا.. حتى نساعد شركاءنا فى النمو بتوسيع أنشطتهم

أمامنا هدف واحد.. نظام ضريبى مبسط وجاذب للممولين الجدد

«الرضاء الوظيفى» للعاملين بالضرائب يبدأ من «رضاء الممولين»

أجرى أحمد كجوك، وزير المالية، حوارًا مفتوحًا مع القيادات والأعضاء التنفيذيين بالمأموريات الضريبية على مستوى الجمهورية، قائلًا: «إن التسهيلات الضريبية ستنجح بكفاءتكم.. ثقتى فيكم بلا حدود.. عاملوا الممولين بقدر كبير من الثقة والمساندة والوضوح.. إنهم شركاء الحاضر والمستقبل، وتواصلوا معهم بشتى الطرق.. وكلموهم بشكل مباشر.. وشجعوهم على الاستفادة من الحوافز الضريبية.. اذهبوا إليهم.. اسمعوهم.. واعملوا على حل مشاكلهم.. وتذليل أى عقبات تواجههم.. ويسِّروا الإجراءات لشركائنا وتحملوا عنهم عبء التطبيق.. وكل شيء فسروه لصالحهم».

أضاف الوزير أن التطبيق المتقن للتسهيلات الضريبية يعد بمثابة «حجر الأساس» فى بناء الثقة مع مجتمع الأعمال، قائلًا: «عاوزين نغلق الملفات القديمة.. ونُوسِّع القاعدة الضريبية طواعية، ونستهدف خدمات ضريبية متميزة.. لتحسين العلاقة مع الممولين.. من أجل مستقبل أفضل للجميع، فقد درسنا مع بعض التحديات والحلول.. وصدرت القوانين والقرارات والقواعد التنفيذية.. ومعًا ننفذ ما بدأناه، وسنظل نُطوِّر أنفسنا.. حتى نساعد شركاءنا فى النمو بتوسيع أنشطتهم.. أمامنا هدف واحد.. نظام ضريبى مبسط وجاذب للممولين الجدد».

أكد الوزير أن «الرضاء الوظيفى» للعاملين بالضرائب يبدأ من «رضاء الممولين»، ونحن ملتزمون بالاستثمار بقوة فى العنصر البشرى.. لبناء كوادر أكثر قدرة على تغيير الواقع الضريبى للأفضل، وجاهزون أيضًا بحزم متتالية تُنهى أى تحديات ضريبية تتكشف على أرض الواقع.. ومنهجنا واضح ولن نحيد عنه أبدًا.. «ثقة وشراكة ومساندة لمجتمع الأعمال».

أعرب وزير المالية عن شكره للعاملين بمصلحة الضرائب، وتقديره للأداء المالى المتميز خلال الأشهر الماضية، قائلًا: «معًا نستطيع تحقيق ما يفوق مستهدفاتنا.. كلما كسبنا رضاء الممولين».

قال شريف الكيلانى، نائب الوزير للسياسات الضريبية، إن النظرة إلى «الضرائب» بدأت تتغير بصورة إيجابية؛ حيث خلقت الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية حالة من التفاؤل بين مجتمع الأعمال بما توفره من تخفيف للأعباء والالتزامات وتيسير للإجراءات، على نحو يبعث برسالة ثقة للممولين الحاليين والجدد، ويسهم فى توسيع القاعدة الضريبية.

أكد رامى يوسف، مساعد الوزير للسياسات والتطوير الضريبى، أننا لدينا فرصة حقيقية للانطلاق بالمنظومة الضريبية لآفاق العالمية، ورفع قدرات العاملين، وفقًا لأحدث الخبرات الدولية.

قالت رشا عبدالعال، رئيس مصلحة الضرائب المصرية: «أفخر جدًا.. بحماس زملائى من القيادات والموظفين للتطور، وبناء نظام ضريبى يرتكز على شراكة قوية مع الممولين الحاليين والجدد.

أعرب عادل عبد الفضيل، رئيس لجنة القوى العاملة بمجلس النواب، رئيس النقابة العامة للعاملين بالمالية والضرائب الجمارك، عن تقديره لوزير المالية لحرصه على التحاور مع كل المستويات الوظيفية بمصلحة الضرائب المصرية، والتعرف على التحديات من دفتر أحوال العمل الضريبى اليومى، على نحو يدفع مسار التطور والتغير وبناء الشراكة والثقة واليقين.

التطبيق المتقن للتسهيلات الضريبية «حجر الأساس» فى بناء الثقة مع مجتمع الأعمال

«عاوزين نغلق الملفات القديمة.. ونُوسِّع القاعدة الضريبية طواعية»

خدمات ضريبية متميزة.. لتحسين العلاقة مع الممولين.. من أجل مستقبل أفضل للجميع

درسنا مع بعض «التحديات والحلول».. والقوانين والقرارات والقواعد التنفيذية صدرت.. ومعًا ننفذ ما بدأناه

الاستثمار بقوة فى العنصر البشرى.. لبناء كوادر أكثر قدرة على تغيير الواقع الضريبى للأفضل

جاهزون بحزم متتالية.. تُنهى أى تحديات ضريبية تتكشف على أرض الواقع

منهجنا واضح ولن نحيد عنه أبدًا.. «ثقة وشراكة ومساندة لمجتمع الأعمال»

كل الشكر والتقدير على الأداء المالى المتميز خلال الأشهر الماضية

معًا نبدأ صفحة جديدة

نقطة ومن أول السطر

08

ثقة.. شراكة.. مساندة

إقبال ملحوظ على الاستفادة من حزمة «التسهيلات الضريبية»

تنشر نماذج تسوية النزاعات وطلبات وإقرارات المحاسبة الضريبية المبسطة

شهدت المأموريات والمراكز الضريبية، بمختلف المحافظات، إقبالاً ملحوظًا من الممولين؛ للاستفادة من الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية.. وفيما يلى ننشر نماذج تسوية النزاعات وطلبات وإقرارات المحاسبة الضريبية المبسطة:

الإقـــــرار الضريبى للمشـروعات الخاضعـــــة للـــــقانـــــون رقـــــــم (6) لسنة 2025

وزارة المالية
مصلحة الضرائب المصرية
نموذج رقم (30) ق.م.ض
الإقرار الضريبي
للمشروعات الخاضعة للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٢٥
م - ١١ - ١
هذا الإقرار يعتبر ربطاً للضريبة ما لم يثبت بالمستندات عدم صحة أي من البيانات أو المعلومات الواردة به ، يلتزم الممول بتقديمه من خلال البوابة الإلكترونية لمنظومة الفاتورة الإلكترونية وذلك طبقاً لأحكام المادة (٣٢) من قانون الإجراءات الضريبية الموحد رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠.
يلتزم بتقديم هذا الإقرار المشروعات التي لا يتجاوز حجم أعمالها السنوي عن عشرين مليون جنيه طبقاً لأحكام المادة (١٠) من القانون رقم ٦ لسنة ٢٠٢٥ بشأن بعض الحوافز و التيسيرات الضريبية .
*في حدود حجم الاعمال :
١- المشروعات التي يقل حجم أعمالها السنوي عن خمسمائة ألف جنيه.
٢- المشروعات التي يبلغ حجم أعمالها السنوي خمسمائة ألف جنيه و يقل عن مليوني جنيه.
٣- المشروعات التي يبلغ حجم أعمالها السنوي مليوني جنيه و يقل عن ثلاثة ملايين جنيه.
٤- المشروعات التي يبلغ حجم أعمالها السنوي ثلاثة ملايين جنيه و يقل عن عشرة ملايين جنيه.
٥- المشروعات التي يبلغ حجم أعمالها السنوي عشرة ملايين جنيه و لا يجاوز عشرين مليون جنيه.
٦- المشروعات التي تجاوز حجم أعمالها السنوي عشرين مليون جنيه و لا تجاوز نسبة ٢٠٪ عن أي سنة خلال مدة خمس سنوات من تاريخ طلب الاستفادة من احكام القانون.
بيانات إجبارية
سنة الإقرار: ٢٠ إقرار أصلي إقرار معدل
إسم الممول:
الرقم القومـــي:
نشاط الممول :
رقم التسجيل الضريبي:
الكيان القانوني :
القارة الضريبية: من إلى
رقم المبنى / اسم الشارع / القرية / الحي / القسم / المركز / المحافظة
عنوان النشاط الرئيسي:
عنوان المراسلة:
رقم التليفون (الأرضي) : الموبايل :
إسم المأمورية المسجل بها بضرائب القيمة المضافة:
الموقع الإلكتروني للمصلحة: www.eta.gov.eg
البريد الإلكتروني : info@eta.gov.eg

بيانات الإقـــرار
م - ١١ - ٢
٠١ مأمورية ضرائب: من: إلى:
٠٢ إسم الممول :
٠٣ رقم التسجيل الضريبي: ٠٤ نسبة المساهمة ٠ ، ٢ في الألف
٠٥ إجمالي حجم الأعمال ٠٦ قيمة المساهمة المتقابلة
بيانات استرشاديه هامه :-
٠٢١ عدد العاملين بالمنشأة: ٠٢٢ الكيان القانوني :
٠٢٣ حجم المبيعات أو الإيرادات : ٠٢٤ يتم تحديد حجم اعمال المشروع :
١- المشروعات التي يقل حجم أعمالها السنوي عن خمسمائة ألف جنيه.
٢- المشروعات التي يبلغ حجم أعمالها السنوي خمسمائة ألف جنيه و يقل عن مليوني جنيه.
٣- المشروعات التي يبلغ حجم أعمالها السنوي من مليوني جنيه و يقل عن ثلاثة ملايين جنيه.
٤- المشروعات التي يبلغ حجم أعمالها السنوي ثلاثة ملايين جنيه و يقل عن عشرة ملايين جنيه.
٥- المشروعات التي يبلغ حجم أعمالها السنوي عشرة ملايين جنيه و لا يجاوز عشرين مليون جنيه.
٦- المشروعات التي يتراوح حجم أعمالها السنوي أكثر من عشرين مليون جنيه بحد أقصى ٢٠٪.
ملخص المستحقات الضريبية
سنة الإقرار
٠٢٥ الضريبة المستحقة
يطرح منها التسويات :
٠٣٠ رصيد مسدد بالزيادة من سنوات سابقة
٠٤٠ - الضريبة المسددة طبقاً لنظام الدفعات المقدمة
٠٤٥ - العائد المستحق طبقاً لنظام الدفعات المقدمة
٠٥٠ - المبالغ المسددة طبقاً لنظام الخصم والتحصيل تحت حساب الضريبة
٠٥٥ الضريبة المسددة مع الإقرار الاصلي اذا كان هذا الإقرار معدلا
٠٦٠ مجموع التسديدات (من ٣٠ إلى ٠٥٥)
٠٦٥ الضريبة الواجب سدادها / المسددة بالزيادة (٢٥ مقصوما منها ١٠)
٠٨٥ تم السداد مطالبة بنكية خصما من الرصيد الدائن سداد الكتروني
بتاريخ مكتب بريد / بنك
إقـــرار - أقر أنا الموقع أدناه بأن البيانات الواردة بالإقرار الضريبي صادقه و امينه وطبقاً لحجم الأعمال المحدد قانوناً وأن الإقرار الضريبي تم إعداده وفقاً لأحكام القانون .
٠٧٠ إسم الممول :
٠٧٥ توقيع الممول:
تحريراً في:
٠٩٠ توقيع المحاسب
٠٩٥ رقم القيـــد
١٠٠ المكتب التابع له المحاسب
١٠٥ رقم التسجيل الضريبي
*** عملاً بنص المادة ٣٢ من القانون رقم ٦ لسنة ٢٠٢٥ بشأن الضريبة
للاطلاع على دليل الإرشادات يرجى الرجوع لـ الموقع الإلكتروني للمصلحة: www.eta.gov.eg
البريد الإلكتروني للإدارة و التفتيش لمصلحة الضرائب المصرية: info@eta.gov.eg

طلب محاسبة عن الأرباح الرأسمالية للتصرف فى الأسهم غير المقيدة

جمهورية مصر العربية
وزارة المالية
مصلحة الضرائب المصرية
نموذج رقم (3)
رقم الطلب:
تاريخ الطلب:
طلب محاسبة
المأمورية:
رقم التسجيل:
اسم الممول:
العنوان:
رقم التليفون: البريد الالكتروني:
الوحدة: قيمة الوحدة:
القوة العربية: ضريبة رأسمالية
إجمالي تكلفة الاقتناء للأسهم غير المقيدة:
أقر أنا الممول مقدم الطلب بحاليه بصحة البيانات الواردة بهذا الطلب

طلب المحاسبة الضريبية وفقاً للنظام المحاسبة المبسط طبقاً للمادة رقم (1) من القانون رقم (6) لســـــنة 2025

وزارة المالية
مصلحة الضرائب المصرية
نموذج رقم (10/1) طلبات
طلب المحاسبة الضريبية وفقا لنظام المحاسبة المبسط
طبقا للماده رقم (1) من القانون رقم (6) لسنه 2025
إسم الممول :
الرقم القومي :
نشاط الممول :
رقم التسجيل الضريبي:
عنوان النشاط الرئيسي: رقم المبنى / اسم الشارع / القريه / الحي / القسم / المركز / المحافظه
رقم التليفون (الارضي): رقم الهاتف المحمول :
إسم المأمورية التابع لها الممول:
السيد الاستاذ / رئيس مأمورية ضرائب :
برجاء العلم بأن حجم الاعمال يبلغ جنيها مصريا
فقط و قدره مبلغ جنيها مصريا
و ذلك وفقا لاي من المعايير الاتية :- برجاء وضع علامه (√) أمام الاختيار
1- بيانات آخر ربط ضريبى نهائى للمشروع المسجل لدى المصلحة فى تاريخ العمل بهذا القانون .
2- بيانات آخر إقرار ضريبى يقدمه المشروع المسجل لدى المصلحة ولم يحاسب ضريبيا حتى تاريخ العمل بهذا القانون.
3- بيانات الإقرار الذى يقدمه المشروع الذى يسجل ضريبيا بعد تاريخ العمل بهذا القانون .
4- البيانات المتاحة من خلال منظومة الفاتورة الإلكترونية أو الإيصال الإلكترونى
عند الاستفادة من هذا النظام سيتم :-
- تقديم إقرار سنوي مبسط لضريبة الدخل
- تقديم إقرار قيمة مضافة كل ثلاثة أشهر فى حالة الخضوع لضريبة القيمة المضافة اعتبارا من الفترة التالية للانضمام
- عدم الخضوع لنظام الخصم او الدفعات المقدمة تحت حساب الضريبة
- تقديم إقرار التسوية الضريبية السنوية لضريبة المرتبات اذا كان مطالب بضريبة المرتبات
يشترط للاستفادة من الحوافز والتيسيرات الضريبية المنصوص عليها فى هذا القانون ما يأتي:
- الالتزام بتقديم الاقرارات الضريبية المنصوص عليها بالمادة (١٢) من هذا القانون فى المواعيد القانونية
- الانضمام إلى المنظومات الإلكترونية للمصلحة بما فى ذلك الفاتورة الإلكترونية أو الإيصال الإلكترونى طبقا لمراحل الإلزام التى يصدر بها قرار من رئيس المصلحة ، وإصدار الفواتير أو الإيصالات المقررة
أوافق
إقرار
أقر أنا الموقع أدناه بأن البيانات الواردة بالطلب صادقة وأمينة طبقا لحجم الاعمال خلال العام كما أقر بعلمي التام بالجزاءات والعقوبات الواردة بالقانون فى حالة مخالفة بيانات الطلب للحقيقة.
إسم الممول / الوكيل إسم الممثل القانوني
توقيع الممول / الوكيل توقيع الممثل القانوني
تحريرا فى يوم شهر سنه
الموقع الالكتروني للمصلحة : www.eta.gov.eg البريد الالكتروني : info@eta.gov.eg

طلب المحاسبة الضريبية وفقاً للنظام الأصلى طبقاً لأحكام مواد قانون الضريبة على الدخل رقم (91) لسنة 2005 و تعديلاته بدلاً من المحاسبة وفقاً للقانون رقم (6) لسنة 2025

وزارة المالية
مصلحة الضرائب المصرية
نموذج رقم (11/1) طلبات
طلب المحاسبة الضريبية
وفقاً للنظام الاصلي طبقا لاحكام مواد قانون الضريبة على الدخل رقم 91 لسنة 2005
و تعديلاته بدلا من المحاسبة وفقاً للقانون رقم (6) لسنة 2025
إسم الممول :
الرقم القومي :
نشاط الممول :
رقم التسجيل الضريبي:
عنوان النشاط الرئيسي: رقم المبنى / اسم الشارع / القريه / الحي / القسم / المركز / المحافظه
رقم التليفون (الارضي): رقم الهاتف المحمول :
إسم المأمورية التابع لها الممول:
السيد الأستاذ / رئيس مأمورية ضرائب :
يرجى التكرم بالموافقة على محاسبتى ضريبياً وفقاً للنظام الاصلى طبقا لاحكام مواد قانون الضريبة على الدخل رقم 91 لسنة 2005 والقوانين الضريبية الاخرى بدلا من المحاسبة وفقا للقانون رقم (6) لسنة 2025 حيث أن-
تجاوز حجم الاعمال السنوى للمشروع 20 مليون جنيه بنسبة اكبر من 20% أو تكرار تحققها خلال خمس سنوات
بناء على رغبة الممول للمحاسبة وفقا للنظام لاصلى .
لا يجوز العودة الى النظام الاصلى بناء على رغبة الممول قبل مضى خمس سنوات تبدا من اليوم التالى لتقديم طلب الاستفادة.
وفى حالة فقد حق الاستفادة من الحوافز والتيسيرات الضريبية المنصوص عليها فى هذا القانون يتم التحول للنظام الاصلى جبرا فى الاحوال الاتية:-
- تجاوز حجم الاعمال 20% من 20 مليون جنية.
- تجاوز حجم الاعمال 20 مليون جنيه لفترتين خلال خمس سنوات.
- عدم الالتزام بتقديم الإقرارات الضريبية المنصوص عليها بالمادة (١٢) من هذا القانون فى المواعيد القانونية.
- عدم الالتزام بالانضمام للمنظومات الإلكترونية للمصلحة بما فى ذلك الفاتورة الإلكترونية أو الإيصال الإلكترونى طبقا لمراحل الإلزام التى يصدر بها قرار من رئيس المصلحة ، وإصدار الفواتير أو الإيصالات المقررة .
- أنشطة الاستشارات المهنية التى يتحقق (٩٠٪) على الأقل من حجم أعمالها السنوى من تقديم استشارات مهنية لشخص أو شخصين.
أوافق
إقرار
أقر أنا الموقع أدناه بأن البيانات الواردة بالطلب صادقة وأمينة طبقا لحجم الاعمال خلال العام كما أقر بعلمي التام بالجزاءات والعقوبات الواردة بالقانون فى حالة مخالفة بيانات الطلب المقدم للحقيقة.
إسم الممول / الوكيل
إسم الممثل القانوني :
التوقـــيع :
تحريرا فى يوم شهر سنه
الموقع الالكتروني للمصلحة : www.eta.gov.eg البريد الالكتروني : info@eta.gov.eg

نـــموذج تســـــــوية نـــــزاع

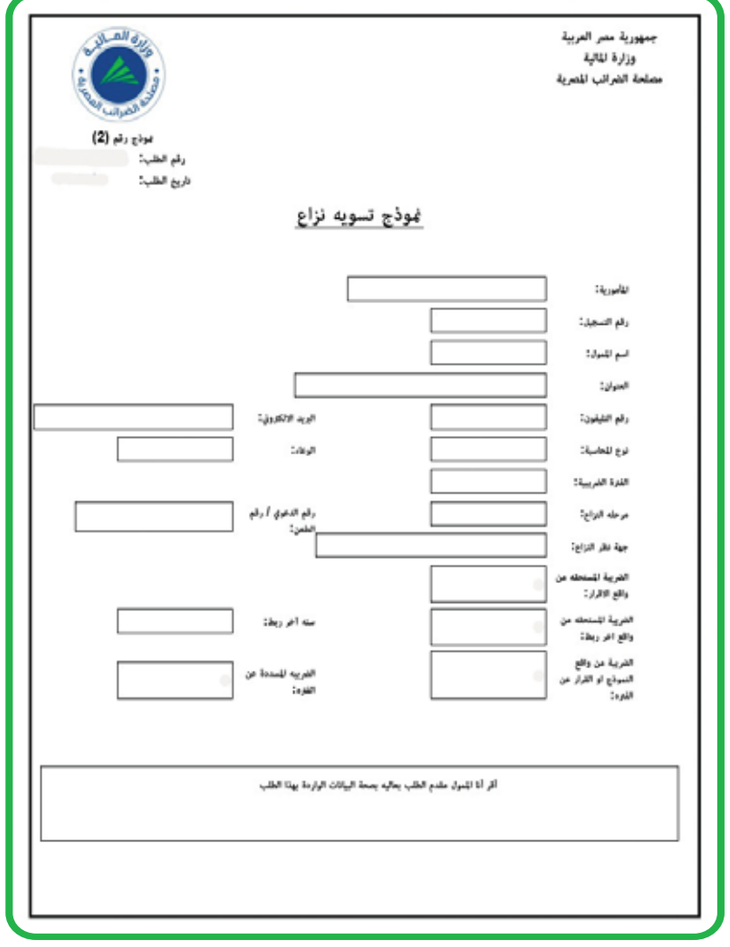
جمهورية مصر العربية
وزارة المالية
مصلحة الضرائب المصرية
نموذج رقم (2)
رقم الطلب:
تاريخ الطلب:
نموذج تسويه نزاع
المأمورية:
رقم التسجيل:
اسم الممول:
العنوان:
رقم التليفون: البريد الالكتروني:
نوع المحاسبة: الوحدة:
القوة العربية:
مرحله النزاع: رقم الدعوي / رقم الطعن:
جهة نظر النزاع:
الضريبة المستحقه من واقع الاقرار:
الضريبة المستحقه من واقع اخر ربطة: سنه اخر ربطة:
الضريبة من واقع النموذج أو القرار عن الفتره: الضريبه المسددة عن الفتره:
أقر أنا الممول مقدم الطلب بحاليه بصحة البيانات الواردة بهذا الطلب

معًا نبدأ صفحة جديدة

نقطة ومن أول السطر

09

ثقة.. شراكة.. مساندة

فى جولات ميدانية امتد كل منها لثلاث ساعات

وزير المالية يتحاور مع الممولين والموظفين بالمراكز والمأموريات الضريبية

كجوك: لمست بداية تغيير حقيقى.. تدفعنا لاستكمال المسار الإصلاحى الجديد

زملاؤنا أصبحوا أكثر وعيًا.. ويجتهدون فى تحويل التسهيلات الضريبية لواقع ملموس

تفاءلت كثيرًا عندما وجدت شباب العاملين يقترحون أفكارًا جديدة للتيسير على شركائنا الممولين

بدأ أحمد كجوك، وزير المالية، سلسلة جولاته الميدانية بالمراكز والمأموريات الضريبية؛ فى إطار متابعته المستمرة لتطبيق الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية، والعمل على تذليل أى عقبات أو تحديات قد تتكشف، من خلال التطبيق العملى على أرض الواقع، وحرصه أيضًا على أن يبعث برسائل واضحة للممولين والعاملين، على حدٍ سواء، تصب جميعها فى تعزيز مسار التعاون، فى إطار من الثقة والشراكة والمساندة لمجتمع الأعمال، بصفحة جديدة تسهم فى تحفيز الالتزام الطوعى؛ استهدافًا لتوسيع القاعدة الضريبية.

حرص الوزير، خلال جولاته بمركز ثان كبار الممولين بمدينة السادس من أكتوبر، ومأموريتى ضرائب المنيل ومصر القديمة، التى امتد كل منها لنحو ثلاث ساعات، على التحاور مع العاملين والممولين أيضًا حول أهمية الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية، قائلًا: «لمست بداية تغيير حقيقى.. تدفعنا لاستكمال المسار الإصلاحى الجديد؛ حيث أصبح زملاؤنا أكثر وعيًا، ويجتهدون فى تحويل التسهيلات الضريبية لواقع ملموس».

أضاف كجوك: «تفاءلت كثيرًا عندما وجدت شباب العاملين يقترحون أفكارًا جديدة؛ للتيسير على شركائنا الممولين، وتأكدت حينئذٍ أننا نمتلك كوادر بشرية تتمتع بكفاءة وخبرة، وتستطيع تنفيذ مستهدفاتنا الطموحة، التى تؤسس لنظام ضريبى مبسط يتسم بالوضوح واليقين، ويكون أكثر جذبًا لممولين جدد»، لافتًا إلى أننا اتفقنا، خلال مناقشاتنا مع زملائنا وشركائنا أيضًا، على أهمية العمل لتوسيع القاعدة الضريبية، بخدمات متميزة ترتكز على الثقة المتبادلة، خاصة أن جميعنا بات يدرك تمامًا أن اقتصادنا متنوع، وأكبر بكثير من حجم الممولين الحاليين.

أشار إلى أن تقليل النزاعات وتبسيط الإجراءات والتواصل المباشر مع شركائنا يدفعنا للأمام، وأن الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية تؤسّس لهذا المنهج الجديد، الذى نتبناه فى إطار خطة الحكومة لإرساء دعائم بيئة أعمال مواتية، وأكثر جذبًا للاستثمار، وتعزيزًا لتنافسية الاقتصاد المصرى.

وجه كجوك حديثه للممولين قائلًا: «كل الدعم والمساندة.. حتى تنمو مشروعاتكم لصالح بلدنا، وإن تقييم الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية سيكون من جهات محايدة تعتمد على قياس مستوى رضائكم، فنحن نؤمن بأن أفضل دعاية لما نتبناه من إصلاحات وتيسيرات سيكون من خلالكم».

أضاف وزير المالية فى حديثه للممولين: «نتعامل معكم بما يرضى الله، ويرضيكم أيضًا، وسنصل إليكم بشتى الطرق الهادفة للتواصل المباشر، بما فى ذلك إتاحة خدمات ضريبية متنقلة.. وسنعمل دومًا على أن نتكاتف كلنا فى صف واحد، مؤمنين بأنه كلما زاد عدد الممولين كان لدينا مساحة أكبر للتيسير عليهم».

اتفقنا على توسيع القاعدة الضريبية.. بخدمات متميزة ترتكز على الثقة المتبادلة

جميعنا يدرك تمامًا أن اقتصادنا متنوع وأكبر بكثير من حجم الممولين

تقليل النزاعات.. وتبسيط الإجراءات.. والتواصل المباشر مع شركائنا.. يدفعنا للأمام

أقول للممولين: «كل الدعم والمساندة.. حتى تنمو مشروعاتكم لصالح بلدنا»

تقييم «التسهيلات الضريبية» من جهات محايدة تعتمد على قياس مستوى رضائكم

نؤمن بأن أفضل دعاية لما نتبناه من إصلاحات وتيسيرات.. سيكون من خلالكم

نتعامل معكم «بما يرضى الله» ويرضيكم أيضًا.. وسنصل إليكم بخدمات ضريبية متنقلة

نتكاتف كلنا فى صف واحد.. وكلما زاد عدد الممولين كان لدينا مساحة أكبر للتيسير عليهم

الوفد
ملحق خاص عن التسهيلات الضريبية
العدد ١١٩٢٨- السنة التاسعة والثلاثون
السبت ٢٦ أبريل ٢٠٢٥م- ٢٧ شوال ١٤٤٦ هـ -١٨ برمودة ١٧٤١ ق
لمزيد من الأخبار والتقارير المصورة ALWAFD.NEWS

ثقة.. شراكة.. مساندة

حظيت الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية بإشادة واسعة من مجتمع الأعمال؛ حيث أبدى رموزه تفاؤلهم بهذا المسار الإيجابى المتطور والمحفز الذى انتهجه أحمد كجوك وزير المالية، وتحمست له مصلحة الضرائب المصرية برئاسة رشا عبدالعال، من أجل فتح صفحة جديدة بين مصلحة الضرائب المصرية والممولين فى إطار من الشراكة الحقيقية القائمة على الحفاظ على كل الحقوق والالتزامات.

إشادة واسعة من مجتمع الأعمال بحزمة «التسهيلات الضريبية»

على عيسى.. رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين:

إجراءات مُحفِّزة وطموحة.. على طريق تلبية احتياجات المجتمع الضريبى

أكد على عيسى رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين، أن حزمة التسهيلات الضريبية تتضمن إجراءات محفزة وطموحة تمضى بها وزارة المالية ومصلحة الضرائب المصرية بقوة على طريق تلبية احتياجات المجتمع الضريبى، ترسيخًا «للثقة واليقين» مع الممولين؛ بما يساعد فى تخفيف الأعباء الضريبية والمضى يدًا بيد فى الدفع بالأنشطة الاقتصادية وتعزيز معدلات الإنتاج والتصدير والنمو.

أضاف أن التحدى دائمًا فى أى مبادرة طموحة، يكون فى التطبيق على أرض الواقع، ولكننا نثق فى قدرة مصلحة الضرائب المصرية على التطوير للأفضل، خاصة مع هذا المسار الإيجابى الذى تحرص من خلاله على إزالة أى عقبات أو تحديات أمام الممولين لمساعدتهم فى النمو؛ باعتبارهم شركاء حقيقيين، وزيادة أنشطتهم الاستثمارية، موضحًا أننا رأينا، فى حزمة التسهيلات الضريبية، أسلوبًا مختلفًا فى تحليل وتحسين الواقع الضريبى؛ على نحو يسهم فى خلق حالة من «الشراكة الحقيقية» بين مجتمع الأعمال، ومصلحة الضرائب المصرية، أوضح أن منظومة المقاصة الإلكترونية توفر السيولة النقدية وتيسر سداد المستحقات الحكومية، لافتًا إلى أن الضوابط الميسَّرة لتسوية المنازعات الضريبية و«عدم النظر للماضى»، يساعد فى تحفيز الاستثمار، خاصة فى ظل ما تضمنته قوانين «التسهيلات الضريبية» من معالجات مرنة بما فى ذلك: السماح للممولين بتسوية المنازعات الناتجة عن الفحص التقديرى خلال الفترات الضريبية المنتهية قبل ٢٠٢٠ مقابل أداء نسبة من الضريبة وكذلك تقسيط الضريبة الناتجة عن تسوية النزاع على أقساط ربع سنوية لمدة عام دون احتساب مقابل تأخير، فضلاً على السماح للممولين بتسوية المنازعات الناتجة عن فحص الدفاتر والحسابات للأعوام حتى ٢٠٢٠ مع التجاوز عن ١٠٠٪ من مقابل التأخير والضريبة والمبالغ الإضافية.

د. محرم هلال.. رئيس اتحاد المستثمرين:

فكر جديد يثق فى قدرة القطاع الخاص على تنشيط الاقتصاد

التوسع فى الفحص بالعينة.. يرسِّخ جسور الثقة

قال د. محرم هلال رئيس اتحاد المستثمرين، إن معالجة التحديات الضريبية برؤية واقعية على النحو الذى تبنته وزارة المالية ومصلحة الضرائب المصرية فى الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية، والقوانين الصادرة مؤخرًا بشأنها، تدفع جهود تحفيز الاستثمار وبناء اقتصاد قوى وأكثر تنافسية، يرتكز على الإنتاج والتصدير، بما يخلق مساحات مالية تستطيع من خلالها الدولة تلبية الاحتياجات التنموية للمواطنين وتعزيز الإنفاق الاجتماعى على الصحة والتعليم، والتوسع فى شبكة الحماية الاجتماعية الأكثر استهدافًا للفئات الأولى بالرعاية، موضحًا أننا لمسنا فى حزمة «التسهيلات الضريبية» فكرًا جديدًا يثق فى القطاع الخاص وقدرته على تنشيط الاقتصاد وقيادة عملية التنمية والنمو وتوفير المزيد من فرص العمل، ومن ثم مبادرات وإجراءات مشجِّعة للاستثمارات الخاصة.

أضاف أن حزمة «التسهيلات الضريبية» تبنت منهجًا جريئًا وعمليًا فى حل مشاكل المستثمرين وتحسين العلاقة بينهم وبين مصلحة الضرائب من خلال دراسة الواقع وتلبية احتياجات المجتمع الضريبى، وتقديم خدمة عادلة ومتميزة للممولين، لافتًا إلى أن التوسع فى نظام الفحص بالعينة ليشمل كل المراكز الضريبية يرسِّخ جسور الثقة بين مصلحة الضرائب المصرية والمستثمرين.

أوضح أننا نثمِّن جهود وزارة المالية ومصلحة الضرائب المصرية الهادفة لتحسين جودة الخدمات المقدمة بالمناطق والمأموريات والمراكز الضريبية، وسرعة الانتهاء من المنازعات والملفات الضريبية المتراكمة لدفع حركة النشاط الاقتصادى، مؤكدًا أننا نمد أيدينا لوزير المالية لإنجاح مسار الشراكة بين مجتمع الأعمال والمصالح الإيرادية لصالح بلدنا.

أحمد الوكيل.. رئيس اتحاد الغرف التجارية:

مبادرة مشجعة.. لخلق بيئة أعمال صديقة للمستثمرين

إنهاء المنازعات بمرونة.. ومقابل التأخير لا يتجاوز «أصل الضريبة»

أكد أحمد الوكيل رئيس اتحاد الغرف التجارية، أن حزمة التسهيلات الضريبية تُعد مبادرة جيدة ومشجعة تسعى من خلالها وزارة المالية ومصلحة الضرائب المصرية لخلق بيئة أعمال صديقة ومُحفِّزة للمستثمرين، وبدء صفحة جديدة تقوم على الشراكة مع مجتمع الأعمال، وتعكس قراءة واضحة للتحديات الضريبية، ومرونة فى تقدير الموقف وعلاج المشكلة من جذورها، على نحو يسهم فى تعزيز معدلات الإنتاجية والنمو الاقتصادى المستدام، وتوفير المزيد من فرص العمل، موضحًا أننا لاحظنا مرونة وتيسيرًا على الممولين فى التعامل مع ملف «إنهاء المنازعات الضريبية» حيث تضمن القانون الجديد آليات مُيسِّرة ومبسطة ومُحفِّزة لمجتمع الأعمال.

أضاف الوكيل، أننا تفاءلنا كثيرًا بوضع حد أقصى فى القانون الجديد لمقابل التأخير أو الضريبة الإضافية لا يتجاوز «أصل الضريبة»، لافتًا إلى أن التعامل مع المجتمع الضريبى بثقة ومساندة يرفع معدلات الالتزام الطوعى لدى الممولين، وأننا مستعدون للعمل سويًا للارتقاء بالمنظومة الضريبية فى إطار المسئولية الوطنية على نحو يسهم فى التيسير على الممولين وتحسين بيئة الأعمال بما يساعد فى جذب المزيد من الاستثمارات.

أحمد السويدى.. رئيس الغرفة الألمانية العربية للصناعة والتجارة بالقاهرة:

وزير المالية يلعب دورًا مؤثرًا فى دفع حركة الاستثمار والنشاط الاقتصادى

قال أحمد السويدى رئيس الغرفة الألمانية العربية للصناعة والتجارة بالقاهرة، إن وزير المالية يلعب دورًا مؤثرًا فى دفع حركة الاستثمار والنشاط الاقتصادى ودعم القطاع الخاص من خلال تبنيه نهجًا إيجابيًا فى التعاون مع مجتمع الأعمال وحل المشكلات التى تواجه القطاع الصناعى بشكل فورى، لافتًا إلى أن حزمة «التسهيلات الضريبية» تبعث على التفاؤل بمستقبل ملىء بالفرص للقطاع الخاص من خلال التيسيرات غير المسبوقة التى تتيحها الحزمة لمجتمع الأعمال وتحفزه على التوسع فى الإنتاج والتصدير.

أضاف السويدى، أن الصورة بدأت تتغير فى التعامل مع ملف «الضرائب» وأصبح هناك تركيز واضح على مد جسور الثقة والشراكة مع مجتمع الأعمال، وبناء حالة من الاستقرار الضريبى وتقليل المنازعات، وقد عكست حزمة التسهيلات الضريبية حرصًا على تبسيط الإجراءات والتحفيز والعدالة، موضحًا أننا نتطلع إلى تحسن ملموس فى مستوى الخدمة خلال الفترة المقبلة.

مجد المنزلاوى.. رئيس مجلس إدارة مؤسسة رجال الأعمال المصريين-الصينيين:

«المالية» و«الضرائب» تتحدثان بلغة محفزة.. تساعدنا فى جذب الشراكات الاستثمارية إلى مصر

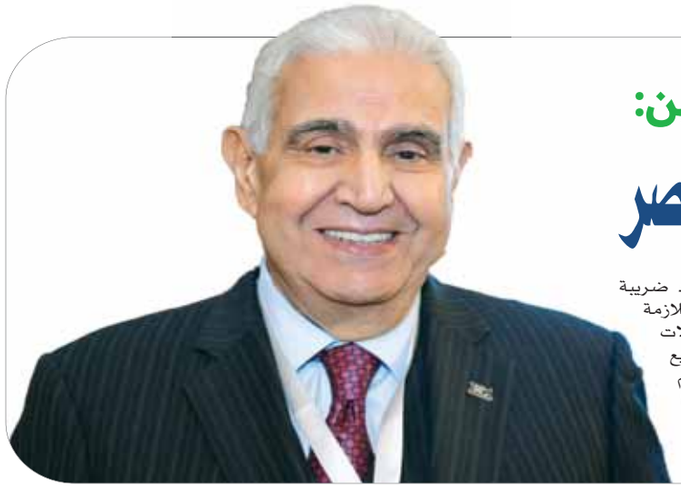

أكد مجد المنزلاوى، رئيس مجلس إدارة مؤسسة رجال الأعمال المصريين-الصينيين، أن وزارة المالية ومصلحة الضرائب المصرية تتحدثان بلغة محفزة، انعكست فى الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية الهادفة لتشجيع مجتمع الأعمال على توسيع مشروعاته وأنشطته التنموية المختلفة؛ بما يساعد فى جذب المزيد من الشراكات الاستثمارية إلى مصر، ويدعم مسار التنمية الاقتصادية الشاملة.

قال إننا شهدنا فى هذه الحزمة تحركًا إيجابيًا لإنهاء مشاكل المستثمرين بحلول عملية، تسهم فى الحد من المنازعات الضريبية، بما فى ذلك العمل على إنهاء كل الملفات القديمة حتى ٢٠٢٠، بإجراءات مبسطة تيسيرًا وتخفيفًا للأعباء، على نحو يؤسس لبداية مرحلة جديدة بين مصلحة الضرائب ومجتمع الأعمال أعلن إطلاقها وزير المالية، قائلاً: «معًا.. نبدأ صفحة جديدة.. ثقة وشراكة ومساندة».

أضاف أن عودة «نظام الفحص بالعينة»، فى كل المراكز تسهم فى رفع كفاءة المنظومة الضريبية وتشجع المستثمرين على الالتزام الطوعى، حيث تعد «بداية موفقة» لتأكيد الثقة مجددًا فى كبار الممولين وغيرهم.

أشار إلى أننا نأمل فى تسريع وتيسير رد ضريبة «القيمة المضافة» لتوفير السيولة المالية اللازمة للمشروعات الاقتصادية، ورفع المعدلات الإنتاجية والتصديرية، إلى جانب تسريع منظومة «المقاصة الإلكترونية» بما يسهم فى تسهيل إجراءات التسوية بين مديونياتنا ومستحقاتنا لدى الحكومة.

بسام الشنوانى.. رئيس الجمعية المصرية لشباب الأعمال المصريين:

ندعِّم «التيسيرات الضريبية».. حتى ينجح هذا الفكر المُحفِّز فى جذب ممولين جدد

قال بسام الشنوانى، رئيس الجمعية المصرية لشباب الأعمال، إننا ندعم «التيسيرات الضريبية» التى أطلقتها وزارة المالية ومصلحة الضرائب، بما تشمله من تبسيط وتخفيف الأعباء والالتزامات الضريبية لمجتمع الأعمال، حتى ينجح هذا الفكر المحفِّز فى جذب ممولين جدد، على نحو ينعكس فى توسيع القاعدة الضريبية، بما يؤثر إيجابيًا فى الاقتصاد المصرى، وأضاف أن النظام الضريبى المبسط لصغار الممولين من مختلف الأنشطة يُعد نقلة نوعية فى التعامل مع الشركات الناشئة وريادة الأعمال وأصحاب المهن الحرة، باعتبارهم شريكًا أساسيًا فى مسار تحقيق التطوير الشامل، حيث تضمن هذا النظام إقرارات ضريبية مبسطة وإعفاءات وحوافز عديدة.

الوفد
ملحق خاص عن التسهيلات الضريبية
العدد ١١٩٢٨- السنة التاسعة والثلاثون
السبت ٢٦ أبريل ٢٠٢٥- ٢٧ شوال ١٤٤٦ هـ -١٨ برمودة ١٧٤١ ق
لمزيد من الأخبار والتقارير المصورة ALWAFD.NEWS

معًا نبدأ صفحة جديدة

نقطة ومن أول السطر

ثقة.. شراكة.. مساندة

محمد البهى.. رئيس لجنة الضرائب والجمارك باتحاد الصناعات:

التسهيلات الضريبية تدعم الصناعة والتصدير.. وتخفف الأعباء

أكد محمد البهى رئيس لجنة الضرائب والجمارك باتحاد الصناعات المصرية، أن الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية تتكامل مع مبادرات الدولة الداعمة للصناعة والتصدير، حيث تسهم فى تخفيف الأعباء والالتزامات الضريبية على نحو يقلل تكاليف عملية الإنتاج المحلى ويعزز التنافسية الاقتصادية ويحفز الاستثمار الصناعى، من خلال منهج التبسيط والتيسير والتحفيز الذى تتبناه وزارة المالية، ومصلحة الضرائب المصرية فى التعامل مع كبار وصغار ومتوسطى الممولين؛ ترسيخًا للثقة بينهم وبين مصلحة الضرائب.

أشار إلى أن «النظام الضريبى المبسط» المستحدث للأنشطة التى لاتتجاوز إيراداتها ٢٠ مليون جنيه سنويًا، يؤدى إلى نمو المشروعات الصناعية الصغيرة فى الاقتصاد المصرى؛ حيث يتضمن إعفاءات عديدة، وإقرارات مبسطة ونظمًا مبسطة أيضًا للسجلات والدفاتر والمستندات والإجراءات، ويرتكز على إقرار ضريبة نسبية مبسطة على الإيرادات السنوية، دون الحاجة إلى حساب صافى الأرباح.

علاء السقطى.. رئيس اتحاد المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

استحداث منظومة ضريبية شاملة ومُيسِّرة للمشروعات الصغيرة.. خطوة مُحفِّزة للاستثمارات

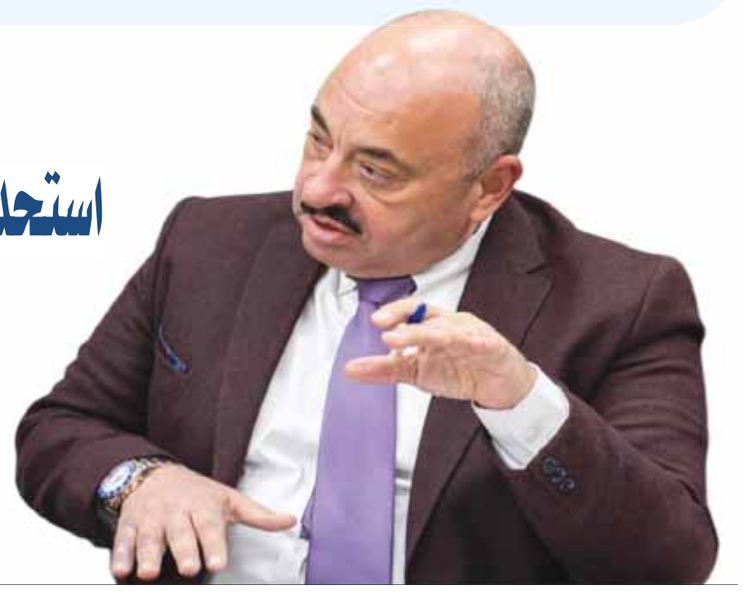

> تبسيط الإجراءات وتخفيف الأعباء والالتزامات الضريبية يخفض تكاليف الإنتاج ويوفر السيولة النقدية

أكد علاء السقطى نائب رئيس اتحاد المستثمرين، رئيس اتحاد المشروعات الصغيرة والمتوسطة، أن استحداث أول منظومة ضريبية شاملة ومُيسِّرة للمشروعات الصغيرة والأنشطة التى لا تتجاوز إيراداتها السنوية ٢٠ مليون جنيه، يعد خطوة مُحفِّزة للاستثمارات والشركات الناشئة وريادة الأعمال، موضحًا أن هذه المنظومة الضريبية المبسطة المستحدثة بما تضمنته من تبسيط للإجراءات وإعفاءات وتيسيرات وتخفيف للأعباء والالتزامات الضريبية، تُسهم فى تخفيض تكاليف الإنتاج وتوفير السيولة النقدية، على نحو يدفع جهود التنمية الاقتصادية.

قال: «الآن.. أصبح العمل تحت مظلة الاقتصاد الرسمى.. بإجراءات ضريبية أسهل وتكلفة أقل.. وماحدش هيسأل عن اللى فات»، مشيرًا إلى أن «التسجيل الضريبى» يفتح آفاقًا واسعة للاستفادة من التسهيلات التمويلية والحوافز التصديرية والفرص التدريبية والتسويقية.

أضاف أن هذه المنظومة الضريبية المبسطة تعكس إدراك وزارة المالية للتحديات العملية التى كانت تُواجه المشروعات الصغيرة بمختلف الأنشطة، وحرصها على التعامل الواقعى معها فى إطار من الثقة والشراكة، تسعى وزارة المالية لترسيخها مع المجتمع الضريبى.

أحمد شوقى.. رئيس جمعية الضرائب المصرية:

«الحوافز الجديدة».. تساعد فى توسيع القاعدة الضريبية

أكد أحمد شوقى، رئيس جمعية الضرائب المصرية، أن «الحوافز الجديدة» التى تضمنتها الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية، تساعد فى توسيع القاعدة الضريبية، حيث تعمل، بإجراءات مبسطة ومشجعة، على جذب ممولين جدد من خلال رفع معدلات الالتزام الطوعى بصورة تحفيزية، على نحو يساعد فى تحسين العلاقة بين مجتمع الأعمال ومصلحة الضرائب المصرية، مشيرًا إلى أن هذه الحوافز تساعد فى الاستقرار الضريبى، وتهيئة بيئة أعمال جاذبة للقطاع الخاص.

أوضح أن تسوية «المنازعات الضريبية» بآليات سهلة على النحو الذى ورد بقوانين التسهيلات الضريبية، يعكس حرص الدولة على تخفيف الأعباء المالية عن الممولين بما يشجع الاستثمار فى مختلف الأنشطة الاقتصادية، وتحفيز الإنتاج.

د. رابح رتيب.. رئيس جمعية التشريع الضريبى:

مسار متطور للإصلاح الضريبى.. يبدأ وينتهى من الممولين.. ويستهدف رضاءهم

قال د. رابح رتيب رئيس جمعية التشريع الضريبى، إن الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية تجسد مسارًا متطورًا للإصلاح الضريبى يبدأ وينتهى من الممولين ويستهدف رضاءهم فى المقام الأول من خلال العمل على خفض الأعباء وتقديم خدمات أفضل للمجتمع الضريبى.

أضاف أن التطور المتنامى للمنظومة الضريبية يكشف عن حجم الجهود المبذولة من الدولة لتحقيق الاستقرار والعدالة الضريبية، باعتبارهما الركيزتين الأساسيتين لتوسيع المجتمع الضريبى، موضحًا أن التسهيلات الضريبية تُعد بمثابة ميثاق جديد يُعيد ترسيخ مبادئ الثقة والشراكة واليقين بين مجتمع الأعمال والمصالح الإيرادية بما فيها مصلحة الضرائب المصرية.. وقال: نتوقع مردودًا إيجابيًا لدى المجتمع الضريبى مع التطبيق المتقن للإجراءات المحفزة والميسِّرة.

د. محمد هلال:

توجهات واضحة تخفف الأعباء والالتزامات الضريبية عن الممولين

أكد د. محمد هلال، رئيس لجنة تنمية الموارد البشرية والتدريب الفنى بجمعية رجال الأعمال المصريين، أن الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية تعكس التوجهات الواضحة للدولة، الهادفة لتخفيف الأعباء والالتزامات الضريبية عن الممولين، بما يسهم فى تقليل تكاليف الإنتاج والتصنيع ومن ثم تنافسية التصدير، لافتًا إلى أهمية النظام الضريبى المبسط الذى تم استحداثه بالقانون الصادر مؤخرًا بالعديد من التيسيرات والمزايا والحوافز والإعفاءات أيضًا لأصحاب الأنشطة والمشروعات التى لا يتجاوز حجم أعمالها ٢٠ مليون جنيه سنويًا.

أوضح أن تطبيق نظام الفحص بالعينة بكل المراكز، يعزز جهود الالتزام الطوعى؛ حيث يبعث برسالة واضحة من مصلحة الضرائب للممولين بأنها تثق فيهم وتمد يد الشراكة وتستهدف التيسير عليهم؛ حتى يتوسعوا فى مشروعاتهم ويوفروا المزيد من فرص العمل.

د. وليد جمال الدين:

الآليات الميُسِّرة لحسم الملفات القديمة وتسوية المنازعات الضريبية.. تدفع حركة الاستثمار

أكد د. وليد جمال الدين، رئيس لجنة التصدير بجمعية رجال الأعمال المصريين، أن الآليات الميسِّرة التى أطلقتها وزارة المالية ومصلحة الضرائب لحسم الملفات القديمة وتسوية المنازعات الضريبية تدفع حركة الاستثمار، حيث توفر مزايا عديدة للممولين من شأنها أن تحفزهم على توسيع استثماراتهم ومشروعاتهم الإنتاجية والتصديرية.

أضاف أن منظومة المقاصة المركزية «مهمة جدًا» للتسوية بين مستحقات ومديونيات الممولين لدى الحكومة، حيث تساعد فى تخفيف الأعباء المالية عن الشركات بما يدعم قدرتها على الإنتاج والاستثمار، ويؤدى فى النهاية إلى تعزيز النمو الاقتصادى.

قال إن «النظام الضريبى المبسط» يشجع أصحاب المشروعات الإنتاجية غير المسجلين بالمنظومة الضريبية على الانضمام للمجتمع الضريبى، حيث تضمن هذا النظام المستحدث توفير مجموعة من الإعفاءات والآليات المبسطة التى تدفعهم للتطوير والنمو.

د. يسرى الشرقاوى.. رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين الأفارقة:

نشعر بقراءة جديدة للملف الضريبى ومنهجية مختلفة فى التعامل مع التحديات

أكد د. يسرى الشرقاوى، مستشار الاستثمار الدولى، رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين الأفارقة، أن القطاع الخاص مع تطبيق الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية بدأ يشعر بقراءة جديدة للملف الضريبى ومنهجية مختلفة من جانب وزارة المالية ومصلحة الضرائب المصرية، فى التعامل مع التحديات، موضحًا أن حزمة الإصلاحات تسهم فى تقليل العبء الضريبى عن كل الممولين، وتحفز رواد الأعمال وتحقق العدالة الضريبية وتجذب ممولين جددًا.

أضاف الشرقاوى، أن مبادرة التيسيرات الضريبية التى أطلقتها وزارة المالية ومصلحة الضرائب المصرية، تعكس توجه الدولة الداعم لتمكين القطاع الخاص خاصة الشركات الناشئة، وترسخ لشراكة حقيقية قائمة على الثقة والمساندة واليقين، على نحو انعكس فى إيجاد آليات مبسطة لإنهاء وتسوية المنازعات الضريبية، مشيرًا إلى أن هذه الإصلاحات الجوهرية تحقق حالة من الارتياح لدى المجتمع الضريبى، وتمهد لصفحة جديدة بينهم وبين مصلحة الضرائب المصرية، وتؤكد أن الدولة تمضى على الطريق الصحيح؛ لزيادة الناتج المحلى الإجمالى، وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

مهند خالد:

بداية مبشرة.. لسلسلة من الإصلاحات الضريبية المشجعة لمجتمع الأعمال

أكد مهند خالد، أمين صندوق جمعية رجال الأعمال المصريين، أن الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية، تعد بداية مبشرة لسلسلة من الإصلاحات الضريبية المشجعة لمجتمع الأعمال بما تضمنته من إجراءات إيجابية داعمة لرواد الأعمال، لتوسيع أنشطتهم الاستثمارية فى مصر، داعيًا أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة وذوى المهن الحرة إلى الانضمام لمظلة الاقتصاد الرسمى من أجل الاستفادة من هذه التيسيرات الداعمة لرواد الأعمال والشركات الناشئة وصغار الممولين.

أضاف أننا حريصون على التعاون مع مصلحة الضرائب، لاستعادة الثقة بينها وبين الممولين والانطلاق نحو بناء شراكة تخدم الاقتصاد وتسهم فى تهيئة بيئة استثمارية ذات مزايا تنافسية.

أيمن العشرى.. رئيس الغرفة التجارية بالقاهرة:

وزير المالية يؤسس لنقلة نوعية بالضرائب تساعد القطاع الخاص فى النمو

أكد أيمن العشرى، رئيس الغرفة التجارية بالقاهرة، أن وزير المالية يتبنى مبادرات ضريبية إصلاحية برؤية جديدة، ترتكز على استعادة ثقة المجتمع الضريبى فى إطار من الشراكة، يساعد فى حفظ حقوق الممولين وتخفيف الأعباء والالتزامات الضريبية عن الممولين، على نحو يؤسس لنقلة نوعية تدعم القطاع الخاص وتدفعه للنمو والتطور.

قال إن الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية تسهم فى تعزيز الثقة بين مصلحة الضرائب المصرية والممولين، على نحو يدفع النشاط الاقتصادى، ويسهم فى زيادة معدلات الناتج المحلى، لافتًا إلى أن النظام الضريبى المتكامل والمبسط الذى بدأ تطبيقه يشجع الشركات الناشئة والمشروعات الصغيرة بحوافز وإعفاءات عديدة ونظم مُيسِّرة.

الوفد
ملحق خاص عن التسهيلات الضريبية
العدد ١١٩٢٨- السنة التاسعة والثلاثون
السبت ٢٦ أبريل ٢٠٢٥م- ٢٧ شوال ١٤٤٦ هـ -١٨ برمودة ١٧٤١ ق
لمزيد من الأخبار والتقارير المصورة ALWAFD.NEWS

معًا نبدأ صفحة جديدة

نقطة ومن أول السطر

12

ثقة.. شراكة.. مساندة

رؤساء جمعيات المستثمرين بالمحافظات:

«الضرائب» تمد «يد الثقة» لمجتمع الأعمال.. بأول حزمة «تسهيلات»

شكرًا لوزير المالية.. ونأمل فى المزيد من «التيسيرات» والحوافز الداعمة للاستثمار

أكد رؤساء جمعيات المستثمرين بالمحافظات، أن مصلحة الضرائب المصرية تمد يد الثقة لمجتمع الأعمال بأول حزمة «تسهيلات»، معربين عن شكرهم وتقديرهم لوزير المالية، آملين فى المزيد من «التيسيرات» والحوافز الداعمة للاستثمار،

قالوا، عقب لقائهم أحمد كجوك، وزير المالية، فى الاجتماع، الذى نظمه اتحاد المشروعات الصغيرة والمتوسطة، برئاسة علاء السقطى، إن إنهاء المنازعات يساعدنا فى التقدم للأمام، بمشروعات جديدة، موضحين أن الأفراد والشركات يستفيدون من الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية، دون اشتراط مقرات للمشروعات، وأن النظام الضريبى المبسَّط يعد مبادرة جيدة لصغار الممولين بمختلف الأنشطة.

أكد د. أسامة حفيلة، رئيس جمعية مستثمرى دمياط، أن وزارة المالية تتبع المسار الصحيح فى بناء جسور الشراكة والمساندة مع مجتمع الأعمال، مضيفًا أن التسهيلات الضريبية تسهم فى إزالة العقبات والتحديات أمام الممولين.

أوضح أن الحوافز الجديدة تعطى الفرصة أمام المستثمرين لفتح صفحة جديدة مع مصلحة الضرائب وغلق كل الملفات القديمة، وعودة نظام الفحص بالعينة، وتفعيل منظومة المقاصة المركزية، وغيرها من الإجراءات، التى تبسِّط الكثير من الأمور أمام الممولين، مشيرًا إلى أن النظام الضريبى المبسَّط يُحفز المشروعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال على التطوير، ومِن ثمّ التوسع فى أنشطتهم الاقتصادية.

قال عبد الله الغزالى، رئيس جمعية مستثمرى بلبيس الصناعية، إن التسهيلات الضريبية الجديدة خطوة جيدة للتيسير على الممولين وتحسين العلاقة مع المصالح الإيرادية، مؤكدًا أهمية ما أعلنه وزير المالية بالاستثمار فى العنصر البشري؛ حيث يسهم ذلك فى ضمان تقديم خدمات أفضل بالمأموريات الضريبية، خلال الفترة المقبلة.

أضاف أن ما يميِّز المرحلة الأولى من التيسيرات الضريبية تبسيط الإجراءات، التى كانت تمثل عائقًا أمام الممولين، خلال الفترة الماضية، داعيًا أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى الانضمام للاقتصاد الرسمى والاستفادة من مزايا الحوافز الضريبية، التى أعلنتها وزارة المالية.

قال على حمزة، رئيس جمعية مستثمرى أسيوط، إننا متحمسون للمنهجية الجديدة، التى تتبعها وزارة المالية، وانعكست فى الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية، التى تُعد بمثابة انطلاقة قوية تُسهم بفاعلية فى تحسين العلاقة بشكل أكبر بين الممولين ومصلحة الضرائب، موضحًا أن النظام الضريبى المبسَّط يُعد مكسبًا للطرفين: الدولة والمستثمر؛ حيث يشجع رواد الأعمال على التوسع فى أنشطتهم الاستثمارية والإنتاجية، ويساعد فى تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة.

أكد عادل السكرى، نائب رئيس جمعية مستثمرى أسيوط، أن حزمة التسهيلات الضريبية الجديدة تحل أزمة الملفات الضريبية المتراكمة للممولين من جذورها، لافتًا إلى أن التطبيق السليم والموحد للحوافز فى مختلف المأموريات يحقق العدالة الضريبية بين كل المستثمرين.

أضاف أن النظام الضريبى المُبسَّط يساعد فى جذب المزيد من مستثمرى المشروعات الصغيرة والمتوسطة للاقتصاد الرسمي؛ حيث يتضمن حوافز وإعفاءات ضريبية مختلفة، لافتًا إلى أن منظومة المقاصة المركزية تساعد المستثمرين فى التسوية بين مستحقاتهم ومديونياتهم لدى الحكومة.

أشاد محمود الشندويلى، رئيس جمعية مستثمرى سوهاج، بالحملات التوعوية للحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية، التى بدأت تؤتى ثمارها، مؤكدًا أنها تساعد فى تبسيط المعلومات حول الحوافز الجديدة، التى أقرتها الدولة مؤخرًا.

أضاف أن إنهاء المنازعات القديمة يعد من أهم مميزات التيسيرات الضريبية، التى أعلنها وزير المالية، لافتًا إلى أن هذا القرار يساعد العديد من المستثمرين فى المضى قدمًا من أجل فتح مشروعات استثمارية وإنتاجية جديدة، تسهم فى تحقيق التنمية الشاملة المستدامة.

إنهاء المنازعات يساعدنا فى التقدم للأمام.. بمشروعات جديدة

النظام الضريبى المُبسَّط مبادرة جيدة لصغار الممولين بمختلف الأنشطة

رئيس شركة «إى. تاكس»:

نعمل على التوظيف الأمثل للذكاء الاصطناعى فى التيسير على المجتمع الضريبى

أكد خالد عبدالغنى، رئيس شركة تكنولوجيا تشغيل الحلول الضريبية «إى. تاكس»، أننا نعمل على التوظيف الأمثل لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعى، والاستفادة من البيانات المتوفرة بالنظم الإلكترونية فى تبسيط الإجراءات وتقديم خدمات ضريبية أسرع وأفضل؛ على نحو يسهم فى التيسير على المجتمع الضريبى، أخذًا فى الاعتبار أن هذا «أحسن عائد» للممولين من النظم المميكنة المطبقة.

أضاف رئيس شركة تكنولوجيا تشغيل الحلول الضريبية «إى. تاكس»، أننا حريصون على تقديم خدمات الدعم التقنى والفنى بالمأموريات الضريبية لضمان استقرار وكفاءة الأنظمة الضريبية الإلكترونية على نحو يسهم فى إنجاح الحزمة الأولى من التسهيلات الضريبية التى يتبناها وزير المالية لتعزيز مسار الثقة والشراكة مع مجتمع الأعمال.

الوفد
ملحق خاص عن التسهيلات الضريبية
العدد ١١٩٢٨- السنة التاسعة والثلاثون
السبت ٢٦ أبريل ٢٠٢٥م- ٢٧ شوال ١٤٤٦ هـ -١٨ برمودة ١٧٤١ ق
لمزيد من الأخبار والتقارير المصورة ALWAFD.NEWS

معًا نبدأ صفحة جديدة

ثقة.. شراكة.. مساندة

نقطة ومن أول السطر

13

عماد الدين حسين
رئيس تحرير جريدة «الشروق»

التسهيلات الضريبية والتطبيق على أرض الواقع

اطلعت على فلسفة وتفاصيل حزمة التسهيلات الضريبية، التى أعدتها وزارة المالية ومصلحة الضرائب المصرية، ووجدت معظم النقاط جيدة وإيجابية.
لكن السؤال، الذى ظل يشغلنى دائمًا هو: كيف يمكن أن نترجم كل ذلك على أرض الواقع؟
إن فلسفة حزمة التسهيلات تنطلق من قناعة واضحة بضرورة مد جسور الثقة والشراكة بين مصلحة الضرائب ومجتمع رجال الأعمال والممولين بصفة عامة.
وقد أحصيت ٢٠ إجراءً لتوسيع القاعدة الضريبية، وتحفيز الالتزام الطوعى، منها نظام ضريبى متكامل لأى مشروعات أو أنشطة لا تتجاوز إيراداتها ٢٠ مليون جنيه سنويًا، ووضع حد أقصى مقابل التأخير لا يتجاوز أصل الضريبة، وتشجيع غير المسجلين على التسجيل، وفتح صفحة جديدة معهم، وآليات مُيسَّرة لتسوية المنازعات الضريبية، واستحداث آليات للتصالح، ورد ضريبة القيمة المضافة ومنظومة متطورة للمقاصة المركزية، والتوسع فى نظام الفحص بالعينة، وتشكيل مجلس استشارى لتوحيد الفتاوى الضريبية، وتعزيز دور وحدة دعم المستثمرين لتلقى الشكاوى والمستندات إلكترونيًا، وإلغاء الإقرارات غير المؤيدة مستنديًا بصورة مرحلية، وتشكيل جهات محايدة؛ لقياس مدى رضا الممولين عن الخدمات الضريبية، لضمان التطوير المستدام.
وما سبق يعد أبرز الإجراءات لتوسيع القاعدة الضريبية، ومن الواضح أنها جميعًا جيدة، بل لا أبالغ إذا قلت إنها مثالية، لكن مرة أخرى فإن السؤال الجوهرى هو: كيف نطبق ذلك على أرض الواقع، وكيف تصل هذه الرسالة إلى الجميع، ولماذا لا تصل هذه الإجراءات المثالية إلى عموم الممولين، وهل لانزال الثقة مفقودة بين المصلحة والممول؟
للموضوعية، ومن خلال أرقام التحصيل، التى تتزايد سنويًا وتسهم بمعدلات ضخمة فى تمويل الميزانية، فإن مصلحة الضرائب ووزارة المالية حققت قفزات ونجاحات نوعية فى السنوات الماضية، ورغم ذلك مازالت هناك ثغرات ينبغى العمل على سدها، عبر المزيد من الجهود لإعادة الثقة الكاملة مع كل الممولين الصغار والكبار، والنزول إلى أرض الواقع؛ لإقناع صغار الموظفين فى مصلحة الضرائب بالمرونة والواقعية فى التعامل مع مجتمع الأعمال.
والأهم من كل ذلك أن تقوم بقية الوزارات والمؤسسات بدورها فى الاقتصاد القومى، بدلًا من أن تكون مصلحة الضرائب هى المصدر الأساسى فقط لإيرادات الموازنة العامة للدولة.

ثقة وشراكة

عبدالصادق الشوربجى
رئيس الهيئة الوطنية للصحافة

تحفيز وتشجيع الصُنَّاع والمستثمرين، وبناء جسور الثقة، والشراكة مع مجتمع الأعمال ككل، أحد أهم الأولويات للدولة، بتوجيهات مستمرة من الرئيس عبدالفتاح السيسى، وبجهود كبيرة ومُقدرة من وزارة المالية، فى إطار مسار إصلاح اقتصادى مبشر، رغم التحديات والأزمات العالمية المتوالية.
مبادرات وتسهيلات أطلقتها الدولة، ممثلةً فى وزارة المالية وجهاتها التابعة؛ داعمة للصُنَّاع والمستثمرين، ومشجعة لريادة الأعمال والقطاع الخاص وجذب المزيد من الاستثمارات، وتساهم جميعها فى دفع عجلة التنمية الاقتصادية إلى الأمام.
نشهد مرحلة جديدة من التعاون البنَّاء، ومد جسور الثقة والشراكة، والمساندة بين مصلحة الضرائب ومجتمع الأعمال، بإجراءات للتيسير على الممولين، وإغلاق الملفات القديمة بآليات مرنة، وتوسيع القاعدة الضريبية بتحفيز الالتزام الطوعى.
المرحلة الجديدة مبشرة للغاية بإجراءاتها وآلياتها الميسَّرة، سواءً فى تسوية المنازعات الضريبية أو التصالح فى المخالفات، فضلًا عن المنظومة المتطورة للمقاصة المركزية، والتى تسمح للممولين بالتسويات الإلكترونية بين مستحقاتهم ومديونياتهم للحكومة، وهذا الأمر تحديدًا- المقاصة- طالب به ممثلو مجتمع الأعمال فى كثير من الفعَّاليات الاقتصادية.
الاستدامة والاستمرارية فى التطوير والمتابعة، أعتبرها من بين أهم ما يميز المرحلة الجديدة فى التعامل مع مجتمع الأعمال؛ خاصةً مع تعزيز دور وحدة دعم المستثمرين، والجهات المحايدة لقياس مدى رضاء الممولين عن الخدمات الضريبية وبوابة تلقى الشكاوى، إضافة إلى الأدلة الإرشادية لحقوق وواجبات المستثمرين والحوافز والتسهيلات.

بداية لنظام ضريبى كفء

«التسهيلات الضريبية» بداية جديدة لنظام ضريبى كفء وعادل وشامل يعالج الاختلالات الأساسية فى الهيكل الضريبى القائم؛ مما يسهم فى الإصلاح المالى المنشود؛ إذ تعتبر الإيرادات الضريبية من أهم العوامل المؤثرة على القدرات الاقتصادية للدولة، وذلك لما لها من تأثير واسع النطاق على أداء جميع القطاعات الفاعلة فى المجتمع.
وإضافة إلى تأثيرها على مسار الاستثمار القومى بشقيه المحلى والأجنبى، فإنها تمثل عاملًا أساسيًا فى تحديد قدرة الدولة على إدارة النشاط الاقتصادى، وتحقيق الأهداف التنموية للبلاد؛ حيث توفر موارد مالية للدولة تستطيع استخدامها فى القيام بأدوارها المنوطة بها عبر الإنفاق العام.

عبدالفتاح الجبالى
رئيس مدينة الإنتاج الإعلامى

«إحنا ولاد النهارده»

مصلحة الضرائب المصرية، فى عهدها الجديد، باتت سندًا للممولين، تسهِّل عليهم، وتبسِّط لهم، وتفرد لهم جناحها، وتتفاهم معهم، وتمنحهم حزمة حوافز. المصلحة لا تكذب على الممول، ولا تتجمل شعبيًا، تغلق الملفات القديمة المزمنة، وتعفى المستحقين، وتطلق شعار «إحنا ولاد النهارده»، وتتصالح مع المتعثرين لحين مُيسَّرة، وتقف منهم موقفًا رحيمًا. رأيت فى «مبادرة التسهيلات الضريبية» عنوان «شراكة» تتسم بالوضوح والشفافية والعدالة واليقين، وكلها مفردات منهجية لحصد ثقة الممول، لم يعد الممول متهمًا حتى تثبت براءته، بل هو بريء ابتداءً وانتهاءً، مواطن يؤدى حق الدولة دون تعريض بسمعته أو تلويم ينتهى فى المحكمة.

حمدى رزق
عضو الهيئة الوطنية للصحافة

نظام متكامل

إن التسهيلات الضريبية، التى أعلنتها الحكومة، تعكس الرغبة القوية فى دعم الاقتصاد الكلى، وحل مشكلات الضرائب، بما لا يدع مجالًا للشك أن الحكومة جادة فى تحسين مناخ الاستثمار، وتهيئة بيئة ملائمة لتوطين الصناعة، وتحقيق العدالة الضريبية.
إن أهم ما يميِّز تلك الحزمة هى آليات التعامل مع الاقتصاد غير الرسمى، من خلال حوافز تشجعه على الانضمام إلى المنظومة الرسمية.
ونتوقع أن تتسم تلك الحوافز فى زيادة الناتج المحلى الإجمالى لمصر؛ حيث إن الدراسات ترصد نسبًا كبيرة للاقتصاد الموازى، فالبعض يتحدث عن ٤٠و٦٠%، وهى نسب أعلى من المعدلات العالمية.
ونؤكد أن التيسيرات الضريبية وغيرها من الاجراءات الهادفة إلى تحسين مناخ الاستثمار سوف تُظهر حجم الاقتصاد الحقيقى، مما ينعكس على باقى المؤشرات الاقتصادية.
إن التسهيلات الضريبية ستخلق نظامًا ضريبيًا متكاملًا للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتستهدف قطاعًا عريضًا من أصحاب المهن ممن لا تتجاوز إيراداتهم السنوية ٢٠ مليون جنيه، مما يرفع درجة الامتثال الضريبى الطوعى.

د. فخرى الفقى
رئيس لجنة الخطة والموازنة بمجلس النواب

فكر مختلف

هناك جهود تستحق الثناء، جسَّدتها وزارة المالية مؤخرًا فى الحزمة الأولى للتيسيرات الضريبية، التى تستهدف توسيع القاعدة الضريبية، ودمج السوق الموازية «الاقتصاد غير الرسمى»؛ حيث ترتكز على فكر مختلف فى الإدارة الضريبية، وتستهدف فئات كان يصعب دمجها. إن النظام الضريبى المبسَّط، الذى يُطبق لأول مرة على أى أنشطة أو مشروعات لا تتجاوز إيراداتها ٢٠ مليون جنيه سنويًا، يسهم فى نمو هذه المشروعات، وتشجيعها على الانضمام إلى الاقتصاد الرسمى.
وتخلق هذه الحزمة مناخًا جاذبًا للاستثمار، خاصة بتزامنها مع التوسع فى تطبيق نظام الفحص بالعينة؛ ليشمل جميع الممولين بالمراكز والمأموريات الضريبية.
وتوسعت الحزمة فى نظام المقاصة لتشمل مستحقات الممولين لدى الحكومة ومديونياتهم، سواء كانت ضريبية أو غير ضريبية؛ بما يسهم فى توفير السيولة النقدية للمستثمرين، والتسهيل عليهم.
وسوف تتمتع هذه الأنشطة الصغيرة بإجراءات مُيسَّرة، بما فى ذلك الضريبة القطعية أو النسبية المبسطة، مما يساعد فى تخفيف الأعباء والالتزامات الضريبية.

مصطفى سالم
وكيل لجنة الخطة والموازنة بمجلس النواب

تحول جذرى فى مرحلة فارقة

يترقب المجتمع الضريبى الحزمة الثانية من التسهيلات الضريبية، آملًا أن تتضمن التجاوز عن مقابل التأخير فى الضريبة الإضافية، لمن سدد أصل الضريبة، آخذًا فى الاعتبار أهمية الحزمة الأولى فى توسيع مجتمع الأعمال وجذب وتشجيع الاستثمار. وتتوقف درجة استفادة المجتمع الضريبى من حزمة التسهيلات الضريبية الجديدة على دقة التطبيق فى المأموريات، ومن هنا تأتى أهمية حرص وزارة المالية على متابعة آليات تنفيذ حزمة التسهيلات الضريبية؛ لتلبية طموحات الممولين والمكلفين.

وتعكس هذه التعديلات تحولًا جذريًا فى الفكر الضريبى، والعلاقة بين مصلحة الضرائب ومجتمع الأعمال؛ حيث تهدف إلى تعزيز الشفافية، وإزالة التحديات، وبناء علاقة شراكة حقيقية بين مصلحة الضرائب والمستثمرين.
إننا أمام مرحلة فارقة فى تاريخ النظام الضريبى المصرى، تتضمن إصلاحات جوهرية ستؤثر إيجابيًا على بيئة الاستثمار، ونرى أن الحكومة جادة فى إزالة التحديات أمام مجتمع الأعمال، وإعادة بناء الثقة من خلال آليات عادلة وشفافة للتعامل الضريبى.

د. عبدالرسول عبدالهادى
أستاذ المحاسبة والضرائب بجامعة طنطا
عضو مجلس إدارة «جمعية الضرائب المصرية»

«الضرائب».. شريك

تستهدف التيسيرات الضريبية مد جسور الثقة ما بين الممول ومصلحة الضرائب؛ حيث إن الثقة المتبادلة بين طرفى المنظومة الضريبية تجعل من مصلحة الضرائب شريكًا أساسيًا فى توسيع النشاط التجارى والصناعى والخدمى، وهذه رسالة مهمة للمستثمرين المحليين أو الأجانب، خاصة أن مجموعة الإجراءات، تمس كثيرًا من المشكلات والتحديات، التى كانت تواجه الممولين، خلال الفترة الماضية. إن القوانين الضريبية الأخيرة أرقام ٥ و٦ و٧ لسنة ٢٠٢٥، تُقدِّم حزمة كبيرة من الحوافز والتيسيرات الضريبية، على نحو يساعد فى دمج الاقتصاد غير الرسمى، من خلال تحفيز الالتزام الطوعى بالعديد من الإعفاءات والتسهيلات، بما فى ذلك عدم المساءلة أو المحاسبة عن الفترات السابقة.

عبدالمنعم السيد
مدير مركز القاهرة للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية

الاقتصاد الحر

إطلاق الحزمة الأولى من التيسيرات الضريبية يعد خطوة مهمة لدعم الاقتصاد المصرى، وتعزيز قطاع الشركات الصغيرة والشركات الناشئة، بالإضافة إلى دعم العاملين فى الاقتصاد الحر «الفرى لانسر».
هذه التيسيرات تسهم فى تخفيف الأعباء المالية عن هذه الفئات، من خلال إعفائها من بعض الضرائب، مثل ضريبة الأرباح وضريبة الدمغة، مما سيعزز من قدرتها على النمو والاستمرارية.

على الإدريسى
أستاذ الاقتصاد بمدينة الثقافة والعلوم

ضم الاقتصاد الموازى وتسوية النزاعات.. بعيدًا عن المحاكم

تقدم قوانين الحوافز والتسهيلات الضريبية حزمة من التيسيرات لمجتمع الأعمال، تسهم فى تخفيف الأعباء المالية، التى يتحملها ممولو الضرائب، وتمثل خطوة مهمة فى ظل ارتفاع تكاليف الإنتاج، وتساعد فى زيادة حجم الاستثمار المحلى، وتشجِّع المستثمرين على التوسع فى الاستثمارات الحالية، وتطمئن المستثمرين بأن الدولة مستمرة فى دعمهم، وإزالة جميع العقبات والعوائق أمامهم. إن هذه التيسيرات الضريبية تسهم فى الحد من المنازعات الضريبية وتسريع تسويتها، بعيدًا عن المحاكم، وضم الاقتصاد الموازى للاقتصاد الرسمى؛ لأنها تسهم فى دخول مزيد من المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، خاصة بعد التغلب على المشاكل، التى تعوق نمو هذه المشروعات.

أشرف غراب
خبير اقتصادى

نقطة مضيئة

إن «التسهيلات الضريبية» الجديدة نقطة مضيئة تبعث التفاؤل فى المجتمع الضريبى؛ للقضاء على المشكلات العالقة. ونرى تلك الخطوة إيجابية، ونقف وراءها، ولكن ما يتبقى لإنجاحها هو العمل على المتابعة الجادة لتنفيذ هذه التسهيلات فى المأموريات بشكل دقيق وموحد. لقد خلقت نوعًا من الطمأنينة لدى أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ونتوقع انطلاقة قوية لهذه المشروعات بدخولها الاقتصاد الرسمى من منطلق العدالة فى تقدير الضريبة، وفق رقم الأعمال، دون أى أعباء.

د. خالد شافعى
مدير مركز العاصمة للدراسات الاقتصادية

مساندة الأنشطة الصغيرة

إن حزمة التسهيلات الضريبية، التى أطلقتها وزارة المالية، تعتبر خطوة إيجابية على طريق بناء مجتمع ضريبى متكامل، كما أن الحوافز الجديدة وغير المسبوقة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مختلف الأنشطة، التى لا تتجاوز إيراداتها ٢٠ مليون جنيه سنويًا، تُشجِّع نمو هذه الكيانات الاقتصادية، ومِن ثَمَّ الإسهام فى تعزيز القاعدة الإنتاجية والتصديرية.

د. حسن عودة
أستاذ المحاسبة الحكومية بالجامعة الألمانية بالقاهرة

هذا هو التحدى

التيسيرات الضريبية خطوة لإنهاء ملف مهم فى توقيت صعب، والتحدى الحقيقى الآن هو تنفيذها على أرض الواقع، لمد جسور الثقة والشراكة والمساندة لمجتمع الأعمال. إن العمل على تحسين السياسة المالية من خلال منظومتى الضرائب والجمارك خطوات جريئة تُحسب لوزير المالية وفريق العمل، ونأمل أن نرى انعكاسًا لذلك على بيئة الاستثمار، خاصة مع التفاؤل، الذى شهدته أوساط المستثمرين مع إعلان تفاصيل هذه الحوافز المتكاملة وغير المسبوقة.

د. مصطفى بدرة أستاذ التمويل والاستثمار

بداية محمودة.. تستوجب الدعم

أبدت مصلحة الضرائب الرغبة فى تطوير نظامها، منطلقة من الواقع، بوضع نظام ضريبى متكامل يحفِّز الشركات الصغيرة والمتوسطة، ويدعِّم مشروعات ريادة الأعمال، ويحقق العدالة، والتعهد بتخفيف الأعباء الضريبية عن صغار الممولين، وكذلك تخفيف الأعباء عن الشركات الناشئة، والعمل على تيسير الإجراءات؛ مما يعد بداية محمودة تستوجب التأييد والدعم.

محمد غمرى الشوادفى
العميد السابق لتجارة الزقازيق

عهد جديد

وزارة المالية على عهد جديد فيما يتعلق بعلاقتها بالممولين الضريبيين، وذلك فى ضوء إعلانها بدء صفحة جديدة بين مصلحة الضرائب المصرية ومجتمع الأعمال؛ ترتكز على التعامل مع الممول؛ بوصفه شريكًا أصيلًا.

نشأت الديهى
برنامج «بالورقة والقلم»- قناة TEN

صفحة جديدة

حزمة الإصلاحات الضريبية والتسهيلات تفتح الدولة بها صفحة جديدة أمام رواد قطاع الأعمال وكبار التجار والمصنِّعين والمستثمرين، فيما يتعلق بالاقتصاد والاستثمار، والتى جاءت بعد دراسة جميع التحديات والمعوقات، التى تقف أمام تلك الفئات، خلال الفترة الماضية، ثم تذليلها وإزالتها من أجل تهيئة مناخ الاستثمار.

تامر أمين
برنامج «آخر النهار»- قناة النهار one

دفعة قوية

وجَّه الرئيس عبد الفتاح السيسى الحكومة بالتنفيذ الدقيق لحزمة التيسيرات الضريبية، التى أعدتها وزارة المالية؛ لتطوير وتبسيط المنظومة الضريبية بشكل شامل، وتحسين مستوى الخدمات المُقدَّمة للمستثمرين، وهو ما أعلنه السيد وزير المالية فى الحزمة، وأكده السيد رئيس مجلس الوزراء، ووجَّه السيد الرئيس بدوره بدقة وسرعة التنفيذ.

دينا عصمت
برنامج «اليوم»- قناة dmc

خطوة جاذبة

«التسهيلات الضريبية» خطوة جاذبة لدخول عدد من المستثمرين الجدد إلى السوق المصرية، آخذًا فى الاعتبار أن النظام الضريبى المبسَّط يستهدف ضم أصحاب المشروعات الصغيرة للمنظومة الرسمية؛ بحيث يكونون قادرين على التصدير والتعامل مع الجهات الحكومية بأريحية شديدة.

الإعلامية عزة مصطفى
برنامج «الساعة ٦» قناة الحياة

حسن المستكاوى
كاتب صحفى وناقد رياضى مصرى

رؤية شجاعة وحالمة توسِّع دائرة المجتمع الضريبى

عندما عدت من الخارج عام ١٩٨٠، بعد قرابة خمس سنوات عملًا فى قطر، لأتسلم مهام مدير «ديسك» الرياضة فى مكتب جريدة «الشرق الأوسط» السعودية بالقاهرة، قبل الانتقال إلى «الأهرام»، سارعت بالتوجه إلى مأمورية الضرائب، لفتح ملف إيراد عام. وقال لى أصدقاء: «إنت رايح برجليك للضرائب.. رايح تبلغ عن نفسك؟»، فأجبت: «طوال فترة عملى لم ينظر رئيسى إلى الساعة وقت حضورى؛ لأننى لم أتأخر يومًا عن موعد بدء العمل. ومنذ عام ١٩٨٠ حتى اليوم أتعامل مع الضرائب بالمنطق نفسه، فلا أقبل أن يسألنى إنسان لماذا لم تؤدِ واجبك؟».
فى أيام الدراسة لم أتخلف عن أداء الواجب المدرسى، وفى ممارسة العمل المهنى لم أتخلف عن أداء واجباتى تجاه المؤسسة أو الوطن؛ حتى لا أتعرض للسؤال: «لماذا تأخرت عن واجبك؟». هل ذلك هو احترام النفس واحترام الواجب والقانون؟ هل هو الخوف من القانون؟ هل تطور الأمر إلى حب القانون؟ ربما تلك مسألة خاصة بعلاقتى بوطنى، وهى علاقة بدأت منذ الطفولة، تأثرت بتكوينى السياسى والثقافى، وأختصرها فى تعريف بسيط، وهو أننى أحب مصر «كما كانت وكما هى وكما ستكون». وبقدر ما تربيت على قيمة الوطن، وواجباتى السياسية والاجتماعية نحوه، بقدر ما امتدت تلك العلاقة إلى صورة راسخة لاحترام القانون؛ حتى لا يسألنى أحد: «لماذا تخالف أو لماذا لم تؤدِ واجبك؟».
الشعب المصرى العظيم له مواقفه الوطنية الصادقة، وتتجلى تلك المواقف فى الأزمات والحروب؛ فنحن من أبناء جيل صمد فى حرب ١٩٦٧، وبكينا للهزيمة، كما بكينا فرحًا بنصر أكتوبر ١٩٧٣، ولم تختلف أبدًا علاقتى بالضرائب كواجب وطنى وقانونى منذ ممارستى للعمل، فى امتداد طوعى لدورى كمواطن، يعززه الشعور بنعمة الرزق الطيب لمساندة من هو فى حاجة إلى المساعدة.
مع بداية طرح رؤية وزارة المالية لتحفيز الاستثمار وتطوير العلاقة بين الضرائب والمواطن، أساسها الثقة والشراكة، اتصل بى صديقى المحاسب المسئول عن مراجعة إقرارى السنوى، مهنئًا ومبشرًا ببداية جديدة بين المواطن والضرائب عامرة بالتسهيلات، وتخفيف الأعباء والإجراءات والمعاملات، وتقوم على الثقة، المتبادلة، وعلى تشجيع غير المسجلين ضريبيًا على التسجيل، فى إطار توسيع القاعدة الضريبية بتحفيز الالتزام الطوعى، وذلك عبر ٢٠ إجراءً تتعامل مع مسدد الضريبة كشريك حقيقى فى التنمية؛ فمصر فى أشد الحاجة إلى الصناعة والزراعة والاستثمار؛ كى تتحول إلى نمر أفريقى، وهو أمر مستحيل دون بنية تحتية متكاملة، يساهم فيها مجتمع الضرائب، من أجل التعليم الجيد، والعلاج الطبى الجيد، والخدمات الحياتية الجيدة من طرق ومواصلات وتوظيف، ليتحول البلد من عقود الاستهلاك إلى عقود الإنتاج، وهكذا قفزت اليابان وكوريا الجنوبية وأوروبا وأمريكا والهند والصين إلى النهضة بكامل أطرافها.
رسالة وزارة المالية من التيسير وبناء الثقة بين مسددى الضرائب والدولة، تقوم من خلال تلك الرؤية الجريئة والحالمة أيضًا، بمشاركة من هم خارج إطار دائرة الضرائب، بميثاق يضمن الحماية والتشجيع والتيسير على المستثمرين وأصحاب الأعمال، بجانب الطبقة المتوسطة، التى كانت فى زمن مضى طبقة واحدة، وهى فئة الموظفين، وقد أصبحت اليوم طبقة عريضة تضم ١٥ طبقة مهنية متنوعة.
حان وقت أداءِ الواجب نحو الوطن، ونحو أسرتك وأبنائك، ونحو أجيال قادمة سوف تذكر وتُسجل دور هذا الجيل فى تحقيق حلم نهضة الأمة المصرية.

أحمد رضوان
رئيس التحرير والرئيس التنفيذى لجريدة «حابى»

هواء جديد فى بيئة الاستثمار

ما نلمسه من مجتمع الأعمال أن هناك هواءً جديدًا يسرى فى جسد بيئة الاستثمار، عبر تحسين عدد من التشريعات والإجراءات، وطرح مجموعة من التسهيلات والحوافز، كان من بينها قانونا تسوية أوضاع بعض الممولين، وحوافز المشروعات، التى لا يتجاوز حجم أعمالها ٢٠ مليون جنيه سنويًا، وهناك جهد موازٍ- نكتفى بالإشارة إليه- يرتبط بتحسين المنظومة الجمركية.
ويصعُب، عبر هذه الكلمات المعدودة والوقت المحدود، تقديم «تصور مُرضى» عن التطورات، التى شهدتها المنظومة الضريبية من تشريعات وإجراءات تنفيذية وجهود ميدانية، ولكن من المهم التركيز بإيجاز على عدد من النقاط، التى نراها مؤثرة فى تحقيق أكبر استفادة من السياسة الحالية، التى تستهدف إخراج المنظومة الضريبية من حقبة استنزاف الممولين، إلى حقبة الأهداف والمصالح المشتركة والمتكافئة: مهما كان التطور الرقمى، سيظل العنصر البشرى هو الأهم فى تحقيق أهداف الحوافز والتسهيلات الجديدة.
حد الاستفادة من الحوافز والبالغ ٢٠ مليون جنيه، جاذب «الآن» للاقتصاد الرسمى، بصورة أكبر من غير الرسمى، ونرى ضرورة أن يرتفع هذا الحد سنويًا بنسبة تمتص آثار التضخم، خاصةً فى أوقات التضخم المفرط.
يجب التأكيد بوضوح أن الإعفاءات غير قابلة للمساس، إلا بالزيادة وليس بالنقص، وأنها بمعزل عن أى أعباء جديدة قد تظهر مستقبلًا.
التوعية والزيارات المباشرة لا تقل أهميةً عن الحملات غير المباشرة.
تطور عدد الممولين- وليس الحصيلة فقط- هو أهم مؤشر لقياس فاعلية الحوافز الجديدة.
أعتقد أن هذه بداية أمام المزيد والمزيد من المقترحات، والرصد العملى لنقاط القوى والضعف فى الحوافز الجديدة، فخالص الشكر على هذه الفرصة، التى سنسعى فى جريدة «حابى» للبناء عليها، عبر مناقشات أكثر عمقًا مع مجتمع الأعمال.

الوفد
ملحق خاص عن التسهيلات الضريبية
العدد ١١٩٢٨- السنة التاسعة والثلاثون
السبت ٢٦ أبريل ٢٠٢٥م- ٢٧ شوال ١٤٤٦ هـ -١٨ برمودة ١٧٤١ ق
لمزيد من الأخبار والتقارير المصورة ALWAFD.NEWS

معًا نبدأ صفحة جديدة

نقطة ومن أول السطر

14

ثقة.. شراكة.. مساندة

د. زياد بهاء الدين
نائب رئيس الوزراء الأسبق

الضرائب أساس الإدارة الاقتصادية.. ولكن ماذا نعلم عنها؟

كل ما نتحدث عنه فى شئون الاقتصاد له أساس ضريبى: تحفيز الاستثمار، العدالة الاجتماعية، العدالة الجغرافية، التنمية الاقتصادية، التنمية الاجتماعية، الصحة، التعليم، الفن والثقافة، كل هذه القضايا الكبرى تجد تعبيرها العملى فى السياسة الضريبية للبلد، وما تعبر عنه من اختيارات وانحيازات، واعية أو ضمنية.

وسأضرب مثالين على ذلك: الأول فى الاستثمار؛ إذ مهما كان حماس الدولة، ورغبتها فى زيادة الاستثمار، فإن الواقع الضريبى، وما إذا كان مشجعًا للإنتاج والتشغيل والمخاطرة، أم معاقبًا لها، هو الذى يجعل المناخ مرحبًا بالمستثمرين أو طاردًا لهم، والمثال الثانى يتعلق بقضية أشد صعوبة، وهى العدالة الاجتماعية؛ حيث لا يكفى الاعتماد على زيادة الإنفاق الاجتماعى لتضييق الفجوة الكبيرة فى المجتمع؛ لأن الدعم والمنح والمعونات تستهدف الحد من آثار الفقر، ولكنها لا تمنح فرصة الخروج منه، بل يجب أن تصاحبها سياسة ضريبية وسياسة إنفاق عام، تسعيان إلى تحقيق الحراك الاجتماعى المطلوب.

لهذا فإن السياسة الضريبية- وما يرتبط بها من إنفاق عام- هى المدخل السليم لمناقشة الإدارة الاقتصادية، وما إذا كانت تسعى لتحقيق الأهداف، التى يتوافق عليها المجتمع، أم أنها تقدم للناس رؤى وشعارات نظرية، ثم تنتهى بنتائج مختلفة تمامًا.

يشجعنى على الخوض فى هذا الموضوع ما أتابعه من مبادرات ضريبية مهمة، أطلقتها وزارة المالية خلال الأسابيع الأخيرة، وعلى رأسها تيسير المعاملة الضريبية للمشروعات الصغيرة، والتصالح مع الأوضاع غير المقننة، وتسهيل تقديم الإقرارات، وإطلاق حملة إعلامية لتحفيز الناس على التعامل مع مصلحة الضرائب بشفافية أكبر. كما أتابع اهتمام السيد وزير المالية والمجموعة المحيطة به؛ للتأكيد أن الهدف ليس مجرد زيادة الحصيلة الضريبية (وهو هدف مشروع تمامًا)، وإنما أيضًا إعادة الثقة بين الممولين والدولة.

ولمعرفتى الجيدة بشخصية وكفاءة الوزير والمجموعة المحيطة به، عبر سنوات طويلة من العمل الحكومى، فإن عندى يقينًا فى صدقه وحماسه ورغبته فى بناء هذه الثقة.

ولكن الحقيقة أن الموضوع «كبير جدًّا»، وأكبر بكثير من تيسير الإجراءات، وتسهيل الإقرارات، بل وراءه تراث هائل وعقود، وربما قرون، من التوجس والملاحقة من جهة، ومن التهرب والتستر من جهة أخرى، إلى حد أننى لا أظن أن تعبير «إعادة الثقة» فى محله؛ لأنها ثقة لا أتصور أنها كانت موجودة ثم ضاعت، وهذا ما يجعل مهمة بناء الثقة، التى يستهدفها السيد الوزير أكثر صعوبة وتعقيدًا، وما يجعلها جديرة بالاحترام والتشجيع.

إذا آن أستغل هذه المساحة المحدودة؛ لفتح باب للحوار حول موضوع السياسة الضريبية والإنفاق العام. وغرضى ليس القفز إلى نتائج مسبقة وآراء جاهزة، بل البدء بتوفير المعلومات الأساسية حول هذا الموضوع، الذى قد يبدو لغير المتخصصين «مغارة سرية» مغلقة على مَن يملكون مفاتيحها ويعلمون طلاسمها، ولكنه فى الحقيقة بسيط؛ لأنه يتعلق بما ندفعه نحن المواطنين للدولة، وما نحصل عليه من مقابل.

فلنبدأ إذًا هذه الرحلة معًا.. وسأتناول الأسبوع المقبل وصفًا لموارد الدولة الضريبية.

وكل عام وأنتم بخير.

نقلاً عن المصرى اليوم بتاريخ ٣ أبريل ٢٠٢٥

وزير المالية.. فى أول لقاء مع «المؤثرين» بالسوشيال ميديا:

اخترنا مساراً مختلفاً للإصلاح الضريبى.. «ثقة وشراكة ومساندة لمجتمع الأعمال»

نعمل على بناء حالة إيجابية لدى شركائنا بحزمة التسهيلات الضريبية

منفتحون جدًا على التواصل الإعلامى بكل الوسائل «عايزين مبادرتنا تصل لكل الناس»

«شغلنا الشاغل» توسيع القاعدة الضريبية بتحفيز «الامتثال الطوعى» لجذب ممولين جدد

كلما ارتفع عدد الممولين.. زادت قدرتنا فى التيسير على الجميع

- قناعة وحماسة زملائى بالضرائب.. تعطى «أمل النجاح» لمبادرتنا مع شركائنا من الممولين
- بلدنا واقتصادنا يحتاج تكاتف جهودنا جميعًا.. وللإعلام دور مؤثر جدًا فى بناء الوعى الضريبى

«المؤثرون»: شكرًا للوزير.. استمع إلينا وأجاب عن تساؤلاتنا حتى فَهِمنا فلسفة المسار الضريبى الجديد

سنقدم شرحًا وافيًا لرواد «السوشيال ميديا» حول الصورة «التى بدأت تتغير فى الضرائب»

أكد أحمد كجوك، وزير المالية، أننا اخترنا مسارًا مختلفًا للإصلاح الضريبى.. «ثقة وشراكة ومساندة لمجتمع الأعمال»، ونعمل على بناء حالة إيجابية لدى شركائنا بحزمة التسهيلات الضريبية، لافتًا إلى أننا منفتحون جدًا على التواصل الإعلامى بكل الوسائل، قائلا: «عايزين مبادرتنا تصل لكل الناس».

أضاف كجوك، فى أول لقاء مع «المؤثرين» بالسوشيال ميديا، الذى نظمته وحدة التواصل الاجتماعى بوزارة المالية برئاسة يسرا القماح، أن «شغلنا الشاغل» توسيع القاعدة الضريبية بتحفيز «الامتثال الطوعى» لجذب ممولين جدد، أخذًا فى الاعتبار أنه كلما ارتفع عدد الممولين، زادت قدرتنا فى التيسير على الجميع.

قال كجوك: «إن قناعة وحماسة زملائى بالضرائب.. تعطى أمل النجاح لمبادرتنا مع شركائنا من الممولين»، موضحًا أن بلدنا واقتصادنا يحتاج تكاتف جهودنا جميعًا، وأن للإعلام دورًا مؤثرًا جدًا فى بناء الوعى الضريبى.

أعرب المؤثرون بالسوشيال ميديا، المشاركون فى هذا اللقاء، عن شكرهم وتقديرهم لوزير المالية.. قائلين: «إن الوزير استمع إلينا، وأجاب عن تساؤلاتنا؛ حتى فهمنا فلسفة المسار الضريبى الجديد، وسنقدم شرحًا وافيًا لرواد السوشيال ميديا حول الصورة، التى بدأت تتغير فى الضرائب».

حضر اللقاء د. محمد فريد رئيس هيئة الرقابة المالية، وياسر صبحى نائب الوزير للسياسات المالية، وشريف الكيلانى نائب الوزير للسياسات الضريبية، ورامى يوسف مساعد الوزير للسياسات الضريبية، ورشا عبدالعال رئيس مصلحة الضرائب المصرية.

شريف الكيلانى.. نائب الوزير للسياسات الضريبية:

رؤيـــة جـديدة للتطـــوير الضـــريبى فى مســـار الإصـــلاح الاقتصـــادى

- نسعى بكل جدية إلى تحويل حزمة «التسهيلات».. لواقع ضريبى ملموس
- تقييم الأداء الضريبى بمدى رضاء الممولين عن الخدمات المقدَّمة بالمراكز والمأموريات

أكد شريف الكيلانى، نائب وزير المالية للسياسات الضريبية، أن الحزمة الأولى للتسهيلات والحوافز الضريبية تعكس رؤية جديدة للتطوير الضريبى فى مسار الإصلاح الاقتصادى، لافتًا إلى أن الهدف الرئيسى من هذه الحزمة هو مد جسور الثقة مع الممولين؛ بما يسهم فى رفع معدلات «الامتثال الطوعى»، وجذب ممولين جدد، على نحو يسهم فى دمج الاقتصاد غير الرسمى، وبيان الحجم الحقيقى للاقتصاد المصرى، الذى يتسم بأنه كبير ومتنوع.

أضاف أننا نسعى مع زملائنا من العاملين بالضرائب لتحويل «حزمة التسهيلات» لواقع ضريبى ملموس بكل المأموريات والمراكز الضريبية، خاصة بعد أن دخلت قوانين الحوافز والتيسيرات الضريبية حيز التنفيذ، وصدرت القواعد والقرارات التنفيذية، وشهدنا إقبالا ملموسًا على الاستفادة بهذا المسار الضريبى المتطور، الذى يعتمد على التبسيط والتيسير والتحفيز، فى إطار من الشراكة الحقيقية والمساندة الفعَّالة لمجتمع الأعمال.

قال إنه يتم تقييم الأداء الضريبى بمدى رضاء الممولين عن الخدمات المقدَّمة بالمراكز والمأموريات الضريبية، معربًا عن تفاؤله بما تم رصده من تفاعل إيجابى لزملائنا وشركائنا، الذى يشجعنا على استكمال ما بدأناه فى مسار الإصلاح الضريبى.

أشار إلى أن الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية تستهدف دعم أصحاب المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، وتشجيع ضمهم للاقتصاد الرسمى؛ حتى يصبحوا عناصر فاعلة وقادرة على التطور والنمو.

باتريك فيتزباتريك
المؤسس المشارك ورئيس تحرير مجلة «إنتربرايز»

سياسات مستقرة وفرص متكافئة

تتواءم الإصلاحات الضريبية، التى قامت بها وزارة المالية مؤخرًا، بشكل كبير مع ما يبحث عنه مجتمع الأعمال، وما كان يطالب به طوال الـ ٢٥ عامًا تقريبًا، التى قضيتها فى تغطية الشأن الاقتصادى فى هذا البلد الرائع. تحتاج الشركات إلى أمرين أكثر من أى شىء آخر لكى تزدهر، وهما: استقرار السياسات وتكافؤ الفرص.

إن توجه وزارة المالية إلى توسيع القاعدة الضريبية، من خلال تسهيل دخول الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى النظام الرسمى، وبإجراءات مُيسَّرة، هو تغيير كنا نتطلع إليه منذ عقود. الشركات الصغيرة والمتوسطة اليوم ستكون هى الشركات الوطنية المتوسطة والعملاقة فى المستقبل، وتحويل مالكيها إلى دافعى ضرائب منتظمين الآن ليس مفيدًا لخزينة الدولة فحسب، بل يضمن لنا جميعًا التنافس على الأساس نفسه، وهو أمر جيد للأفراد أيضًا.

إن نهج الوزارة الشامل والناضج لحل النزاعات الضريبية هو موضع ترحيب شديد، مثلما كان الأمر مع نظام الفاتورة الإلكترونية، الذى يضمن أن الجميع يخضعون للقواعد نفسها؛ فأنا أدفع الضرائب وأريد أن أطمئن أن من أشترى منهم يدفعون ضرائبهم أيضًا. حققت الوزارة الاستقرار بشكل فعال فى معظم معدلات الضرائب، وكان التغيير الأبرز هو التوجه الذكى نحو احتساب المساهمة التكافلية على صافى الربح، بدلًا من الإيرادات؛ فتخفيضات الضرائب هى دائمًا موضع ترحيب. ماذا يمكننا أن نطلب أكثر من ذلك؟ ستكون العودة إلى عمليات التفتيش الضريبى على عينات عشوائية موضع ترحيب أيضًا، وكذلك الأمر بالنسبة للتدريب الإضافى والاحترافى لمفتشى الضرائب، وبينما تعد الحوافز الخاصة بكل قطاع للصناعات ذات الأولوية، مثل الإسكان والرعاية الصحية والتعليم والسياحة، أمرًا رائعًا، ونأمل، مع مرور الوقت، أن يتسع الأمر ليشمل «قطاعات المستقبل»، مثل الشركات، التى تدير مراكز القدرات العالمية؛ حيث إن مراكز القدرات العالمية تمثل لبلدنا فرصة لزيادة الصادرات المقوَّمة بالعملات الأجنبية بشكل أسرع بكثير من التصنيع. نود أيضًا أن تفكر الوزارة فى كيفية التعامل العادل مع المشترين المصريين للخدمات التكنولوجية من عمالقة التكنولوجيا العالميين، والذين يخضع الكثير منهم لضريبة مقطوعة بنسبة ٢٠ %، والتى تؤثر بشكل غير متناسب على الشركات الصغيرة.

٨ ملايين يورو شرط رحيل «وسام أبو على»

الأهلى يتحرك لحسم ٣ صفقات محلية قبل المونديال.. ومحاولة أخيرة لضم «عبدالمنعم»

كتب – محمد اللاهونى:

يتحرك مسؤولو النادى الأهلى لحسم ٣ صفقات محلية قبل المشاركة فى بطولة كأس العالم للأندية بناءً على طلب لجنة التخطيط التى أوصت بضم بعض العناصر لتدعيم الفريق.

وأوصت لجنة التخطيط بعودة أحمد عبدالقادر وأليو ديانج بعد رحلة الإعارة ولكن يبقى القرار النهائى للمدير الرياضى محمد رمضان بعد مناقشة السويسرى مارسيل كولر المدير الفنى.

ويتحرك الأهلى نحو تدعيم مركز قلب الدفاع رغم الاستقرار على تجديد التعاقد مع ياسر إبراهيم ورامى ربيعة إلا أن لجنة التخطيط أكدت أن هذا المركز يعانى باستمرار من نقص عددى بسبب الإصابات بجانب التوصية برحيل خالد عبدالفتاح مدافع الفريق.

ويبذل مسؤولو الأهلى محاولة أخيرة لضم محمد عبدالمنعم مدافع نيس الفرنسى للمشاركة فى كأس العالم للأندية ولكن تبدو المحاولات فى طريقها للفشل لرغبة اللاعب فى البقاء مع فريقه.

ووضعت لجنة التخطيط عدة أسماء محلية على رأسها عمرو الجزار مدافع غزل المحلة وأحمد رمضان «بيكهام» مدافع سيراميكا كليوباترا بجانب تفعيل بند شراء عقد مصطفى العش لاعب زد.

ودخل لاعب آخر من المحلة حسابات الأهلى وهو يحيى زكريا الظهير الأيسر الذى لفت الأنظار فى الموسم الحالى وهناك متابعة له لتدعيم هذا الجانب بجانب ترشيح محمد حمدى لاعب إنبى بعد نهاية إعارته للزمالك وأيضاً توفيق محمد لاعب بتروجت.

ويبقى المركز الثالث هو رأس الحربة بعد ترشيح أسامة فيصل مهاجم البنك الأهلى حال تعثر التعاقد مع اللاعب مصطفى محمد مهاجم نانت الفرنسى. ويرغب الأهلى فى ضم مهاجم قوى بعد وصول عروض لضم وسام أبوعلى مهاجم الفريق والذى فتح النادى الباب أمام رحيله فى الموسم المقبل.

ووضع محمود الخطيب رئيس الأهلى شرطاً لرحيل وسام أبوعلى بدفع ٨ ملايين يورو للسماح ببيعه وهو ما سيتم حسمه بعد كأس العالم للأندية فى شهر يوليو المقبل.

«باتشيكو» يرفض جدولة مستحقاته

الزمالك مهدد بعدم المشاركة فى بطولات أفريقيا

كتب - مصطفى جويلى:

رفض البرتغالى جايمى باتشيكو المدير الفنى السابق لفريق الكرة بنادى الزمالك محاولات مجلس الإدارة جدولة مستحقاته البالغة ٨٨٠ ألف دولار والتى حصل على حكم نهائى بها من الاتحاد الدولى لكرة القدم «فيفا» وأصر على الحصول على المبلغ كاملا، وهو ما يهدد بعقوبة جديدة على النادى بإيقاف القيد فترة أخرى.

وأصبح نادى الزمالك مهددًا بعدم المشاركه فى البطولات الأفريقية الموسم المقبل بعد أن اشترط الكاف استخراج الرخصة الأفريقية للقلعة البيضاء بتسديد كافة الغرامات الموقعة على الأبيض من الاتحاد الدولى لكرة القدم الفيفا قبل يوم ٣١ مايو المقبل.

وتلقى نادى الزمالك خطاباً من الاتحاد الدولى لكرة القدم «فيفا» يفيد بإيقاف القيد، بسبب مستحقات المغربى خالد بوطيب لاعب الفريق السابق.

وأكد عمرو أدهم عضو مجلس إدارة نادى الزمالك أن اللاعب يتبقى له ٩٨٣ ألف يورو من مستحقاته، خاصة وأن الزمالك سدد مبلغاً كبيراً من مستحقات اللاعب التى كانت تقدر بحوالى ٢ مليون و٤٠٠ ألف يورو تقريباً.

وأضاف عمرو أدهم أن الزمالك لم يسدد الدفعات المتبقية للاعب فى الأشهر الأخيرة، مما ترتب على صدور قرار بإيقاف القيد مجدداً.

وأوضح عضو المجلس أن الزمالك سيسدد باقى مستحقات اللاعب فى الفترة المقبلة وقبل فتح باب القيد فى الموسم الجديد، وسيتم رفع إيقاف القيد بمجرد سداد باقى المستحقات المتأخرة لخالد بوطيب.

وكان خالد بوطيب قد وافق من قبل على الحصول على مستحقاته فى صورة أقساط شهرية بعد اتصالات جرت بين محاميه ومسئولى الزمالك إلا أنه النادى لم يلتزم بتسديد الأقساط فى مواعيدها مما جعل اللاعب المغربى يتقدم بشكوى جديدة أدت إلى صدور قرار بإيقاف القيد كما ينتظر أن تصدر قرارات أخرى من الفيفا بشأن مستحقات البرتغالى جايمى باتشيكو بعد أن حصل على حكم نهائى غير قابل للاستئناف قيمته ٨٨٠ ألف دولار وأيضا هناك أيضا قضية اللاعب التونسى فرجانى ساسى وله مستحقات مالية تبلغ ٦٧٠ ألف دولار وقضية اللاعب السنغالى إبراهيما ندای وله مستحقات ماليه مليون و٨٠٠ ألف دولار.

الزاد

بقلم:

أمجد مصطفى

«قنوات النيل»: حياة.. والريادة لا تصنع بالاستنساخ

عندما اختير اسم «قنوات النيل» لهذه المجموعة من القنوات الإعلامية عام ١٩٩٨، لم يكن الأمر ارتجالاً أو سهلاً. بل جاء بعد نقاشات طويلة وجادة، لأنه ببساطة لم يكن المطلوب مجرد اسم، بل هوية تعبر عن انطلاقة جديدة للإعلام المصرى، وهو ما جسده اسم «النيل» بدقة وبعمق.

النيل لم يكن مجرد نهر... بل هو الحياة لمصر. وكل مصرى يعرف أن الحضارة المصرية ولدت على ضفافه، وتغذت من مياهه، واستمدت وجودها منه. ومن هنا، كان إطلاق اسم «قنوات النيل» تعبيراً واعياً عن انبثاق حياة جديدة فى الإعلام الوطنى، تماماً كما أن النيل يمنح الحياة لكل ما يمر به. عندما أطلقنا اسم النيل على القنوات، كان من الممكن إطلاق أسماء كثيرة على تلك الشبكة الفضائية، لكن المسئولين فى ذلك الوقت وجدوا فى النيل المعنى الذى يترجم الفكرة، فالنيل يحمل الحياة للمصريين، والإعلام يحمل فكر الحياة.

وما يزيد الأمر غرابة أن يأتى هذا الاقتراح فى لحظة سياسية حرجة، حيث تخوض مصر معركة وجود تتعلق بمياه النيل، فى ظل أزمة سد النهضة الأثيوبى. ومع أن المنطق يقول إن على الإعلام أن يسخر أدواته للدفاع عن النيل، وتذكير المصريين والعالم بأهمية هذا النهر، نجد من يطرح بكل بساطة إزالة الاسم من قنواته الإعلامية، فى مفارقة مؤسفة لا تفهم!

هذه القنوات التى انطلقت فى مايو ١٩٩٨ ببث تجريبى، ثم بدأت بثها الفعلى فى أكتوبر من نفس العام، شكلت نقلة نوعية فى الإعلام المصرى، وتضم اليوم ١٢ قناة، هى:

قناة نايل دراما، قناة نايل لايف، قناة نايل كوميدى، قناة نايل سينما، قناة نايل سبورت، قناة نايل العائلة، قناة النيل الثقافية، قناة النيل الدولية، قناة النيل للأخبار، قناة التعليم العالى، قناة مصر التعليمية، قناة مصر التعليمية ٢.

كل واحدة من هذه القنوات كانت تعبيراً عن تخصص وفكر، ومساهمة فعالة فى تشكيل وعى وثقافة ملايين المصريين فى الداخل والخارج.

يخرج علينا الإعلامى أحمد المسلمانى رئيس الهيئة الوطنية للإعلام وقرر مجدداً إحياء مشروعه القديم: تغيير اسم قنوات النيل إلى «موليوود». وكأننا نفتقر إلى هوية أو نفتقر إلى ريادة! يتحدث عن الريادة وكأنها تصنع بالنسخ لا بالإبداع، بينما هذه القنوات صنعت من فكرنا وثقافتنا، وكانت أولى من خاطبت كل شرائح المجتمع فى الفن والدراما والثقافة والرياضة وحتى السياسة.

ما معنى «موليوود»؟ مجرد محاولة لمحاكاة «هوليوود» و«بوليوود». لكن مصر لا تقلد، مصر تحتذى. ولسنا بحاجة إلى استنساخ أسماء الغير ونحن نمتلك رمزاً خالداً اسمه «النيل»، هو اسم يعكس أصالة ومصرية هذه القنوات، ويكفيه أنه مرتبط بأهم عنصر فى وجودنا.

الرفض الشعبى والإعلامى لهذا المقترح لم يأت من فراغ، بل من وعى عميق بأن هذه القنوات ليست ملكاً لأشخاص، ولا مجال فيها للاجتهاد الفردى. إنها ابنة الشعب، تماماً كما النيل أب لكل المصريين. ولا أحد يملك أن يغير اسمها أو يعبث بهويتها.

فلا أحد – ببساطة – يقبل أن يأتيه جاره أو حتى شقيقه ليطلب منه تغيير اسم ابنه بعد أربعين عاماً، لمجرد أن الاسم «أصبح غير عصرى» أو «لا يواكب الموضة»! قنوات النيل عمرها الآن أكثر من ربع قرن، وهى ابنة الشعب، وملك للمصريين، ولا تمس هويتها تحت أى ظرف.

إذا كانت «هوليوود» رمزاً للسينما الأمريكية، فإن «قنوات النيل» رمز للحياة الثقافية والإعلامية المصرية. اسم لا يشترى ولا يباع... بل يُحترم.

شركة نهر الخير للتنمية و الاستثمار الزراعى و الخدمات البيئية

شركة مساهمة مصرية
رأس المال المرخص به مليار جنيه مصرى- راس المال المصدر و المدفوع ٢٠٠ مليون جنيه مصرى
مقيدة سجل تجارى تحت رقم ٥١٤٥٥ مكتب سجل تجارى استثمار القاهرة

نهر الخير للتنمية والاستثمار
قصة من العطاء ... في قلب الصحراء

القوائم المالية عن السنة المالية المستقلة عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ديسمبر٢٠٢٤ و تقرير مراقب الحسابات عليها

القوائم المالية عن السنة المالية المجمعة عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ديسمبر٢٠٢٤ و تقرير مراقب الحسابات عليها

قائمة المركز المالى المستقلة فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

البيان	إيضاح رقم	٣١/١٢/٢٠٢٤ جنيه مصرى	٣١/١٢/٢٠٢٣ جنيه مصرى
الأصول			
الأصول غير المتداولة	(٣/١)	٥٦٨٦٨٤٥٣	٥٥٩٨٣٩٣٢
الأصول الثابتة - بالصافى	(٣/٢)	٢٥٩٨٩٨٠٧٣	٢٥٩٣٣٩٣٢٩
أصول حق انتفاع	(٣/٣)	٥٢٥٥٩٨٥١	٦٠٨٠٠٩٩
أصول غير ملموسة	(٣/٤)	٥٦٠٠٠	٥٦٠٠٠
مشروعات تحت التنفيذ	(٣/٥)	٢٤٦٦٦٤٣٠	٢١٥٥٥٠٢٥٥
استثمارات فى شركات تابعة	(٣/٦/١)	٨٥٣٣٠٠٠	٨٥٣٣٠٠٠
استثمارات فى شركات شقيقة	(٣/٦/٢)	٤٧٥٣٩٣٦	٤٧٥٣٩٣٦
الأصول أصول غير متداولة		٣٠٢٤٤٧٤٥	٣٠٢٤٤٧٤٥
الأصول المتداولة			
المخزون	(٣/٩/١)	٢٩٠٥٠٠٠٤	٢٩٨٦٨٠٠٠
العملاء و أوراق القبض	(٣/٩/٢)	٢٧٩٨٤٦٧٣	١٦٨١٤٤٢٩
المدفوعات و الأرصدة المدينة الأخرى	(٣/٩/٣)	٤٩٤٥٠٣٣٣	٢٤٦٤٥٣٣٣
النقدية و المعادل وأدوات الخزانة	(٣/٩/٤)	٢٦٤٠٣٣٣	٢٤٦٤٥٣٣٣
إجمالى الأصول المتداولة		٦١٦٥٥٠٤٥	٦٠٤٥٥٠٤٥
إجمالى الأصول		٩١٨٠٩٨٢٥	٩٠٨٠٩٨٢٥
حقوق الملكية و الالتزامات			
حقوق الملكية			
رأس المال المدفوع		٢٠٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠٠
الأحتياطى القانونى	(٣/١٠)	٤٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠
أرباح مرحلة	(٣/١٠)	٢٠٩٣٩٨٥	٢٠٩٣٩٨٥
صافى أرباح العام		٣٣٣٤٠٠٤	٣٣٣٤٠٠٤
إجمالى حقوق الملكية		٢٧٣٣٩٨٥٤	٢٧٣٣٩٨٥٤
الالتزامات غير المتداولة			
التزامات ضريبية مؤجلة	(٣/١١)	٥٢٤٥٣٣٣	٥٢٤٥٣٣٣
أوراق دفع طويلة الأجل	(٣/١٢)	٥٢٤٥٣٣٣	٥٢٤٥٣٣٣
قروض طويلة الأجل	(٣/١٣)	٤٠٣٤٥٣٣٣	٤٠٣٤٥٣٣٣
إجمالى الالتزامات غير المتداولة		٤٠٣٤٥٣٣٣	٤٠٣٤٥٣٣٣
الالتزامات المتداولة			
بنوك سحب على المكشوف	(٣/٩)	٧٥٠٠٠	٧٥٠٠٠
الموردون	(٣/١٤/١)	٢٥٠٩٨٥٠٣	٢٥٠٩٨٥٠٣
أوراق دفع قصيرة الأجل	(٣/١٤/٢)	٢٠٩٣٩٨٥	٢٠٩٣٩٨٥
المستحق للعملاء	(٣/١٤/٣)	٢٠٩٣٩٨٥	٢٠٩٣٩٨٥
مصلحة الضرائب	(٣/١٤/٤)	٢٥٤٥٣٣٣	٢٥٤٥٣٣٣
المصروفات المستحقة	(٣/١٤/٥)	٢٥٤٥٣٣٣	٢٥٤٥٣٣٣
إجمالى الالتزامات		٦٤٤٥٣٣٣	٦٤٤٥٣٣٣
إجمالى حقوق الملكية و الالتزامات		٩١٨٠٩٨٢٥	٩٠٨٠٩٨٢٥

قائمة الدخل المستقلة عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ديسمبر٢٠٢٤

البيان	إيضاح رقم	٣١/١٢/٢٠٢٤ جنيه مصرى	٣١/١٢/٢٠٢٣ جنيه مصرى
إيرادات النشاط	(٣/١٥)	٢٩٢٥٥٦٧٥	٢٩٢٥٥٦٧٥
يخصم:			
تكلفة إيرادات النشاط	(٣/١٦)	(١٥٠٠٤٥٢٦)	(١٥٠٠٤٥٢٦)
مجمل الربح		١٤٢٥٠٢٤٩	١٤٢٥٠٢٤٩
مصروفات إدارية وعمومية	(٣/١٧)	(٧٥٤٥٣٣٣)	(٧٥٤٥٣٣٣)
مصروفات تمويلية	(٣/١٨)	(٢٠٠٠٠٠)	(٢٠٠٠٠٠)
صافى نتائج أنشطة التشغيل		٦٤٥٠٨٠٩	٦٤٥٠٨٠٩
إيرادات أخرى	(٣/١٩)	٢٥٤٥٣٣٣	٢٥٤٥٣٣٣
مصروفات تمويلية وإيرادات أخرى		(٢٠٠٤٥٣٣٣)	(٢٠٠٤٥٣٣٣)
صافى نتائج أنشطة الاستثمار		٢٥٤٥٣٣٣	٢٥٤٥٣٣٣
نصيب الشركة فى أرباح شركات شقيقة	(٣/٦/٢)	٢٥٤٥٣٣٣	٢٥٤٥٣٣٣
صافى أرباح العام قبل الضريبة		٩٠٤٥٣٣٣	٩٠٤٥٣٣٣
ضريبة الدخل	(٣/١٤/٤)	(٢٥٤٥٣٣٣)	(٢٥٤٥٣٣٣)
صافى أرباح العام		٦٤٥٠٨٠٩	٦٤٥٠٨٠٩

قائمة الدخل الشامل المستقلة عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ديسمبر٢٠٢٤

البيان	٣١/١٢/٢٠٢٤ جنيه مصرى	٣١/١٢/٢٠٢٣ جنيه مصرى
صافى أرباح العام	٦٤٥٠٨٠٩	٦٤٥٠٨٠٩
بنود الدخل الشامل الأخرى		
فروق ترجمة القوائم المالية	٢٥٤٥٣٣٣	٢٥٤٥٣٣٣
إجمالى الدخل الشامل عن العام	٩٠٤٥٣٣٣	٩٠٤٥٣٣٣

قائمة التغير فى حقوق الملكية المستقلة عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ديسمبر٢٠٢٤

	رأس المال المدفوع	الاحتياطى القانونى	أرباح / (خسائر) مرحلة	صافى أرباح / (خسائر) العام	الإجمالى
	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى
أرصدة أول المدة ١/١/٢٠٢٤	٢٠٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠	٢٥٤٥٣٣٣٣	٢٥٤٥٣٣٣٣	٢٧٣٣٩٨٥٤
صافى أرباح السنة المالية المنتهية فى ٣١ديسمبر٢٠٢٤	-	-	-	٦٤٥٠٨٠٩	٦٤٥٠٨٠٩
المحول إلى الاحتياطى القانونى	-	-	-	-	-
المحول إلى المساهمين	-	-	-	-	-
المحول إلى / (من) أرباح مرحلة	-	-	٦٤٥٠٨٠٩	(٦٤٥٠٨٠٩)	-
إجمالى التغير خلال العام	-	-	٦٤٥٠٨٠٩	(٦٤٥٠٨٠٩)	-
أرصدة آخر المدة ٣١/١٢/٢٠٢٤	٢٠٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠	٢٥٤٥٣٣٣٣	٢٥٤٥٣٣٣٣	٢٧٣٣٩٨٥٤

قائمة التدفقات النقدية المستقلة عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ديسمبر٢٠٢٤

البيان	إيضاح رقم	٣١/١٢/٢٠٢٤ جنيه مصرى	٣١/١٢/٢٠٢٣ جنيه مصرى
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
صافى أرباح العام قبل الضرائب		٩٠٤٥٣٣٣	٩٠٤٥٣٣٣
تعديلات لتسوية صافى الربح قبل الضرائب مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل:			
إهلاك الأصول غير متداولة	(٣/٢)	٢٥٤٥٣٣٣	٢٥٤٥٣٣٣
إهلاك أصول حق انتفاع	(٣/٣)	٨٥٠٠٠	٨٥٠٠٠
أصول غير ملموسة	(٣/٤)	٢٥٤٥٣٣٣	٢٥٤٥٣٣٣
مصروفات تمويلية		٢٥٤٥٣٣٣	٢٥٤٥٣٣٣
إيرادات أخرى		٨٠٤٥٣٣٣	٨٠٤٥٣٣٣
أرباح / (خسائر) التشغيل		٨٠٤٥٣٣٣	٨٠٤٥٣٣٣
التغير فى رأس المال العامل			
التغير فى المخزون	(٣/٩/١)	٢٥٤٥٣٣٣	٢٥٤٥٣٣٣
التغير فى العملاء و أوراق القبض	(٣/٩/٢)	٢٥٤٥٣٣٣	٢٥٤٥٣٣٣
التغير فى المدفوعات و الأرصدة المدينة الأخرى	(٣/٩/٣)	٢٥٤٥٣٣٣	٢٥٤٥٣٣٣
التغير فى الموردون	(٣/١٤/١)	٢٥٤٥٣٣٣	٢٥٤٥٣٣٣
التغير فى أوراق دفع	(٣/١٤/٢)	٢٥٤٥٣٣٣	٢٥٤٥٣٣٣
التغير فى المستحق للعملاء	(٣/١٤/٣)	٢٥٤٥٣٣٣	٢٥٤٥٣٣٣
التغير فى المصروفات المستحقة	(٣/١٤/٥)	٢٥٤٥٣٣٣	٢٥٤٥٣٣٣
صافى التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل		٢٥٤٥٣٣٣	٢٥٤٥٣٣٣
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار			
مدفوعات لشراء أصول ثابتة	(٣/٢)	(٢٥٤٥٣٣٣)	(٢٥٤٥٣٣٣)
مدفوعات لشراء أصول غير ملموسة	(٣/٤)	-	(٢٥٤٥٣٣٣)
مدفوعات لشراء أصول فى مشروعات تحت التنفيذ	(٣/٥)	(٢٥٤٥٣٣٣)	(٢٥٤٥٣٣٣)
(زيادة) / المتحصل من أصول ثابتة	(٣/٢)	-	(٢٥٤٥٣٣٣)
(زيادة) / المتحصل من أصول غير ملموسة	(٣/٤)	-	(٢٥٤٥٣٣٣)
(زيادة) / المتحصل من الاستثمار فى شركات تابعة	(٣/٦/١)	-	(٢٥٤٥٣٣٣)
(زيادة) / المتحصل من الاستثمار فى شركات شقيقة	(٣/٦/٢)	-	(٢٥٤٥٣٣٣)
صافى التدفقات من أنشطة الاستثمار		(٢٥٤٥٣٣٣)	(٢٥٤٥٣٣٣)
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل			
(زيادة) / المتحصل فى أسهم الخزانة	(٣/١٠)	٢٥٤٥٣٣٣	٢٥٤٥٣٣٣
(زيادة) / المتحصل فى أوراق دفع طويلة الأجل	(٣/١٢)	(٢٥٤٥٣٣٣)	(٢٥٤٥٣٣٣)
(زيادة) / المتحصل فى القروض طويلة الأجل	(٣/١٣)	(٢٥٤٥٣٣٣)	(٢٥٤٥٣٣٣)
(زيادة) / المتحصل فى أوراق دفع قصيرة الأجل	(٣/١٤/٢)	(٢٥٤٥٣٣٣)	(٢٥٤٥٣٣٣)
(زيادة) / المتحصل فى أرصدة الدائنين طويلة الأجل	(٣/١٤/٣)	(٢٥٤٥٣٣٣)	(٢٥٤٥٣٣٣)
صافى التدفقات من أنشطة التمويل		(٢٥٤٥٣٣٣)	(٢٥٤٥٣٣٣)
صافى التغير فى النقدية خلال العام		٢٥٤٥٣٣٣	٢٥٤٥٣٣٣
النقدية والمعادل وأدوات الخزانة فى بداية العام	(٣/٩/٤)	٢٥٤٥٣٣٣	٢٥٤٥٣٣٣
النقدية والمعادل وأدوات الخزانة فى نهاية العام		٢٥٤٥٣٣٣	٢٥٤٥٣٣٣

نموذج لتقرير مجلس الادارة المرفق بالقوائم المالية

(معد وفقا لاحكام المادة ١٠١ من قواعد القيد)

تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ عن القوائم المالية المستقلة

أعضاء مجلس الإدارة

الاسم	الصفة	تاريخ العضوية	توقيع العضو
احمد محمد سيد عطا	رئيس مجلس الإدارة	٢٠٢٠/١٠/٢٠	
محاسب/ محمد سالم السيد	العضو المنتدب	٢٠٢٠/١٠/٢٠	
احمد محمد وقفى	عضو مجلس الإدارة	٢٠٢٠/١٠/٢٠	

مراقب الحسابات

الاسم	رقم القيد	تاريخ القيد
محمد احمد عبد الحميد	٢٠٢٠/١٠/٢٠	٢٠٢٠/١٠/٢٠

بيانات العاملين بالشركة

	٣١/١٢/٢٠٢٤	٣١/١٢/٢٠٢٣
عدد العاملين فى نهاية العام	٢٥٠	٢٥٠
متوسط عدد العاملين خلال العام	٢٥٠	٢٥٠
تكلفة العمالة خلال العام	٢٥٤٥٣٣٣	٢٥٤٥٣٣٣

بيان التوزيعات المقترحة

	٣١/١٢/٢٠٢٤	٣١/١٢/٢٠٢٣
صافى أرباح العام	٦٤٥٠٨٠٩	٦٤٥٠٨٠٩
يخصم:		
الاحتياطى القانونى	٢٥٤٥٣٣٣	٢٥٤٥٣٣٣
توزيعات للمساهمين	٢٥٤٥٣٣٣	٢٥٤٥٣٣٣
أرباح مرحلة	٢٥٤٥٣٣٣	٢٥٤٥٣٣٣

* تعتزم الشركة تعديل النظام الأساسى لتعديل بعض المواد بما يتوافق مع القانون الجديد.
* لا توجد أى أحداث هامة تستوجب الإفصاح عنها بعد تاريخ المركز المالى.
* لا توجد أى أحداث لاحقة تستوجب التعديل أو الإفصاح عنها بعد تاريخ المركز المالى.
* بلغت أتعاب أعضاء مجلس الإدارة عن العام ٢٠٢٤ مبلغ ٢٥٤٥٣٣٣ جنيه.
* بلغت أتعاب المراجع عن العام ٢٠٢٤ مبلغ ٢٥٤٥٣٣٣ جنيه.
* لا توجد أى مخصصات أخرى تجنبها الشركة خلال العام.
* لا توجد أى مخصصات انتفى الغرض منها خلال العام.

هيكل المساهمين و نسبة مشاركة أعضاء مجلس الإدارة فى رأس المال

المساهمين	عدد الأسهم	القيمة الاسمية	نسبة المشاركة
أعضاء مجلس الإدارة	٢٠٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٪
الجمهور	-	-	-
الإجمالى	٢٠٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٪

* لا توجد أى أسهم خزينة.
* لا توجد أى أسهم تحت التداول.

تقرير مراقب الحسابات

تقرير مراقب الحسابات
إلى السادة / مساهمى شركة نهر الخير للتنمية والاستثمار الزراعى والخدمات البيئية شركة مساهمة مصرية
تقرير عن القوائم المالية المستقلة
راجعنا القوائم المالية المستقلة المرفقة لشركة نهر الخير للتنمية والاستثمار الزراعى والخدمات البيئية - شركة مساهمة مصرية - والمتمثلة فى القوائم المركز المالى المستقلة فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ و قائمة الدخل المستقلة و قائمة الدخل الشامل المستقلة و قائمة التغير فى حقوق الملكية المستقلة و قائمة التدفقات النقدية المستقلة عن السنة المالية المنتهية فى ذلك التاريخ و ملخص لأهم السياسات المحاسبية المطبقة و غيرها من الإيضاحات.
مسئولية الإدارة عن القوائم المالية المستقلة
تتحمل الإدارة مسئولية عن إعداد و عرض القوائم المالية المستقلة عرضاً عادلاً و واضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية و عن الرقابة الداخلية التى تراها ضرورية لإعداد قوائم مالية مستقلة خالية من أخطاء جوهرية سواء بسبب الغش أو الخطأ. كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها و عمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.
مسئولية مراقب الحسابات
تتحصر مسئوليتى فى إبداء الرأى على هذه القوائم المالية المستقلة فى ضوء مراجعتى لها. و قد تمت مراجعتى وفقاً لمعايير المراجعة المصرية و قواعد القيد بالهيئة العامة للرقابة المالية. وتتطلب هذه المعايير منا الالتزام بمتطلبات السلوك المهنى وتخطيط و أداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب عما إذا كانت القوائم المالية المستقلة خالية من أخطاء جوهرية.
وتتضمن المراجعة فحصاً اختبارياً للأدلة المؤيدة لما ورد بالقوائم المالية المستقلة. كما تتضمن تقييماً لمدى ملاءمة السياسات المحاسبية المطبقة و معقولية التقديرات المحاسبية التى أعدتها الإدارة، و كذلك تقييماً لعرض القوائم المالية المستقلة ككل.
و نعتقد أن أعمال المراجعة التى قمنا بها تعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا.
الرأى
و فى رأينى أن القوائم المالية المستقلة المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة و وضوح عن المركز المالى للشركة المستقلة فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ و عن أدائها المالى و تدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية فى ذلك التاريخ و ذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية و القوانين و اللوائح المصرية ذات الصلة.
تقرير عن المتطلبات القانونية و التنظيمية الأخرى
تحتفظ الشركة بحسابات منتظمة تتفق مع الأصول المعترف بها و المقررة بالدفاتر و قد أعد مجلس الإدارة تقريره عن نشاط الشركة و المركز المالى المستقل فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ و الأخطاء التنظيمية المتعلقة بما هو وارد بهذه القوائم المالية المستقلة فى ضوء ما هو وارد بالقوانين و اللوائح المصرية ذات الصلة.

أحمد يحيى أحمد نيازى
مسجل مراقبى حسابات الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٢٥٣
(عضو جمعية المحاسبين و المراجعين رقم ٢٣٤)
مراقب حسابات الشركة
القاهرة فى ٢٠ أبريل ٢٠٢٥

قائمة الدخل الشامل المجمعة عن العام المالى المنتهى فى ٣١ديسمبر٢٠٢٤

البيان	٣١/١٢/٢٠٢٤ جنيه مصرى	٣١/١٢/٢٠٢٣ جنيه مصرى
صافى أرباح العام	٦٤٥٠٨٠٩	٦٤٥٠٨٠٩
بنود الدخل الشامل الأخر		
فروق ترجمة القوائم المالية	٢٥٤٥٣٣٣	٢٥٤٥٣٣٣
إجمالى الدخل الشامل عن العام	٩٠٤٥٣٣٣	٩٠٤٥٣٣٣

قائمة التدفقات النقدية المجمعة عن العام المالى المنتهى فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

البيان	إيضاح رقم	٣١/١٢/٢٠٢٤ جنيه مصرى	٣١/١٢/٢٠٢٣ جنيه مصرى
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
صافى أرباح العام قبل الضرائب		٩٠٤٥٣٣٣	٩٠٤٥٣٣٣
تعديلات لتسوية صافى الربح قبل الضرائب مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل:			
إهلاك الأصول غير متداولة	(٣/٢)	٢٥٤٥٣٣٣	٢٥٤٥٣٣٣
إهلاك أصول حق انتفاع	(٣/٣)	٨٥٠٠٠	٨٥٠٠٠
أصول غير ملموسة	(٣/٤)	٢٥٤٥٣٣٣	٢٥٤٥٣٣٣
مصروفات تمويلية		٢٥٤٥٣٣٣	٢٥٤٥٣٣٣
إيرادات أخرى		٨٠٤٥٣٣٣	٨٠٤٥٣٣٣
أرباح / (خسائر) التشغيل		٨٠٤٥٣٣٣	٨٠٤٥٣٣٣
التغير فى رأس المال العامل			
التغير فى المخزون	(٣/٩/١)	٢٥٤٥٣٣٣	٢٥٤٥٣٣٣
التغير فى العملاء و أوراق القبض	(٣/٩/٢)	٢٥٤٥٣٣٣	٢٥٤٥٣٣٣
التغير فى المدفوعات و الأرصدة المدينة الأخرى	(٣/٩/٣)	٢٥٤٥٣٣٣	٢٥٤٥٣٣٣
التغير فى الموردون	(٣/١٤/١)	٢٥٤٥٣٣٣	٢٥٤٥٣٣٣
التغير فى أوراق دفع	(٣/١٤/٢)	٢٥٤٥٣٣٣	٢٥٤٥٣٣٣
التغير فى المستحق للعملاء	(٣/١٤/٣)	٢٥٤٥٣٣٣	٢٥٤٥٣٣٣
التغير فى المصروفات المستحقة	(٣/١٤/٥)	٢٥٤٥٣٣٣	٢٥٤٥٣٣٣
صافى التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل		٢٥٤٥٣٣٣	٢٥٤٥٣٣٣
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار			
مدفوعات لشراء أصول ثابتة	(٣/٢)	(٢٥٤٥٣٣٣)	(٢٥٤٥٣٣٣)
مدفوعات لشراء أصول غير ملموسة	(٣/٤)	-	(٢٥٤٥٣٣٣)
مدفوعات لشراء أصول فى مشروعات تحت التنفيذ	(٣/٥)	(٢٥٤٥٣٣٣)	(٢٥٤٥٣٣٣)
(زيادة) / المتحصل من أصول ثابتة	(٣/٢)	-	(٢٥٤٥٣٣٣)
(زيادة) / المتحصل من أصول غير ملموسة	(٣/٤)	-	(٢٥٤٥٣٣٣)
(زيادة) / المتحصل من الاستثمار فى شركات تابعة	(٣/٦/١)	-	(٢٥٤٥٣٣٣)
(زيادة) / المتحصل من الاستثمار فى شركات شقيقة	(٣/٦/٢)	-	(٢٥٤٥٣٣٣)
صافى التدفقات من أنشطة الاستثمار		(٢٥٤٥٣٣٣)	(٢٥٤٥٣٣٣)
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل			
(زيادة) / المتحصل فى أسهم الخزانة	(٣/١٠)	٢٥٤٥٣٣٣	٢٥

مصلحة الضرائب المصرية

نصوص قوانين الحزمة الأولى من التسهيلات الضريبية أرقام (٥ ، ٦ ، ٧) لسنة ٢٠٢٥

وزارة المالية – مصلحة الضرائب المصرية

مصلحتك أولاً..

جمهورية مصر العربية

رئاسة الجمهورية

الجريدة الرسمية

الثمن ١٥ جنيها

العدد ٦ مكرر (و)	الصادر فى ١٣ شعبان سنة ١٤٤٦هـ الموافق (١٢ فبراير سنة ٢٠٢٥ م)	السنة الثامنة والستون

محتويات العدد :

قوانين

	رقم الصفحة
قانون رقم ٥ لسنة ٢٠٢٥	٣
قانون رقم ٦ لسنة ٢٠٢٥	٨
قانون رقم ٧ لسنة ٢٠٢٥	١٣

قانون رقم ٥ لسنة ٢٠٢٥

فى شأن تسوية أوضاع بعض الممولين والمكلفين

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

مادة (١)

فى تطبيق أحكام هذا القانون، يقصد بالألفاظ والعبارات التالية المعنى المبين قرين كل منها :

١- **المصلحة :** مصلحة الضرائب المصرية .

٢- **القانون الضريبى :** قانون الضريبة على الدخل أو الضريبة على القيمة المضافة أو فرض رسم تنمية الموارد المالية للدولة أو ضريبة الدمغة .

مادة (٢)

لا يجوز أن تتم المحاسبة الضريبية سواء بالنسبة للضريبة على الدخل أو الضريبة على القيمة المضافة أو ضريبة الدمغة أو رسم تنمية الموارد المالية للدولة، لغير الممسجلين بمصلحة الضرائب المصرية عن الفترات الضريبية السابقة على تاريخ العمل بهذا القانون ، ويعد تاريخ العمل بهذا القانون هو تاريخ بدء مزاولة النشاط حكمًا فى تطبيق أحكام قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ، وأحكام قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦

ويشترط لتطبيق حكم الفقرة الأولى من هذه المادة الآتى :

١- تقديم طلب للتسجيل بالنسبة إلى الضريبة على الدخل ، وبالنسبة للضريبة على القيمة المضافة وفقًا لحالات وجوب التسجيل المقررة قانونًا ، وذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون ، ويجوز لوزير المالية مد هذه المدة لمرة واحدة .

٢- ألا يكون قد اتخذت أية إجراءات فى مواجهة طالب التسجيل من جانب المصلحة قبل تاريخ العمل بهذا القانون .

٣- أن يتم تقديم جميع المستندات اللازمة للتسجيل على كافة المنظومات الإلكترونية للمصلحة وفقًا لمراحل الإلزام .

مادة (٣)

للممولين أو المكلفين الذين لم يتقدموا بإقراراتهم عن أى فترة من الفترات الضريبية بداية من سنة ٢٠٢٠ وحتى الفترات السابقة على تاريخ العمل بهذا القانون الحق فى تقديم هذه الإقرارات ، وتشمل هذه الإقرارات جميع النماذج المقررة قانونًا بما فى ذلك المستندات المنصوص عليها فى المادة (١٢) من قانون الإجراءات الضريبية الموحد الصادر بالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠

وللممولين أو المكلفين الذين تقدموا بإقراراتهم الضريبية عن الفترات الضريبية المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من هذه المادة الحق فى تقديم إقرارات ضريبية معدلة حال وجود سهو أو خطأ أو بيانات لم يتم إدراجها بتلك الإقرارات دون احتساب مقابل تأخير أو ضريبة إضافية عن الفترة ما بين تقديم الإقرارات الأصلية والإقرارات المعدلة .

ويسرى حكم الفقرة الثانية من هذه المادة على الإقرارات الضريبية المعدلة التى تم تقديمها بعد المواعيد المقررة قبل تاريخ العمل بأحكام هذا القانون .

وفى تطبيق أحكام هذه المادة ، لا تسرى العقوبات المنصوص عليها فى قانون الإجراءات الضريبية الموحد المشار إليه ، والجزاءات المالية المقررة بموجب أي قانون ضريبى آخر ، بشرط تقديم الإقرارات المنصوص عليها فى الفقرتين الأولى والثانية من هذه المادة خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة (٤)

للممولين أو المكلفين الذين قامت المصلحة بإجراء فحص تقديرى لهم عن الفترات الضريبية المنتهية قبل ٢٠٢٠/١/١ طلب إنهاء المنازعات عن هذه الفترات المنظورة أمام أى مرحلة من مراحل نظر النزاع ، وفقًا للآتى :

١- أداء ضريبة تعادل نسبة (٣٠٪) من الضريبة المستحقة من واقع الإقرار المقدم من الممول أو المكلف عن كل فترة من الفترات الضريبية محل النزاع دون الإخلال بسداد الضريبة المستحقة بالإقرار .

٢- أداء ضريبة تعادل قيمة الضريبة واجبة الأداء من واقع آخر اتفاق سابق على الفترة أو الفترات الضريبية محل النزاع مضافًا إليها نسبة (٤٠٪) ، وذلك فى الحالات الآتية :

(أ) عدم تقديم الإقرار الضريبي عن الفترة أو الفترات الضريبية محل النزاع .

(ب) تقديم الإقرار الضريبى عن الفترة أو الفترات الضريبية محل النزاع بدون ضريبة مستحقة .

(ج) تقديم الإقرار الضريبى عن الفترة أو الفترات الضريبية محل النزاع منتهيًا إلى خسائر ضريبية .

ويكون للممول أو المكلف سداد الضريبة المستحقة ومقابل التأخير أو الضريبة الإضافية على أقساط، وفقًا للآتى :

١- (٢٥٪) خلال الثلاثة أشهر الأولى من تاريخ الإخطار بنموذج السداد .

٢- (٢٥٪) خلال الثلاثة أشهر التالية للمدة المنصوص عليها في البند (١) .

٣- (٢٥٪) خلال الثلاثة أشهر التالية للمدة المنصوص عليها في البند (٢) .

٤- (٢٥٪) خلال الثلاثة أشهر التالية للمدة المنصوص عليها في البند (٣) .

وذلك كله دون احتساب مقابل تأخير أو ضريبة إضافية على تلك الأقساط .

مادة (٥)

للممولين أو المكلفين الذين قامت المصلحة بإجراء فحص لهم عن الفترات الضريبية المنتهية قبل ٢٠٢٠/١/١ بناءً على دفاتر وحسابات منتظمة ، طلب إنهاء المنازعات عن هذه الفترات ، والمنظورة أمام أى مرحلة من مراحل نظر النزاع مقابل التجاوز عن (١٠٠٪) من مقابل التأخير أو الضريبة الإضافية والمبالغ الإضافية ، وذلك بشرط قيام الممول أو المكلف بسداد أصل دين الضريبة كاملاً خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم طلب إنهاء المنازعة .

مادة (٦)

يلتزم الممولون أو المكلفون الراغبون فى الاستفادة من أحكام المادتين (٤ ، ٥) من هذا القانون بتقديم طلب إلى المصلحة لإنهاء المنازعة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون ، يتضمن اسم الممول أو المكلف، ورقم التسجيل ورقم الدعوى أو الطعن، وأنواع الضرائب ، وفترات النزاع المطلوب إنهاؤها وفقًا لأحكام هاتين المادتين ، وغير ذلك من البيانات اللازمة على النموذج المعد لذلك ، وعلى المصلحة فور تلقى الطلب وفيده إخطار قلم كتاب المحكمة المختصة ، أو أمانة سر لجنة الطعن أو اللجنة الداخلية المنصوص عليهما بقانون الإجراءات الضريبية الموحد المشار إليه بطلب الإنهاء خلال ثلاثين يومًا من تاريخ تقديم الطلب ، ويلتزم قلم كتاب المحكمة أو أمانة سر اللجنة بعرض ذلك الإخطار على رئيس المحكمة أو رئيس اللجنة ، بحسب الأحوال ، خلال خمسة أيام عمل من تاريخ الاستلام .

ويترتب على الإخطار المنصوص عليه فى الفقرة الأولى من هذه المادة وقف نظر النزاع بقوة القانون لمدة ثلاثة أشهر تبدأ من اليوم التالى لانقضاء مدة الخمس أيام المشار إليها .

كما يترتب على إخطار اللجنة أو المحكمة المنظور أمامها النزاع بسداد الضريبة المستحقة طبقًا لأحكام المادتين (٤ ، ٥) من هذا القانون انتهاء النزاع بقوة القانون .

ويجوز بقرار من وزير المالية مد المدة المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من هذه المادة لمدة أخرى مماثلة .

مادة (٧)

للأشخاص الطبيعيين الذين قاموا خلال الخمس سنوات السابقة على تاريخ العمل بهذا القانون بتصرف عقارى ، أو تصرف فى أوراق مالية غير مقيدة فى بورصة الأوراق المالية ولا يزاولون أنشطة أخرى خاضعة للضريبة على الدخل، طلب المحاسبة عن الضريبة على التصرفات العقارية أو ضريبة الأرباح الرأسمالية على التصرف فى الأوراق المالية المشار إليها المستحقة على هذا التصرف، ويترتب على سداد الضريبة المستحقة خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون التجاوز عن (١٠٠٪) من مقابل التأخير .

وفى جميع الأحوال ، لا يجوز للمصلحة المحاسبة عن التصرفات المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة التي مضى على التصرف فيها خمس سنوات .

وللأشخاص الطبيعيين المنصوص عليهم فى الفقرة الأولى من هذه المادة تقديم طلب للمصلحة لإنهاء المنازعة القائمة فى شأن الضريبة على التصرفات العقارية أو الضريبة على الأرباح الرأسمالية على التصرف في الأوراق المالية غير المقيدة في البورصة فى أى مرحلة من مراحل النزاع، وذلك على النموذج المعد لذلك مقابل سداد الضريبة المستحقة على التصرف خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم طلب إنهاء المنازعة ، ويترتب على ذلك التجاوز عن (١٠٠٪) من مقابل التأخير ، وتسرى على هذا الطلب المواعيد والإجراءات والأحكام المنصوص عليها فى المادة (٦) من هذا القانون .

مادة (٨)

في جميع الأحوال ، لا يترتب على إنهاء المنازعة بين الممول أو المكلف والمصلحة وفقًا لأحكام هذا القانون حق للممول أو المكلف في استرداد ما سبق سداده .

مادة (٩)

يصدر بتحديد نماذج الطلبات المنصوص عليها في المواد (٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧) من هذا القانون قرار من رئيس المصلحة .

مادة (١٠)

يُصدر وزير المالية القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون خلال شهر من تاريخ العمل به .

مادة (١١)

يُنشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويُعمل به اعتبارًا من اليوم التالي لتاريخ نشره .

يُبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، ويُنفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٣ شعبان سنة ١٤٤٦ هـ

(الموافق ١٢ فبراير سنة ٢٠٢٥ م) .

عبد الفتاح السيسى

قانون رقم ٦ لسنة ٢٠٢٥

بشأن بعض الحوافز والتيسيرات الضريبية للمشروعات التي لا يتجاوز حجم أعمالها السنوى عشرين مليون جنيه

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

الفصل الأول

تعريفات وأحكام عامة

مادة (١)

فى تطبيق أحكام هذا القانون ، يُقصد بالألفاظ والعبارات التالية المعنى المبين قرين كل منها :

١- **المشروعات الخاضعة لأحكام هذا القانون :** المشروعات التى لا يتجاوز حجم أعمالها السنوى عشرين مليون جنيه التى تطلب الاستفادة من أحكام هذا القانون بما في ذلك الأنشطة المهنية سواء أكانت مسجلة ضريبيًا فى تاريخ العمل به أم غير مسجلة .

٢- **المصلحة :** مصلحة الضرائب المصرية .

٣- **القانون الضريبى :** قانون الضريبة على الدخل أو الضريبة على القيمة المضافة .

مادة (٢)

مع عدم الإخلال بالقواعد والإجراءات المنصوص عليها فى القانون الضريبى ، يكون تحديد حجم أعمال المشروع الخاضع لأحكام هذا القانون ، وفقًا لأى من المعايير الآتية :

١- بيانات آخر ربط ضريبى نهائى للمشروع المسجل لدى المصلحة فى تاريخ العمل بهذا القانون .

٢- بيانات آخر إقرار ضريبى يقدمه المشروع المسجل لدى المصلحة ولم يحاسب ضريبيًا حتى تاريخ العمل بهذا القانون .

٣- بيانات الإقرار الذى يقدمه المشروع الذى يُسجل ضريبيًا بعد تاريخ العمل بهذا القانون .

٤- البيانات المتاحة من خلال منظومة الفاتورة الإلكترونية أو الإيصال الإلكتروني .

مادة (٣)

يشترط للاستفادة من الحوافز والتيسيرات الضريبية المنصوص عليها فى هذا القانون ، ما يأتى :

١- الالتزام بتقديم الإقرارات الضريبية المنصوص عليها بالمادة (١٢) من هذا القانون فى المواعيد القانونية .

٢- الانضمام إلى المنظومات الإلكترونية للمصلحة بما فى ذلك الفاتورة الإلكترونية أو الإيصال الإلكترونى طبقًا لمراحل الإلزام التى يصدر بها قرار من رئيس المصلحة ، وإصدار الفواتير أو الإيصالات المقررة .

مادة (٤)

لا تسرى أحكام هذا القانون على الحالات الآتية :

١- أنشطة الاستشارات المهنية التى يتحقق (٩٠٪) على الأقل من حجم أعمالها السنوى من تقديم استشارات مهنية لشخص أو شخصين .

٢- المشروعات التى تقوم بأي فعل أو سلوك بقصد الدخول تحت مظلة هذا القانون بغير وجه حق بما في ذلك تقسيم أو تجزئة النشاط القائم دون وجود مبرر اقتصادى ويقع عبء إثبات ذلك على المصلحة .

ويجوز بقرار من وزير المالية لاستثناء بعض الأنشطة من البند رقم (١) من هذه المادة .

مادة (٥)

لا يجوز للمشروعات الخاضعة لأحكام هذا القانون العدول عن طلب الاستفادة من أحكامه قبل مضى خمس سنوات تبدأ من اليوم التالى لتقديم طلب الاستفادة .

مادة (٦)

يعمل فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى هذا القانون بالقانون الضريبي أو بقانون الإجراءات الضريبية الموحد الصادر بالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠ ، بحسب الأحوال .

الفصل الثاني

الحوافز الضريبية

مادة (٧)

تعفى المشروعات الخاضعة لأحكام هذا القانون من رسم تنمية الموارد المالية للدولة وضريبة الدمغة ومن رسوم التوثيق والشهر لعقود تأسيس الشركات والمنشآت وعقود التسهيلات الائتمانية والرهن المرتبطة بأعمالها وغير ذلك من الضمانات التى تقدمها للحصول على التمويل ، كما تُعفى من الضريبة والرسوم المشار إليها عقود تسجيل الأراضى اللازمة لإقامة تلك المشروعات .

مادة (٨)

تعفى الأرباح الرأسمالية الناتجة عن التصرف فى الأصول الثابتة أو الآلات أو معدات الإنتاج للمشروعات الخاضعة لأحكام هذا القانون من الضريبة المستحقة على هذه الأرباح .

مادة (٩)

لا تخضع توزيعات الأرباح الناتجة عن نشاط المشروعات الخاضعة لأحكام هذا القانون للضريبة المقررة على هذه التوزيعات وفقًا للقانون المنظم للضريبة على الدخل .

مادة (١٠)

تحدد الضريبة على الدخل المستحقة على المشروعات الخاضعة لأحكام هذا القانون على النحو الآتي :

١- (٠,٤٪) من حجم الأعمال للمشروعات التى يقل حجم أعمالها السنوى عن خمسمائة ألف جنيه .

٢- (٠,٥٪) من حجم الأعمال للمشروعات التى يبلغ حجم أعمالها السنوى خمسمائة ألف جنيه ويقل عن مليوني جنيه .

٣- (٠,٧٥٪) من حجم الأعمال للمشروعات التى يبلغ حجم أعمالها السنوى مليوني جنيه ويقل عن ثلاثة ملايين جنيه .

٤- (١٪) من حجم الأعمال للمشروعات التى يبلغ حجم أعمالها السنوى ثلاثة ملايين جنيه ويقل عن عشرة ملايين جنيه .

٥- (١,٥٪) من حجم الأعمال للمشروعات التى يبلغ حجم أعمالها السنوى عشرة ملايين جنيه ولا يجاوز عشرين مليون جنيه .

وحال تجاوز حجم الأعمال السنوى للمشروع عشرين مليون جنيه عن أي سنة خلال مدة خمس سنوات من تاريخ طلب الاستفادة من أحكام هذا القانون بنسبة لا تجاوز (٢٠٪) ولمرة واحدة يستمر المشروع فى الاستفادة من هذه الأحكام وفقًا لسعر الضريبة المقرر بالبند رقم (٥) من هذه المادة، فإذا تم تجاوز حجم الأعمال السنوى للمشروع هذه النسبة أو تكرار تحققها خلال المدة المذكورة تنتهى استفادة المشروع من أحكام هذا القانون من السنة التالية .

الفصل الثالث

التيسيرات الضريبية

مادة (١١)

لا تخضع المشروعات الخاضعة لأحكام هذا القانون لنظام الخصم أو الدفعات المقدمة تحت حساب الضريبة المنصوص عليها فى قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥

مادة (١٢)

يكون للمشروعات الخاضعة لأحكام هذا القانون نموذج مستقل للإقرار الضريبى السنوى عن نشاطها التجارى أو الصناعى أو المهنى، يصدر بتحديده قرار من وزير المالية بناءً على عرض رئيس المصلحة ، ويقدم فى ذات المواعيد المنصوص عليها في قانون الإجراءات الضريبية الموحد المشار إليه ، أما بالنسبة إلى الإقرار الضريبى الخاص بالضريبة على القيمة المضافة فيتم تقديمه عن كل ثلاثة أشهر على النموذج المعد لهذا الغرض خلال الشهر التالى لانتهاء هذه الفترة مقترنًا بسداد الضريبة .

ويقتصر التزام المشروعات الخاضعة لأحكام هذا القانون بالنسبة إلى الضريبة على المرتبات وما في حكمها على تقديم إقرار التسوية الضريبية السنوية المنصوص عليه في قانون الإجراءات الضريبية الموحد المشار إليه مقترنًا بسداد الضريبة .

ويكون فحص الإقرارات الضريبية للمشروعات الخاضعة لأحكام هذا القانون بعد مضى خمس سنوات من تاريخ طلب الاستفادة من أحكام هذا القانون، وذلك على مستوى الضريبة على الدخل ، والضريبة على القيمة المضافة .

مادة (١٣)

تعفى المشروعات الخاضعة لأحكام هذا القانون من إمساك السجلات والدفاتر والمستندات المنصوص عليها فى قانون الإجراءات الضريبية الموحد المشار إليه ، وعليها الالتزام بالنظم المبسطة للسجلات والدفاتر والمستندات والإجراءات التي يصدر بها قرار من وزير المالية بناءً على عرض رئيس المصلحة .

الفصل الرابع

أحكام ختامية

مادة (١٤)

يصدر وزير المالية القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون خلال شهر من تاريخ العمل به .

مادة (١٥)

تلغى المواد أرقام (٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧، ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦، ٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩) من قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر الصادر بالقانون رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠

مادة (١٦)

يُنشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية، ويُعمل به اعتبارًا من أول الشهر التالي لتاريخ نشره .

يُبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، ويُنفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٣ شعبان سنة ١٤٤٦ هـ

(الموافق ١٢ فبراير سنة ٢٠٢٥ م) .

عبد الفتاح السيسى

قانون رقم ٧ لسنة ٢٠٢٥

بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الضريبية الموحد الصادر بالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس النواب القانون الآتى نصه، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

تضاف إلى قانون الإجراءات الضريبية الموحد الصادر بالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠ مواد جديدة بأرقام (٤٥ مكررًا ، ٧٥ مكررًا ، ٧٥ مكررًا ١) ، نصها الآتى :

مادة (٤٥ مكررًا) :

فى تطبيق أحكام القوانين الضريبية ، لا يجوز أن يتجاوز مقابل التأخير أو الضريبة الإضافية نسبة (١٠٠٪) من أصل الضريبة المستحق عليها مقابل التأخير أو الضريبة الإضافية .

مادة (٧٥ مكررًا) :

يجوز للوزير أو من يفوضه التصالح فى الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون أو القانون الضريبى التى ليس محلها مستحقات ضريبية مقابل دفع تعويض لا يقل عن نصف الحد الأدنى للغرامة المنصوص عليها فيه ولا يجاوز ضعف هذا الحد وذلك قبل رفع الدعوى الجنائية .

ولا يسقط الحق فى التصالح برفع الدعوى الجنائية إذا دفع تعويض يعادل الحد الأدنى للغرامة ولا يجاوز ثلاثة أمثال هذا الحد ، وذلك قبل صدور حكم فى الموضوع ، فإذا صدر حكم بات جاز له التصالح نظير دفع تعويض يعادل أربعة أمثال الحد الأدنى للغرامة ولا يجاوز الحد الأقصى لها .

وفى جميع الأحوال ، يكون الدفع إلى خزانة المصلحة أو إلى من يرخص له فى ذلك من الوزير .

مادة (٧٥ مكررًا ١) :

للوزير أو من يفوضه التصالح فى الجريمة المنصوص عليها فى المادة (١٣٥) من قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ مقابل سداد ما يلى :

١- تعويض يعادل نسبة (١٢,٥٪) من المبالغ التى لم يتم استقطاعها أو خصمها أو تحصيلها .

٢- تعويض يعادل نسبة (١٢,٥٪) من المبالغ التى تم استقطاعها أو خصمها أو تحصيلها ولم يتم توريدها .

بالإضافة الى أصل هذه المبالغ ومقابل التأخير .

(المادة الثانية)

يُنشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويُعمل به اعتبارًا من اليوم التالى لتاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة، ويُنفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٣ شعبان سنة ١٤٤٦ هـ

(الموافق ١٢ فبراير سنة ٢٠٢٥ م) .

عبد الفتاح السيسى

طبعت بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رئيس مجلس الإدارة

محاسب/ أشرف إمام عبد السلام

رقم الإيداع بدار الكتب ٦٥ لسنة ٢٠٢٥

٢٥٦١٠ / ٢٠٢٤ – ٢٠٢٥/٢/١٣ – ٥٠٩